

نظرات تحليلية  
في عقيدة

# الفضالة والقدر

العناية الضابطة والإرادة الحرة



القضاء والقدر



للقس صموئيل مشرفي

رئيس المجمع العام  
لكنائس الله الخمسينية

أحدث البحوث  
في أصعب القضايا

مايو ١٩٨٥

قبولهم لها ويستمرون في هذا الإيمان ويطيعونه بواسطة هذه النعمة إلى النهاية ،  
ومن الجانب الآخر قرر أن يترك غير القابلين للإصلاح ورافضى الإيمان ليقبوا  
في الخطية وتحت الغضب وأن يدينهم كغرباء عن المسيح حسب النص الوارد في  
مواضع عديدة من الكتاب المقدس أشهرها يوحنا ٣ : ٣٦ « من يؤمن بالإبن له  
حياة أبدية ، ومن لا يؤمن بالإبن لن يرى حياة بل يمكث عليه غضب الله » ...

ولذلك فإنه مهما تنوعت الظروف أو الفرص فإن المصير النهائي لكل  
إنسان لم يتقرر بقضاء الله إنما ترك متوقفا على إرادته الحرة ...

وبينا اعتبرت الكلفينية الاختيار مبنياً على مسرة الله المطلقة السلطان فقد  
جعلت الأرمنية الاختيار مشروطاً بالتوبة والإيمان والثبات حسباً رأى الله من  
قبل بالتأكيد في كل حالة فردية على حدة ...

إذاً فالاختيار عند أرمنيوس مبنى على الإيمان الذى سبق الله فرآه — قبل  
تأسيس العالم — فيمن سيؤمنون فقضى به قضاءً شرطياً أى أنه سوف يخلص  
من أفراد الناس كل الذين يتوبون ويؤمنون :

ويقول أرمنيوس أن العقل يعلمنا أن نتوقع في الخالق العظيم الكلى الحكمة  
والقدرة ، الحاكم العادل لكل البشر أن يكون غير متحيز في معاملته لأفراد معينين  
ولذلك فقد وضع شروط الخلاص عامة للجميع على السواء — وهذا ما يؤيده  
الكتاب المقدس الذى يعلن بأن الله لا يأخذ بالوجوه وليس عنده محاباة !!

وبذلك لا يكون هناك اغتصاب من جانب قضاء الله لحرية إرادة الإنسان  
بل يُجرى ذلك القضاء بناءً على الحرية النامة للإرادة الكاملة من جانب الإنسان  
وفي تمام التوافق معها !!

وهكذا صاغ أرمنيوس حقيقة « الاختيار المشروط » أى الذى يعتمد على  
معرفة الله السابقة لإيمان ذلك الشخص المختار ، أى أن هناك عاملاً في حياة  
الإنسان رآه الله قبل ظهوره وبنى عليه الاختيار !!

## مدخل حول منشأ هذه العقيدة وتطوراتها

### • مصدر هذه العقيدة :

من المتفق عليه عند ثقة الباحثين أن هذه العقيدة نشأت في الوثنية أصلاً ، عندما شعرت بعدم كفاية معبوداتها فوضعت وراءهم شيئاً مجهولاً غامضاً أحتت له الآلهة والبشر أجمعون رعو سهم ، وذلك بعد أن تجاهلت الله الاله الحقيقي الوحيد ، ووضعت مكانه هذا الشيء المجهول والذي أخذ اسم « القدر » ونسبت إليه الحظ والنحس وجعلته مصدراً لكافة الأحداث بأنواعها ، والقدر والصدفة عند القدرين اسمان لمسمى واحد يرى بعضهم أن الأول للخطير من الأمور والثاني لما هان منها ، وكثيراً ما لا نعرف كيف جاءت ولا لماذا ولا من أين — فتساءل في شأن كافة ما يحدث : « هل هناك قدر يفرض على الناس ما يرسمه ، فلا جدوى إذاً من التمني والتوقع والاصرار ؟! » وهل يتعمد هذا القدر معاكسة الانسان وهل يعمل خبط عشواء من غير ناموس ويتصرف كأنه مطلق الحساب ؟!

والجواب عند أصحاب هذه العقيدة هو أن جميع الأشياء تحدث بالزام لا يقاوم يتحكم فيها جميعها على السواء ودون استثناء !! وأما جوابنا نحن فإننا نجد بين سطور التوراة والانجيل التي أعلنت وجود ناموس كوني ضابط لكل ، لأن تصور الفوضى في هذا العالم أمر غير ممكن ولا مقبول ، ولذلك فإن الذين يتعمق ايمانهم في الله يتقبلون كل ما يأتي عليهم راضين ، واثقين في العناية الربانية أنها تدبر في أمر الكون بما لم يتح لهم أن يبلغوا ادراكه — إذ من أين لهم وهم مخلوقات محدودة قياس قدرة خالق الكائنات ؟!

### • المفهوم المتطور للقدر :

يتبين لنا من ذلك أن الأمور بجملتها تعود إلى الله صاحب السلطان المطلق إلا أن ذلك قائم دون سلب لحريات الكائنات العاقلة .... وذلك بعكس الأجرام السماوية مثلاً التي تدور في أفلاكها المرسومة بفعل الضبط الالهى المجرد !!

الكتاب السادس والخمسون  
بحث خاص في أصعب قضايا العصر الحديث

# نظرات تحليلية في عقيدة القضاء والقدر

**Penetrating views  
Into  
The Creed Of Fatalism**

بقلم  
القس صموئيل مشرق  
رئيس المجمع العام  
لكنائس الله الخمسينية

صدر في عام ١٩٨٥ من الكنيسة المركزية للمجمع  
٨ شارع أحمد باشا كمال - جزيرة بدران شبرا مصر

ت ٧٧٥٦٧٦

## تقديم

هذا الموضوع — الخاص بالقضاء والقدر — الذى تتداوله على صفحات هذا الكتاب بأسلوب جديد يتفق مع لغة العصر ، هو من أخطر الموضوعات عامة بدليل أنه قد أربك اللاهوتيون والمفكرون خلال أجيال التاريخ البشرى منذ بدأ وإلى الآن وحتى يبلغ نهايته فى اليوم الأخير ، ومن ثم فقد وجدناه من أهم الموضوعات التى أهتمت بها البشرية ، ولذلك فقد أصبح القاسم المشترك بين جميع الأديان والفلسفات وخاصة وقد ارتبطت به مشاكل الجبرية وحرية الإرادة ، وقد جاء فى المسيحية فى شكل : « التعيين السابق » و« الاختيار المطلق والضمان غير المشروط »... إلخ ، والأقوال فى هذا الموضوع عديدة تملأ الكتب فى الشرق والغرب على السواء ، ولكننا لا نحاول هنا سردها أو عرضها فى هذا الموجز ، وإنما — تلبية لإدارة مجلة بشير الانجيل — بدأنا إعداد هذه الدراسة الخاصة بعدما قدمناه فى موضوعها من قبل فى كتابينا السابقين « القضاء والقدر بين منطق العقل وتقرير الاعلان » و« الخطة الالهية بين الإرادة والمشيئة » ، وقد آثرنا فى هذه المرة الكتابة فى خلفيات هذه العقيدة بتقديم هذه النظرات التحليلية عنها ... ولذلك يعتبر هذا الكتاب خطوة تقدمية جديدة فى اتجاه استجلاء هذا الموضوع المتصل بصميم الحياة ونهاية المصير !

ولم يكن الاقدام على تقديم تأملات هذه الدراسة ثم للطباعة بالأمر الهين وإنما قد جاء نتيجة تكليفى به بالأمر الالهى.

## المؤلف

## الاهداء

إلى ذوى الأبواب ممن يبحثون عن أسرار الوجود وقد استنارت عيون أذهانهم بروح الحكمة والاعلان فطفقوا يبذلون النفس والنفيس فى جهد متواصل للوصول إلى الحقيقة التى هى بنت البحث .

## أهدى

هذه الدراسة الشيقة العميقة هداية لمن يتغون « الطريق والحق والحياة » باخلاص بالغ وتقدير جاد ... بعيداً عن التعاليم الطائفية التى تلمسك بأهداب أية حجة لاقناع غير المتمكنين حتى يشاركوهم فى وجهة نظرهم ، وأما قصدنا هنا فهو تثبيت ايمان مختارى الله فى معرفة الحق الصحيح ، والالتزام بطريق « الحياة الأبدية » إلى النهاية !!

## مدخل

### حول منشأ هذه العقيدة وتطوراتها

#### • مصدر هذه العقيدة :

من المتفق عليه عند ثقافة الباحثين أن هذه العقيدة نشأت في الوثنية أصلاً ، عندما شعرت بعدم كفاية معبوداتها فوضعت وراءهم شيئاً مجهولاً غامضاً أحنت له الآلهة والبشر أجمعون رعوسهم ، وذلك بعد أن تجاهلت الله الاله الحقيقي الوحيد ، ووضعت مكانه هذا الشيء المجهول والذي أخذ اسم « القدر » ونسبت إليه الحظ والنحس وجعلته مصدراً لكافة الأحداث بأنواعها ، والقدر والصدفة عند القديريين اسمان لمسمى واحد يرى بعضهم أن الأول للخطر من الأمور والثاني لما هان منها ، وكثيراً ما لا نعرف كيف جاءت ولا لماذا ولا من أين — فنتساءل في شأن كافة ما يحدث : « هل هناك قدر يفرض على الناس ما يرسمه ، فلا جدوى إذاً من التمتنى والتوقع والاصرار ؟! » وهل يعتمد هذا القدر معاكسة الانسان وهل يعمل بحبط عشواء من غير ناموس ويتصرف كأنه مطلق الحساب ؟!

والجواب عند أصحاب هذه العقيدة هو أن جميع الأشياء تحدث بالزام لا يقاوم يتحكم فيها جميعها على السواء ودون استثناء !! وأما جوابنا نحن فإننا نجد بين سطور التوراة والانجيل التي أعلنت وجود ناموس كوني ضابط لكل ، لأن تصور الفوضى في هذا العالم أمر غير ممكن ولا مقبول ، ولذلك فإن الذين يتعمق ايمانهم في الله يتقبلون كل ما يأتي عليهم راضين ، والتقين في العناية الربانية أنها تدبر في أمر الكون بما لم يتح لهم أن يبلغوا ادراكه — إذ من أين لهم وهم مخلوقات محدودة قياس قدرة خالق الكائنات ؟!

#### • المفهوم المتطور للقدر :

يتبين لنا من ذلك أن الأمور بحملتها تعود إلى الله صاحب السلطان المطلق إلا أن ذلك قائم دون سلب لحرية الكائنات العاقلة .... وذلك بعكس الأجرام السماوية مثلاً التي تدور في أفلاكها المرسومة بفعل الضبط الالهي المجرد !!

ومن ثم فإن المفهوم المتطور للقدر ليس هو ذلك القدر الأعمى الذى يسوق الأحداث ويسود قرارات البشر وكأنه ينفذ أحكاماً كيفما تكون وبدون تعقيب — وهذا هو الفكر الوثنى المرتبط بالقدر — بل هو ما قرره المسيحية بأننا أحرار تماماً فيما نختار ، وإننا لذلك نتصرف على أساس هذا المبدأ مع اعترافنا فى نفس الوقت بحق السلطان الالهى المطلق فى مراجعة تصرفاتنا أو تعديلها أو حتى إلغائها وتحميلنا نتائجها أياً تكون !! ولذلك كان الاعتراف بحرية البشر وإقرار تصرفاتهم على أساس مسئوليتهم حقيقة أساسية فى الايمان المسيحى !! ولذلك فإن المسيحية لا تعتبر سلطان الضبط الالهى « قدراً » يتعارض مع إرادة الانسان وكأنه يلغياها ، وكأن التنظيم والتخطيط والدراسة والعلم بلا جدوى ، وذلك لأن التخلف والفشل كثيراً ما يرجعان إلى خطأ الانسان وعدم حيظته أو اهماله وتقصيره ، وإن كان كثيراً ما يُنسب لتدخل القدر أو مشيئة الله : فما يمكن تلافيه بمزيد من الاحتياط والعمل والدقة واقع فى نطاق مسئولية الانسان فى حدود ما يعرف وما يستطيع ، فانه قادر بذلك على تحديد قدره وتشكيل حياته وصياغة مستقبله !! وليس فى ذلك افتراء على الحكمة العليا أو تدخل فى عملها أو مجابهة لارادتها ، وإنما هو صياغة حكيمة من المبدع العزيز فيما يختاره لكل نفس من تحديد المسار ونوعية الحياة دون تأثير فى قدرة الاختيار التى لدى كل انسان بغير حتمية مفروضة عليه أياً كان شكلها !!

القدر ومنافاته لطبيعة الله

« وهو يفعل كما يشاء ولا يوجد من يمنع يده أو يقول له  
 ماذا تفعل » ( ٤٥ : ٣٥ )  
 « عظيم هو الرب وليس لعظمته استقصاء »  
 ( مز : ١٤٥ : ٣ )

• نفى القدرية عن الله ضرورة محتومة :

يعلن الكتاب المقدس ضمن أوصاف العظمة الالهية بأن الله سبحانه هو  
 « الملك الكبير » الجالس على عرش الكون ، وإنه لذلك « الحاكم الوحيد » صاحب  
 السلطان الأعلى على سائر مخلوقاته . وهذا هو المفهوم من أقوال عديدة وردت  
 به ، منها ما جاء في سفر أيوب مثل : « من وكله بالأرض ومن صنع المسكونة  
 كلها » و « لأنه يتم المقروض عليّ » وأيضاً من فرض عليه طريقه ؟  
 ( ٣٤ : ١٣ و ٢٣ : ١٢ و ٣٦ : ٢٣ )

هذا ينفي الظن بأن احتمالات الظروف أو الأحداث الخارجية غير مؤكدة  
 المصدر فتتصور أن الله بمعزل عنها ، ونحاول عبثاً أن نلح عليه لتغييرها دون أن  
 نحصل على ذلك في أغلب الأحيان ! ومن هنا تقوم مشغولية كبرى في أذهان  
 الكثيرين تتجه إلى متابعة الأحداث وتحليلها ، وذلك عندما تقابلهم معاملات لا  
 تخطر على البال وتصددهم فيحسبون عندئذ بأن ما يحدث كأنه لا صلة له بالله !!  
 ومع أن هناك عوامل ثانوية وراء كافة ما يحدث ، مما ينسبه بعضهم إلى  
 الصدفة أو الحظ أو النصيب أو القدر ، إلا أن هذه كلها لا تقدم الحل الذي  
 تجده في الله المسيطر على العالم تماماً — ولذلك فإن عين الايمان ترى يد الله في  
 كل حادث حتى فيما لو عجزت عن فهم أسبابه أو الوقوف على تفسيره !!



ومع أن البشر من جانبهم يحاولون أن تسير الحياة — مع كل واحد منهم حسب رأيه وعلى هواه — ومن هنا يجدون صعوبة عملية في أن يدعوا الخالق بدير عالمه ، وما أكثر تضجرهم من سياسة الله للعالم وتذمرهم من اجراءات الادارة الالهية ، لكنهم بذلك يتناسون بأن هذا الأمر الذى يطلبونه إذا نالوه فرمما كان سيؤدى إلى الفوضى أو يكون سبباً لوجود نزاع عام واسع النطاق ، لأن كل واحد من جانبه يريد أن يحكم ويرسم على هواه ووفقاً لرأيه الخاص ، ومن هنا يحدث التصادم دون وجود ضبط يوقف كل شيء عند حده فضلاً عن أن ضبط الأمور وادارتها مهمة أثقل من طاقة قدرتنا على الاحتمال ، فرفعها عنا يعتبر رحمة من المولى بنا حتى لا تتزايد تجاربنا ويزداد بأسنا ... ولكي لا نسترسل في أخطائنا دون رقابة منذرة ومانعة !!

ومن هنا وجدنا في ذات الوجود البشرى وملايسات ظروفه مشكلة محيرة تمتد إلى أننا كثيراً ما نخطط ونعد لشيء معين ونحسب إن كل الظروف مواتية لوقوعه ثم لا يقع أو يقع النقيض له : وهنا تستبد بنا الحيرة فيما وراء تقارير الحياة الشاملة مع كل منا ، وهل هو القدر أم إرادة الانسان أم قضاء الله ؟! ولكننا وقد نفينا القدر وسلمنا بأن إرادتنا تقف عند حد ما نعرف وما نستطيع فإننا نعود للقضاء الالهى ونعلم أنه مرتبط بمشيئة الله التى لا تريد بنا إلا الخير !!

### • تنزيه الضبط الالهى عن القدرية :

ورد في سفر أشعيا أن الرب هو الذى « دعا الأجيال منذ البدء » ( ٤١ ) : ( ٤ ) ، وهذا معناه أنه محرك التاريخ وموجهه ، أى أنه هو الذى يتحكم فيه ويسيطر عليه في جميع الأحوال بدون استثناء ، فإنه هو الذى يحرك أحداث التاريخ للشعوب والأفراد على السواء ، وذلك عبر آلاف السنين إلى اليوم الأخير . يوم نهاية الزمن ... وهو يفعل ذلك بالرغم من موقف البشر عموماً ، الموقف الذى يتسم بالسلبية ومراراً بالمقاومة : ومن ثم فإن الظروف بأنواعها لن تحدده ، وارتباكات الناس لن تعطله ، ومقاومة مشيئته وإن قطعت أشواطاً من الزمن لكنها — في النهاية — أمر مستحيل ، ولذلك فإنها لا بد أن تتم بالرغم من كل الأوضاع

المقلوبة والعراقيل المتعاقبة — وهذا يعنى أن لله السيادة على كل عمل ، والتحكم فى كل ما يمكن عمله ، وذلك لأن قدرته لا حد لها وليس هناك شيء فى الكون خارج ضبطها : فإن الله سبحانه دائماً فى مركز القيادة وزمام الأمور فى يده لأنه غير محدود السلطان وسيادته وحكمه لا متناهيين فهو دائماً يحكم ويضبط الجميع لكونه « ضابط الكل » باعتباره صاحب الحكم المطلق الذى لا يُرد — وهذا ينفى القدرية عن الله !!

ولكن بالرغم من أن سيطرة الله على التاريخ مطلقة وشاملة إلا أن ذلك لا يعنى أن كل ما يجرى فى العالم هو بالضرورة شيء يريد به الله ، ولكن على أية حال إذا لم يكن ما هو حادثاً طبقاً لإرادة الله فإنه لا بد أن يكون بسماحه ....

ومع أنه قد يتعذر علينا أن ندرك كيف يمكن لتحركات التاريخ والسلطات الحاكمة للمسكونة أن تخدم مقاصد الله ، إذ يتعذر فى أحوال كثيرة رؤية ذلك ، فما أكثر الحوادث فى تحركات التاريخ التى لا يمكن تفسيرها بسهولة — ولكن ذلك لن يوقف ضبط الله للتاريخ ضبطاً كاملاً لتنفيذ مقاصده وإن اختلفت الطرق والغايات ... فهو تعالى صانع ملوك الأرض وحكام المسكونة باعتبارهم السلاطين الكائنة المرتبة منه ( رومية ١٣ ) ، ورغم ما قد يحدث من تعارض بينهم وبينه إلا أن ذلك لن ينفى قط هيئته سبحانه ، وهى التى يقضى بها على مقاومة القوى الحاكمة للعالم ( المنظورة وغير المنظورة ) فيجعل نشاطها يخدم مقاصده هو جلّ وعلا !!

ونعلم من وجه آخر أنه حتى القوانين التى وضعها الله فى الطبيعة وإن كانت دائمة وثابتة غير متغيرة — إلا أنها ليست بذلك قدرية ، لأنها لا تمنع قدرته بوجه عام من صنع كل ما لا نستطيع فهمه ، فإن قدرته بعيدة عن فهمنا وليس تخيلتنا أن تحيط بمدى هذه القدرة بأى حال من الأحوال !!

ويعتبر ضبط الله للطبيعة إجمالاً ضبطاً مطلقاً يميز حدوث المعجزات بسببه من حين لآخر ، لأن الإيمان بالله كضابط الكل يتضمن الاعتقاد بإمكانية حدوث المعجزات إذ أن هذا الضبط الفائق ليس قيماً عليه سبحانه ، إذ أنه لا يتقيد ولا

يتحدد بأى شكل من الأشكال ... ومع أننا كثيراً ما لا نفهم أسباب تصرفاته وخاصة عندما تبدو وكأنها ضدنا ، لكنها في الواقع أعلى وأسمى من كل تفكير بشري ، وقد نحتاج إلى وقت انتظار طويل للحصول على تفسيرها ... !!

### عزل مشيئة الله عن القدرية :

ورد في سفر أيوب ٤٢ : ٢ القول : « قد علمت أنك تستطيع كل شيء ولا يعسر عليك أمر » ، كما جاء في سفر أرمياء ٣٢ : ١٧ قول مماثل وهو : « لا يعسر عليك شيء » وهذا النص في الانجليزية هكذا : «No purpose of thine can be restricted» وترجمته الحرفية : « لا قصد لك يمكن أن ينحجز ( أى يتوقف أو يتعطل ) » وهذا يعنى أن الله سبحانه قدرة بلوغ هدفه في النهاية ، وليس معنى ذلك مجرد استعراض قوته لأخذ طريقة ، وإلا فإن حرية الانسان تصبح خداعاً فحسب إذ أن ذلك يتعارض مع إقرارنا بأن الله لا يفرض على الانسان غاية معينة أو غرضاً ما جبراً ، لأن هذه تتبع من اختيار الانسان نفسه ، أما قوة الله فانها تعنى قدرته على تحقيق قصد معين — مهما يقف في طريقه — إذ لا شيء على الاطلاق يستطيع أن يهزم مشيئة الله في النهاية ( أف : ١ : ١١ ) !!

وليس معنى ذلك أننا نرى فيما تقدم « قدرية ما » ، لأننا كمسيحيين نرفض القدرية — أياً يكون شكلها — وذلك لأننا نؤمن أن الله خلقنا أحراراً ، كما أننا لا نقر بأن مشيئة الله تتحكم اغتصابياً لأنها انما تعمل وفق رأى ، وذلك يدل على أنها تقرر ما تشاؤه بعد الاختيار بين الممكنات لتقرير الأفضل !!

ومعنى ذلك أن الله يحدد الحوادث ويرسم خط سيرها ولكنه لا يفعل ذلك بقدر سابق أو قضاء ميرم بل بمشيئة حاضرة جالية لكل خير وجوباً وعن مسرة ، ولكل شر سلباً ( أى سماحاً ) وبغير مسرة !!

وهو سبحانه في سبيل بلوغ هدفه إن لم يستطع أن يستخدم البشر كوكلاء لهم امكانية الاختيار الحر ، فإنه سيستخدمهم كآلات لاتمام مقاصده وذلك رغم أنفسهم ، ودون أن يفهم ذلك من مسئولية خطيئهم وعقابهم عليه — وهم يحاولون التخلص من هذا الموقف بأن ينسبوا ذلك للقدر واضعين إياه مكان مشيئة الله ، وقد فاتهم أن مشيئة الله ليست قدرية ولا هي خبط عشواء ، ولذلك فإنها لا تقبل الشر ولا ترضى بالظلم بل لا بد أن تعاقب من يفعله عقاباً مباشراً شخصياً مهما كانت المحاولات التي تبذل في سبيل التخلص من ذلك العقاب أو تفسيره تفسيراً بعيداً عن واقعه بأن ينسبونه للقدر المجهول !!

وهكذا تتضح مشيئة الله في الاختيار اليومي بما تجلبه من أضرار على كل مخالف لها ، لأن مثل هذه المخالفات مقضى عليها بالفشل نهائياً لاستحالة تحقيقها لمخالفتها لصنع الخالق في البشر ، إذ أنه قد خلقهم طبق إرادته ، وسواء اتفقت نواياهم مع مشيئة الله أو اختلفت معها ، فإن مشيئته تعالى هي التي تتحقق في النهاية ، ولذلك فإن صاحب الغرض الملتوى يحقق غرضاً آخر — لا يتغيه نفسه — إذ هو ضد مصلحته ، وسيجده لضرره في نهاية المطاف وليس بوسعها أن يقاوم مشيئة الله في شأنه .

أما إذا كنا نعمل بأمانة ما نراه كمشيئة الله في ظروف ألقاها علينا الشر ، فإنه بإمكان عقولنا حيثئذ أن تهدأ وتستريح تماماً ، لأن هذه الظروف التي سمح بها الله لنا وتعاملنا معها بإيمان وثقة وشجاعة لن تهزم المقاصد التي يشاؤها الله ، بل إننا سوف نجدها فيما بعد أنها هي بعينها الوسيلة التي يستخدمها الله لاتمام مشيئة الله باعتبارها القانون الضابط الذي يحكم ويتحكم في جميع الأشياء وهذا ما يميزها بل ويعزلها عن القدرية .

### التفريق بين علم الله السابق والقدرية :

جاء في الكتاب المقدس القول : « معلومة عند الرب منذ الأزول جميع أعماله » ( أع ١٥ : ١٨ ) وهذا معناه أنه سبحانه حال كونه أزلياً فقد أحاط بكل شيء علماً ، أى أن علمه بالعالم لم ينشأ عند وجود العالم بل كان لديه أزلاً لأنه تعالى هو خالقه ، وخالقه هو يعرف كل شيء عن خليقته قبل خلقها ، ومن ثم والعالم معدوم غير موجود بعد كان ثابتاً في علمه بما سيكون عليه —

في الزمان — وكافة ما ستجرى عليه الأمور والأحداث ، فضلاً عن كونه تعالى لا يتأثر بالزمن على الإطلاق ، ونظراً لأن علمه قديم لا متناه ، فهو لذلك على علم تام بجميع الأشياء التي في العالم وكافة ما يحدث لها وما يطرأ عليها وذلك بحالة مطلقة تامة ، لأن علمه له الشمول المطلق فلا تقيدته حدود !!

قال توما الاكوييني : « إن الله عالم لأن العلم كمال ، والله الكمال المطلق . والله منزّه عن المادة لذلك فإنه يقبل الصور المعنوية للأشياء قبولاً تاماً . والله هو العلة الأولى الفاعلة ، ولذلك فلمفعولاته وجود سابق في علمه . ومن ثم فإن علم الله بالعالم لم يحدث ولا يحدث بسببه أى تغيير فيه تعالى : وليس هذا العلم تدريجياً ولا مكتسباً ، بل هو حاصل دفعة واحدة باستقلال فريد لحضور الذات الالهية حضوراً تلقائياً مباشراً بلا عزل أو تحديد » . وهذا هو موضوع التسبحة القائلة : « يا لعمق غنى الله وحكمته وعلمه ..... لأن منه وبه وله كل الأشياء . له المجد إلى الأبد . آمين » ( رو ١١ : ٣٣ و ٣٦ ) يعلم الكليات على الإطلاق ، كما يعلم الجزئيات بالاجماع ، فهو عالم الغيب وشاهد الواقع — علم الأشياء قبل وجودها ، ولم يزل عالماً بها بعد أن أوجدها ، فلم يتجدد له علم عند إيجادها ، فهو يعرف عنها كل شيء بحكم علمه المطلق التام !!

فهو ينظر ويعلم كل شيء في كل زمان ومكان ، لا الأشياء الظاهرة فحسب بل أيضاً الأفكار والنيات ، وكذلك المستقبل كالحاضر والماضي تماماً ، وهذه معرفة عجيبة يدخل في نطاقها وقت وشكل وتأثير كل حادث ، ولذلك فقد أحصى كل شيء عدداً وحالاً وموقِعاً « إذ لفهمه لا إحصاء » ( مز ١٤٧ : ٥ ) وهذا يوجب علمه تعالى بالأفراد وعنايته بهم لكون أن علمه لا متناهي !!

ولذلك كان من ضمن أسماء الله التي وردت في الكتاب المقدس اسم « المصّور » ، وقد جاء ذكره بما يعنى أنه سبحانه مصوّر الكائنات خارجها وداخلها إذ هو مصوّر الجميع وهذا يعنى أن لديه سبحانه صورة حاضرة استمرارية لسائر

خلائقه جامعة لكل ما هي عليه وما سيطراً عليها منذ لحظة وجودها وإلى أن  
تحدد مصائرهما زمنياً وأبدياً !! ( مز ٣٣ : ١٥ ، ١٣٩ : ١٦ ، أش ٤٥ : ٧  
و ١٨ ، أر ١٠ : ١٦ و ٥١ : ١٩ )

### • الخلط بين علم الله وقضائه :

سبق أن عرفنا بأن ضبط الله للتاريخ أمر يعود إلى عامل خارق للطبيعة  
أى أبعد وأسمى من التاريخ نفسه : فإن تصميمات التاريخ — رغم الصراع الهائل  
الذى يحتويه — قد وضعها الله قبل الزمان بوصفه محرك التاريخ وموجهه باعتبار —  
أن أحداثه لا يكون لها معنى بدون ذلك ، إذ لا بد من الرجوع فيها إلى « علم الله  
السابق » والإقرار به : وليس بغريب ما نجد في نطاق هذا المجال من مشاحنات  
متنوعة ، فهناك من يقول بأن « علم الله السابق » ليس هو مجرد علم وإنما هو  
تعيين مقضى به ، والذين حوروه هكذا قد جعلوه هو والتعيين السابق أمرين  
متعادلين متماثلين مع أنهما ليسا كذلك ، إذ لا بد من التفرقة بين [ العلم ]  
و [ القضاء ] !! فقولهم إذاً بأن الله يعلم ما يحدث لأنه سبق وقصد ذلك الشيء  
أن يحدث إنما يجعل علم الله السابق بلا قيمة ، لأنه إذا كان ما يعلمه قد سبق  
وقضى به ليكون كما هو عند حدوثه — فهو لن يبقى علماً في المفهوم الصحيح  
وإنما هو نوع من القدرية قد جاء مقنعاً ومفروضاً ، وهو لذلك أمر  
ظاهر البطلان :

إذ أن « علم الله السابق » لا يحتم بالضرورة حدوث ذلك الشيء الذى  
سبق العلم به ، لأن ذلك يتناقى مع حقيقة كون الله يعرف مسبقاً الاختيارات  
الشريرة التى يختارها الناس بينما هو فى الوقت ذاته ليس مسئولاً عنها أى أنه لم  
يسبق أن قضى بها وهى ليست من تصميمه !! بهذا نجابه اعتقاد القدريين  
« باللوح المحفوظ » ، والقضاء فى عرفهم هو كتابة كافة ما يحدث فى هذا اللوح ،  
والقدر هو وقوعها الخارجى مفصلة فى أماكنها وأزمنتها المقررة ... وقد أدخلوا  
المعاصى فى نطاق هذا التسجيل وجأهروا لذلك بعدم إمكان تلافيها — ولا شك

أن هذا يرفع الحذر ويلاشى الالتزام ، ويجعل تغيير الحال ، وتبديل المصير ، من المستحيلات ، بحسبان أن كل ما يحدث هو من فعل القضاء والقدر الأمر الذى يصل فى شموله إلى حد إدخال أفعال الناس ومصائرهم فى نطاقه باعتبارها مكتوبة فى الأزل على « اللوح المحفوظ » !!

ولكننا مع تسليمنا بأن الله سبحانه عالم بالغيب مطلع على سرائره وأحكامه وبحسب ذلك يعرف مسبقاً كل حادثة ووقت وقوعها وشكلها ، إلا أننا لا نقر — بأنه تعالى — بحاجة إلى لوح محفوظ يحتفظ به لديه يكتب عليه الحوادث ليراقب تنفيذها ، وكأنه يحتاج أن يتذكرها ويراجع حدوثها وفقاً لما سبق أن كتبه فى اللوح المحفوظ الأمر الذى استرسل فيه البعض لحد القول المنسوب لله : « اكتب علمى فى خلقى وما يكون إلى يوم القيامة » مع أن علمه سبحانه ذاتى مطلق لا يتطلب واسطة ولا يستلزم تسجيلاً !! فهو عالم سلفاً بما سيرقره البشر لأنفسهم بملء إرادتهم الحرة دون حاجته لأن يكتب ذلك من قبل حتى وإن قيل بأنه لم يكتب ليُزَم ، وأن العلم صفة انكشاف ، وليس صفة تأثير كالقدرة ، وأنه تعالى كتب لأنه عالم بما سيكون من العبد لأننا لا نجد لهذه التحليلات مكاناً فى التفسير الصحيح !!

وإزاء القول : ما دام الله قد كتب الأفعال فى علمه القديم فى اللوح المحفوظ أفلا يكون فى علمه هذا جبراً يتنافى مع حرية الاختيار الأمر الذى دعا البعض الآخر إلى أقوال مضادة غير مستساغة فمنهم من قال بأن الله يعرف مسبقاً كل الأحداث التى ستحدث لكنه اختار ألا يعرف تلك الأحداث بما فى ذلك الطوارئ ويقترح ولیم جيمس بأن علم الله السابق يتضمن فقط الأشياء فيما ستؤول إليه لا الوسائل أو الكيفية التى بها تصل الأشياء إلى مصيرها :

ولا شك أن هذه محاولات يائسة غير مجدية تؤدي إلى خطأ شائع وهو تعطيل علم الله السابق عن العمل ، وهذا يخالف روح الكتاب المقدس ونصوصه التى تعلن بأن هذا العلم السابق هو علم مطلق وبلا حدود — وبدون الاقرار به يكون الله الهاً عاجزاً لا حول له وليس فى إمكانه أن يعمل شيئاً فى بعض الأحوال وذلك إذا كان الله حقاً لا يقدر أن يعرف مسبقاً ما سيحدث ، فإنه

في هذه الحالة سيضطر للقعود منتظراً ما سيكون عليه التاريخ ، وهو في تلك الحالة لا يكون صانع التاريخ ولا مهيمناً عليه إذا كان علمه مجرد علم بالاحتمالات ( التي تحدث أو لا تحدث ) وليس علماً مطلقاً شاملاً لكل شيء ! ومن ثم فإننا لا نقبل رأياً من يقولون بأنه لو كان الله عالماً بأفعال عباده لاستحال امتحانهم واختبارهم لأن هذا خلط ما بين العلم والقضاء فهو عالم بكل شيء أما قضائه فهو مبني على ما سيكون من أحداث وتصرفات للارادة البشرية دخل كبير في حدوثها وتوجيهها ، ولذلك فإننا نرى في قصة السفينة التي غرقت الواردة في أعمال ٢٧ نجد كيف أوصل الله لبولس رسالة نجاة له هو وجميع من فيها ، ولكن ذلك لم يمنعه من اتخاذ الحيلة والحذر لمنع البحارة من الهروب لتحقيق هذه النجاة ، التي مع كونها قد تفررت في فكر بولس من وجهة النظر الالهية إذ كان الله يعلم مسبقاً بما سيحدث وقد وعد بنجاة الجميع ، لكنه ظل من الممكن من وجهة النظر الانسانية أن يحدث من جانبها طارئ يعطل اتمام ما وعد الله به ، وكان التحذر من هذا القبيل أمراً واجباً وهو ما فعله بولس — ولكنه كان في نفس الوقت داخلاً في علم الله السابق في كون بولس سيقوم بالتوجيه اللازم في هذا الموقف لكي تتم به النجاة التي وعد بها الله !!

واضح من ذلك أن العلم بالنسبة لله ليس كما هو بالنسبة للانسان أى مجرد أخذ العلم بالشئ أو توجيه الفكر إليه — لأن هذا هو المعنى الدارج بين البشر ، ولكن ليس بالامكان تطبيقه بالنسبة للعلم الالهى الذى يعنى في حقيقته « سبق الرؤية أو المشاهدة » وذلك لأن كل الموجودات ماثلة أمامه دائماً ، وهو عالم بها لحضور الذات الالهية حضوراً تاماً ومشاهدتها لكل مايقع بحالة مطلقة فريدة !!

ورغم كل ذلك فقد اختلط الأمر هنا على البعض فقاموا بالخلط بين [ علم الله السابق وقضائه ] وبنوا العلم على القضاء وهذا ما قد وجدناه في كتاب شرح [ أصول الايمان ] للكنيسة المشيخية في باب قضاء الله ص ٦٢ حيث نجد السؤال : « هل قضاء الله مؤسس على علمه بكل شيء ؟ ويلي مباشرة الجواب : أن القضاء ليس مؤسساً على علمه تعالى بكل شيء ، بل بعكس ذلك علمه بكل شيء مبني



على قضائه . وهم يستندون إلى نصوص واردة في أشعياء ( ص ١٤ : ٢٤ و ٢٧ ، ٤٦ : ١٠ و ١١ ) والواقع أن هذه النصوص لا يمكن أن تؤدي إلى النتيجة السابق ذكرها وهي أن علم الله مبني على قضائه . ومع أن الله سبحانه قد قضى بما سيكون عن علم سابق بكل شيء ، إلا أنه ليس صواباً أن يقال بأن علمه مبني على قضائه ، لأنه ليس بين قضائه وعلمه افتراق في الوجود ولا أسبقية لاحدهما على الآخر لأن التفاوت بين صفاته سبحانه يدخل الحدوث عليه ومن المعلوم أن الأزلي لا يمكن أن يتعلق به حادث وإلا كان حادثاً ، فلو كان هناك تفاوت مثلاً بين القضاء والعلم كما قالوا فإن العلم يكون لاحقاً للقضاء وبذلك يكون أحدث منه ، ومن ثم لا يجوز في صفات الله أن يكون بعضها قديم والبعض الآخر حادث لوجوب قدم صفاته — تعالى — جميعها بقدمه !! وإذا ليس علم الله مبنياً على قضائه كما يزعمون بل أن علمه وقضائه أزليان ليس بينهما قبلية أو بعدية أو سابق أو لاحق على الإطلاق وذلك بحسب المفهوم الصحيح !!

ولذلك كان كل شيء يحدث في الكون معلوم سلفاً عند الله إذ لا يمكن أن يفاجئه قط شيء مما يحدث ، ولكن علمه بما يحدث لا يوجب حتمية القضاء به — ولهذا فإن الكثير منه يقع في دائرة السماح لا المشيئة — فضلاً عن أن الله سبحانه لا يخضع لشيء البتة ، فليست أحكامه التي يقضى بها إلزاماً حتمياً عليه ، لأن ذلك يتنافى مع خضوع كل شيء له بالضرورة بما في ذلك أحكام قضائه نفسها مما ينقض القول الشائع بأن لا راد لقضائه لأنه يتعارض مع قدرة الله في القضاء بتعديل الأحكام ورفعها باعتبارها تحت سلطانه ، فضلاً عن أن القول بغير ذلك قدرية تنفي الأسباب الأخرى المتعلقة بمسئولية الكائنات العاقلة وتكليفها ، كما أنه يتعارض مع قدرة الله المطلقة في التداخل لحكم مجريات الأمور والتحكم فيها بتحويلها كيف شاء!! وهذا الموقف يختلف عما يقول به أصحاب القضاء المحتوم من أنهم لا يطلبون من الله تعالى رد القضاء — لأن ذلك في نظرهم محال — بل مجرد اللطف فيه !!

— على أن هناك من ربط بين علمه سبحانه وإرادته : فجعلهما واحداً استناداً إلى أن الله لا بد أن يكون عالم لما يريد ، إذ يستحيل في العقل أن يريد ما لا يعلم — ولكن في مواجهة ذلك ظهر هذا التساؤل : « هل كل ما يعلمه الله يريد ؟ » لأنه إن كان الأمر كذلك فإنه يحيل علمه إلى قدر محتوم وصفه بعضهم تجاوزاً بالقول : « إن علمه الأشياء قبل وجودها يحتم أن يوجد ما علمها » وهذا فرض للقدرية على الله حتمياً وإن كان بالضرورة واجباً للرفض لضرورة التفريق بين العلم والإرادة : فله أن يفعل وله أن لا يفعل وإلا انتفت حرية إرادته وأصبحت أفعاله واجبة عليه ، وهو — تعالى — ليس عليه من واجب ، ومن ثم فقد صح عنه أنه يعلم ما لا يختار وقوعه ولا يريد ... فليس علمه بأن شخصاً ما لا يطيعه هو الذى جعل هذا الشخص يعصاه لأن علمه ليس سبباً في فعل الفاعل !! ولذلك فإن علمه بأن هذا أو ذاك من البشر سيختار أمراً معيناً يقوم بتنفيذه ليس هو علة هذا الاختيار ولا سببه ، وإلا انتفت مسؤولية كل انسان عما يفعل وأنكرت تبعاً لذلك حريته فيما يختار فعله الأمر الذى يتناقض مع المنطق والمعقول !! ومن ثم فإن الربط الظاهري بين علم الله السابق ومشورته الأزلية إنما هو من قبيل عدم تحرى الدقة في بحث هذه الأمور لأن رؤية الله لما يحدث لا تعنى سبق القضاء به ، لأن مثل هذه الحتمية القدرية تلقى بمسئوليتها على الله فحسب ، في حين أن كل ما في الأمر هو وقوع الحوادث كما سبق أن رآها الله ليس إلا — بحسب تعريفنا للعلم السابق الذى أوردناه من قبل .

ومن ثم فإن سبق معرفة الله — أى رؤيته — للشئ الذى سيرتكبه شخص ما لا يعنى أن الله هو الذى فرض عليه ذلك وقرر حتمية حدوثه لأن مثل هذا الفرض يتناقض مع فعل العوامل المسببة للأحداث وأيضاً مع تنزيه الله عن الشر ، وحرية الكائنات العاقلة في الاختيار الحر لأفعالها التى هى مسؤولة عنها ومستوجبة تحمل نتائجها !! لأنه ما دام الله هو الفاعل لكل شئ، فلماذا تكون خليقته مسؤولة أمامه ، وكيف يوقع بها عقاب العذاب في حين أنه هو الذى فعل ما سيعاقبها

عليه بحسب هذا المنطق الجبرى الذى يجعل علم الله و ارادته شيئاً واحداً بعينه ، مع أن المفهوم من قولنا أن البارى عالم هو غير المفهوم من قولنا أنه مرید . وذلك لأن الفرق بين هذين المفهومين ظاهر ، لأن قولنا أنه مرید إنما يعنى أنه سبحانه قد يشاء فيظهر إخراج الشيء من العدم إلى الوجود وقد لا يشاء ذلك ، فاعل بالارادة والاختيار بلا موجب على ذاته ، وأما قولنا أنه عالم فلا يعنى ذلك أن له أن لا يعلم لانه عالم دائماً ، فلا يمكن أن يكون عالماً فى وقت وغير عالم فى وقت آخر — فهو عالم دائماً ولكنه مرید فى وقت دون آخر وليس دائماً — وهذا هو مجمل الفرق بين الأمرين !!

وحيث أنه قد ظهر أن الارادة فى الله غير العلم فقد لزم من ذلك أنه ليس كل ما علمه الله أراده ، ومع أن قدرته لا تقف عند حد وكل شيء ممكن لديه ، إلا أنه مع ذلك — وهو يعلم جميع الممكنات — لم يظهرها كلها إلى الوجود ، مما يشهد منه أنه سبحانه على علم بما لم يرد ظهوره بالفعل ... فهو تعالى — مثلاً — يعلم أن له قدرة على الظلم ، ولكن علمه هذا ليس موجباً لفعله « إذ حاشا لله من الظلم » ( أى ٣٤ : ١٠ ) فقد ظهر بما ذكرناه الفرق بين سابق العلم والارادة وانهما ليسا واحداً ، فضلاً عن أن علمه و ارادته كسائر صفاته لا تقيدها ولا حصر لما تتميز به من الاطلاق !!

### القدر ومحاولة ربطه بالفداء

« لأنى أضع نفسى من ذاتى » ( يو ١٠ : ١٧ )  
« هذا أخذتموه مسلماً بمشورة الله المختومة وعلمه  
السابق وبأبدي أئمة صليتموه وقتلتموه »  
( أع ٢ : ٢٣ )

#### • أحكام القضاء والقدر وهل تتغير !!

قيل في تعريف القضاء بأنه عبارة عن قصد الله الأزلى المطلق غير المتغير  
الذى به سبق فعين مجده كل ما يحدث ، أما القدر فهو اجراء ذلك القصد بحكمة  
وسلطان ...

وقد ورد بكتاب [ أصول الايمان ] سالف الذكر : « بأن هذا القضاء أزلى  
ومن مجرد مسرته تعالى أى بغير أن يستشير أحداً وبغير أن يتأثر في ذاته العلية ،  
وهو شامل لأن الله قضى بكل شيء ، وهذا القضاء بالحكمة والعدل وهو غير  
متغير يراد به فعل قضاء الله بكل شيء — وهو بالطبع يفوق الادراك وذلك لاشتتاله  
على أفعال الملائكة والبشر الذين لهم حرية الارادة ، ومن الضروري أن يمتد هذا  
القضاء إلى كل شيء صغيراً كان أم كبيراً ، لأن الخليقة كلها متعلقة بعضها  
ببعض ، ومؤثرة بعضها في بعض لاحداث الحوادث .. »

ويستطرد هذا المذهب القدرى إلى القول : « أن الله سبحانه عندما يكون  
قد قضى بشيء فإنه يقضى معه بكل سوابقه وظروفه ونتائجه وذلك بالنسبة  
للأشياء الصغيرة والأشياء العرضية في اعتبار الناس ، وهو لذلك يمتد إلى الأشياء  
المتعلقة بارادة الخلائق حتى وإن كان من المؤكد أن وقوع الحوادث يتم بحرية ارادتها  
وتفاعلها المتبادل »

أما كيف نوفق بين قضاء الله الذي يصدر عن مشيئة الله وهى حرة فى فعلها وبين حرية الكائنات فى اختيارها لنوع التصرف الذى تريده بحسب كل ظرف ومناسبة فهو أمر خارج عن نطاق تفكيرنا إذ هو من الأسرار التى تعتبر فوق طاقة العقول ، وهى مما لا يجب أن تتجاوز الحد الذى لا يمكن تجاوزه فى شأنها ، والتوفيق هنا فى هذا المجال أمر بعيد المنال بالنسبة لنا ... لأننا لا نستطيع أن نفهم كيف تكون أفعالنا حرة تماماً غير مفروضة علينا ، مع أننا من جهة أخرى على يقين من القضاء السابق بها ...

ومن المعلوم أن المولى يضبط الكل بناموس كوفى لا يتغير هو أساس الرسوخ والاستقرار فى عالم الله الواسع ، ولكنه مع كونه تعالى لا يغير هذا الناموس إلا أنه لا يتقيد به ، ولذلك فإن نصوص الكتاب المقدس تثبت لنا إمكانية تغيير القضاء الالهى لكونه لا يقع جبرياً بغير تفكير أو حساب :

فقد حزن الله على خلقه الانسان بعد أن كان قد خلقه بمشورة إلهية ، وأطال عمر حزقيا الملك خمسة عشر عاماً بعد إعلانه بقضاء الموت ، ورفع حكم القضاء الصادر على نينوى بانقلابها بعد أربعين يوماً عندما تذلل أهلها ... ، كما أوقف الشمس يوماً كاملاً على خلاف ناموس الطبيعة بناء على طلب رجل الله يشوع ، وكذلك جعل الأرض تفتح فاتها — بدون علل طبيعية — وذلك لابتلاع قورح وجماعته ، وأتلق الأتان التى كان يركبها بلعام فتكلمت بلغته البشرية المفهومة لديه لتوبيخ حماقته وكان ذلك على خلاف المعهود فى العجماوات ... إلخ كل هذا وغيره قد كشف عن سلطان الله المطلق وسيادته التامة مما يثبت هيمنته على سائر الأشياء — بما فى ذلك أحكام القضاء نفسها — دون أن يقيدته شئ منها ... فليس أى منها التزاماً يحدده أو يمنع تصرفه ... ومع أننا نعلم عن يقين أن الله عرف الأشياء قبل وقوعها ، لأن قدرته هى من العظمة بحيث نخطئ لو فكرنا فى أنه من الممكن أن يحدث شئ ما لم يره الله من قبل ، وذلك لأنه يعرف من الأزل بموجب علمه اللانهائى كل ما كان وما يمكن أن يكون : إلا أن علمه ليس موجباً للقضاء القدرى به لأنه علم رؤية وليس هو بتقريرات مفروضة على

الخلايق الحرة المسئولة وإلا ضاعت حريتها وانتهت مسئوليتها وأصبحت قيئاً على  
حريته المطلقة وهذه كلها في حكم المستحيلات !!

### الفداء وهل هو قائم على قدر محتوم ؟!

لا شك أننا قدمنا فيما قدمنا — الحججة الدامغة لنفى [ القدرية المحتومة ]  
عن أعمال الله ، ومع ذلك فإنها قد تغلغلت في بعض طوائف المسيحية وأثرت  
في تشكيل عقائدها إلى حد بعيد من التطرف جعلها تقدم تصويراً قديراً عن الله  
بأنه سبق ففضى بكل ما يحدث قضاء حاسماً نهائياً شاملاً للأسباب والتفاصيل  
وكافة النتائج ، وقد أثبتنا أن نسبة هذه كلها لله بحالة مطلقة على الوجه المتقدم  
أمر تدخل فيه القدرية حتماً ولا مفر من ذلك ، ومن الغريب أن حده قد وصل  
إلى دائرة [ الفداء ] نفسه .

فقد استنبط كثيرون هنا بما يشبه الاجماع بأنه لولا خطيئة آدم النى سقطت  
بها البشرية ما تجسد الاله وتأنس ليخلصها منها ، فيكون التجسد بذلك قدراً  
محتوماً مرتبطاً بالسقوط ... لكن العلامة الشيخ جرجس بن المكين في كتابه [ الرد  
على اعتراضات ] لا يقر ذلك ، بل يرى أن مثل هذا التحديد والحصر اعتقاد  
خاطيء : إذ لا يصح أن يُقال بأن التجسد كان سببه خطيئة آدم أو أنه حدث  
لعلة أو حادثة خارجة عن ذاته تعالى — لأن ذلك يعتبر قدحاً في جوده تعالى —  
ويترتب عليه أن التجسد كان بطريق عرضي صادر عن علة طارئة هي خطيئة  
آدم ، وفي الحق أنه لا يجب أن يتوقف جود الله تعالى على شرط حادث ، لأن  
ذلك يتنافى مع كمال جوده وهو إظهار ذاته بواسطة تمكن البشر من القرب منه ...  
فلو امتنع ظهور الله وما نتج عنه من جزيل النفع مع القدرة على امكانيته — وذلك  
بدون توقف على شرط ما — لكان يعزى ذلك إلى أحد أمرين هما البخل والعجز ،  
فضلاً عن أنه بذلك لا يكون مستحقاً لاسم [ الجواد المطلق الجود ] !!

ومن ثم فإن جوده الذى أظهره بواسطة تجسد كلمته إنما هو بالذات لا بالعرض ، لأن الظهور القائم على شرط حادث يلزم منه أن يكون ذلك الشرط حتمياً كالعلة للمعلول ، الأمر الذى ينعدم معه النفع بالخيرات التى صدرت عن الظهور الالهى بالتجسد ، وهذا يعرض جوده تعالى للتأويل المتقدم ( وهو البخل والعجز ) وحاشا لله من ذلك !!

ومن ثم فإن الغرض من التجسد لا ينبغي أن ينحصر فى اجراء الخلاص بالفداء ، لأن هذا يمنع من استجلاء الأغراض الأخرى التى لا تقل عن ذلك أهمية والتى تعلن عن جود الله المطلق ، وعلى رأسها دخول الله إلى العالم بصورة ظاهرة تعلن ذاته بوضوح ، الأمر الذى لم يكن موجوداً من قبل ، لأنه لما كان جوهر اللاهوت لا تدركه الأبصار ولا تراه العيون ، فإنه عن طريق التجسد ظهر اللاهوت فى الناسوت حتى لا تستحيل رؤيته تعالى ، وبهذا الدخول المشار إليه أمكن للبشر أن يتعاملوا معه مباشرة فيقتربوا منه ويتعارفوا عليه ويعرفوه شخصياً دون التوقف عند حد الشعور بوجوده بصورة غامضة باعتباره سراً لا نهائياً مجهولاً ...

وقد نتج عن التصوير القدرى المتقدم أن جعلوا عملية الصلب نفسها مرتبطة بقرار سابق ملزم للمسيح منذ الأزل وكأنها قد تمت بدون إرادته بعكس ما قاله الآباء من أنه صُلب بإرادته ، وواضح أن القول بغير ذلك لا يجعل لعمله الفدائى أدنى قيمة ... لأن قيمته تنبع من قبوله الإرادى واختياره الشخصى ، لأن ذلك شرط أساسى لقبول ذبيحة الفداء ، يؤيد ذلك قوله : « إني أضع نفسى من ذاتى ..... لى سلطان أن أضعها لى سلطان أن آخذها أيضاً » ( يو ١٠ : ١٨ ) — وذلك لأنه من المتفق عليه بصفة أساسية أن الأفعال الاختيارية لا تنسب إلا إلى ارادة حرة ، وهى لا يمكن أن تكون كذلك إذا كانت تتصرف عن قهر أو اغتصاب وبالنسبة لله فإنه من المستحيل أن تكون هناك ضرورة مفروضة عليه ، وهو الذى لا يُعرض عليه شيء أبداً يكون تصورنا له ، لأن ذلك يتنافى مع حرية تصرفه المطلق وهيمته التامة على كل الأمور .

فليس عليه سبحانه قيد ما من أى نوع لا بتعيين سابق أو لاحق وإنما هو يشرف على جميع الأشياء بمشيئة حاضرة — هي نقطة التقاطع بين الزمان والسرمدية إذ هي طابع الوجود الحقيقي لأنها تجعل كل آن ( وهو الوحدة التي تمثل الحاضر من الزمان ) مكيفاً بطابع وجودى عاطفى إرادى خاص ! وهذا ينفي [ القدرية ] و [ الاحتمالية ] على حد سواء ويعلن العناية المباشرة لصاحب هذا الوجود بأسره !!

ولكن أصحاب [ القدرية ] يتصورون بأنه مادام الله — على حد قولهم قد سبق ففضى بكل ما يحدث قضاءً حاسماً نهائياً ، فإنه بالتالى يكون قد قضى بموت ابنه على الصليب بمشورة مسبقة — وهذه هي [ القدرية المحتومة ] التي اتجه إليها علم اللاهوت وقد واجهتها العصرية الحديثة بالقول بأن مشيئة الله ليست واحدة وإنما هي تحتوى على [ إرادة مثل ] ( وهي الأفضل بالطبع ) ثم [ إرادة ثانية ] تليها قد أعدت لمواجهة الظروف الطارئة !! وترى هذه النظرية بأن : الإرادة الأولى المثلثي كانت عدم تسليم ابنه للصليب بينما كانت الثانية تتجه إلى تسليمه للصليب حين ظهر أن قوى الشر أمسكت بمقاليد الأمور لمدة من الزمن ، وبدا أن قوة الخير أضعف منها ، وتبدى الله الظاهر في الجسد عاجزاً عن مقاومتها وكان الخالق قد قهره المخلوق وذلك إلى حين ... وهذه هي [ الاحتمالية البحتة ] التي تجعل من الصليب [ مأساة إلهية محزنة ] إذ يبدو فيه الله كالمغلوب على أمره وكأنه يواجه أمراً لم يكن في الحسبان فضلاً عن نسبة الضعف لله وتعدد الارادات فيه وإنما على درجات وهي في ذلك كله لم تفرق بين الإرادة في الله والمشيئة ... الأمر الذي يؤدي إلى اعتبار مواجهة الابن للصليب مجرد مجازفة جريئة أقدم عليها جزافاً بسبب جنون الجماهير الصارخة ، الأمر الذي بسببه قام بيلاطس بتسليمه لمشيئتهم المذنية ( لو ٢٣ : ٢٥ ) ، وكل ذلك يتناقى مع حقيقة إعلان الصليب كالمستقبل الوحيد الذي لم تعرف الأبدية الماضية سواه ، كما أن الأبدية الآتية لا تعرف ماضياً غيره فلم يكن الصليب إذاً فرضاً جبرياً أو مجازفة محزنة — ولكن الواقع الذي يجب أن نتأمله هنا بين هذين الرأيين المتطرفين إنما ينكشف



لنا عندما نرى الرب نفسه مع كونه قد جاء من السماء ليشرب الكأس بنهاها في الجلجثة إلا أنه مع ذلك استطاع أن يصلى وهو على حافة الجلجثة أن تعبر عنه تلك الكأس !!

وإذا لم يكن شربه الكأس نابعاً من قرار سابق صارم لا يُرد وصادر في الأزل السحيق — لأن ذلك في حد ذاته ينفي حرية إرادة المسيح في تصرفاته إزاء هذه القدرية المحتومة — فضلاً عن أن اتمام الصلب كان لابد أن يكون بارادته وسلطانه حتى يكون تقديمه نفسه كذبيحة فداء اختيارياً وليس اضطرارياً ومع أن الله قد سبق فرأى أن لا خلاص إلا بالصليب لكنه ترك للابن حرية القبول والتنفيذ — وهذه بلا شك نظرة عميقة للفداء ليست ساذجة كالتى اعتبرته قد تم قهراً واضطراراً ، ولا هى مبتدعة كالتى ذهبت إليها الفلسفة العصرية حسبا عرضناه آنفاً وفندناه !! وبذلك حررنا الفداء نفسه من القدرية السابقة وكذلك الاحتمالية اللاحقة وكلاهما لا يمكن تفسير الفداء به وهما يعاكسان الضبط الكلى الذى يهيمن به الله بالمشيئة الحاضرة على كل الامور !

ومما لا شك فيه أن المسألة هنا أبعد في منطقتها من حدود التفكير البشرى لأنها تجمع بين حتمية الفداء إذ لا سبيل آخر للخلاص غيره مع ضرورة توافر الحرية في تنفيذه إذ أن الفادى يجب أن يكون ليس فقط ممتلكاً لحياته بل ومقديماً نفسه اختيارياً لأن ذلك من شروط الفداء الأساسية وإلا فقد الفداء قيمته والتقدير الواجب الذى يليق به ...

وهكذا كانت ضرورة شربه الكأس ماثلة أمام عينيه لا كضرورة قدرية بل باعتبارها قائمة في « المشيئة الحاضرة » التى أعلن — له المجد — قبولها بقوله : « يا أبنا إن لم يمكن أن تعبر عنى هذه الكأس إلا أن أشربها فلتكن مشيئتك » ( مت : ٢٦ : ٤٢ ) .

وحديث جثمانى هنا إنما يكشف عن « المشيئة الإلهية » كإرادة قديمة سابقة للتجسد ومتميزة عن إرادة الناسوت الحادثة التى مع وجودها نراها قد سلمت للإرادة الإلهية وأصبحت مطابقة لها دون أن تنعدم أو تتلاشى ، وبذلك

قَبْلَ المسيح الألم والصلب والموت ، دون أن يجد في سجل النبوات السابقة وكذبة مشورات القصد الإلهي ما يمنعه من تقديم هذه الطلبة في صلاة جسسماني التي قال فيها : « يا أبنا إن أمكن فلتعبر عني هذه الكأس » ( مت ٢٦ : ٣٩ ) وقد أعلن عقب ذلك قبول شربها حتى الثمالة !!

ولا تعنى صلته هنا انسحاباً أو تردداً من جانبه وإنما هي لبيان مقدار هذه التضحية المزمع أن يقدمها من تلقاء نفسه حتى لا يكون أمر الفداء قدراً محتوماً لا مفر منه يتفنى إنجازه من جانبه بإرادة حرة كاملة السلطان في الاختيار — لأنه إذا كان هذا الأمر القائم عليه الفداء قدراً محتوماً على المسيح ، فكيف يمكن أن يكون هذا صادراً في نفس الوقت عن حرية تصرف المسيح !! ولا غرابة إذاً في انتهار الرب للشيطان عندما استخدم بطرس لمنعه عن هذا الإتمام !!

### • دور القائمين بتنفيذ الصلب ومدى مسئوليتهم :

إن لغز جسسماني الذي مررنا به هو أحد مظاهر العلاقة بين السلطان الإلهي والارادة الانسانية الحرة ، وقد اجتمعا باجلى بيان في شخص الفادى الكريم مما رأينا معه استحالة أن يكون قبول المسيح للصلب بموجب مشورة سابقة هي أشبه ما يكون [ بالقدر المحتوم ] ، ولا قبله من باب الاحتمال أى كمجرد مجازفة جرئية أقبل عليها جزافاً ولم تكن في الحسبان مما يتجه بالصليب إلى [ الاحتمالية البحتة ] التي تجعل منه مأساة إلهية محزنة — وكلا الرأيين قد اتجه نحو التطرف فيما بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ، وقد سبق لنا أن رفضناهما كليهما واتجهنا بالفداء نحو التفسير الصحيح بالاقرار بقيامه على [ المشيئة الحاضرة ] ، وذلك حتى نضع الفداء نفسه في المفهوم الصحيح الذي يجعله جديراً بمن قام به إذ يزيد في تعظيمنا له لسبب تعطفه الارادى واحتماله عنا الآلام الكفارية الرهيبة ، كما أنه يكشف عن عظمة الفداء نفسه بتوافر أهم أركانه وشروطه وهو التقديم الحر بغير غضب أو اكراه !!

فليس عليه سبحانه قيد ما لا في مكان ولا في زمان ولا بتعيين سابق أو لاحق وإنما هو يشرف على كل الأشياء بالمشيئة الحاضرة التي وصفت بمسرة الصلاح : فلنتعامل معه في نور جديد يحسم الأمور ويحكمها — ويحكمها — ونحن نعبّر الزمان وننظر إلى الأزلى وراءنا وإلى الأبد قدامنا ونقر بأننا لا نعرف الكثير مما سبق ولا مما سيأتي ولكن الكل منظور من الله بموجب علمه المطلق وهو تحت يد قدرته اللامتناهية — وما كان منظوراً منه تعالى في الأزلى هو الكائن بعينه في الزمان : فإن الله لا يربط بأزلى أو أهدى أو زمان ، لكنها السرمدية المطلقة التي تتجاوز كل تصوراتنا .

وأما ما يتحدث عنه بطرس في يوم الخميسين خاصاً بحادثة الصلب بقوله : « هذا أخذتموه مسلماً بمشورة الله المحتومة وعلمه السابق وبايدي أئمة صلبتموه وقتلتموه » فإنما يعنى به [ مشورة التسليم ] أى أن الله سلمه لهم ، وهم بذلك قاموا بصلبه وبدون ذلك تنتفى عنهم مسئولية جريمة صلبه .. !

فكان تسليم المسيح لهم قد صدر به قرار إلهي ، ومع ذلك كانت أعمالهم بالحقيقة وبالتمام تخصم فكانت أيديهم [ أيدي أئمة ] ، والذنب يفترض بالضرورة عمل إرادة مستقلة : فالذين قاموا بتنفيذ الصلب كانوا يتممون قصداً إلهياً ومع ذلك فإنهم كانوا يتصرفون في مقاومة مباشرة للمشيئة الالهية والأمر هنا لا يرتبط بحادثة الصلب المثيرة فحسب بل هو يحيط باحداث حياتنا من أولها لآخرها ، وفيما تقدم ذكره قد وجدنا المفتاح لكل مشكلة : لأننا نتصرف بكامل حريتنا في اختيار ما نشاء ومع ذلك فإننا نعترف بحق السلطان الالهى في مراجعة تصرفاتنا وتحميلنا نتائجها !!..

ولذلك فإن ما يذكره بطرس فيما سبق ذكره — نجده على عكس ظاهره ينفي القدرية المحتومة تماماً ، لأنه حتى عندما اجتمع هيرودس وبيلاطس وقيافا وحتان ويهوذا كانوا جميعاً تحت يد الله مع أن كلا منهم كان يؤدي دوره كما سبق الله فرآه ، ومع ذلك فقد كانوا يؤدون باختيارهم بحرية كاملة لا قهر فيها ولا استسلام !! لذلك فإنهم مسئولون عن أعمالهم هذه بما في ذلك خيانة يهوذا

وهكذا نرى سماح الله بالشئ الذى يريد صاحبه أن يجربه وهو حر مخير، وسماح الله هذا لا يجعله صانعاً للشئ ولا غافلاً عنه ، لأن ذلك يتعارض مع كونه واضع [ القانون الأخلاق ] ، الذى جعل ظله فى القانون الأرضى فى حين وضع أصله داخل كيان الانسان نفسه ( رو ٢ : ١٤ ) ، ولذلك « يهرب الشرير ولا مطارد » ( أم ٢٨ : ١ ) ، لأن الطارد فى داخله وهو حكم نفسه على نفسه بطاردها ويشهد عليها لأن جريمته تصرخ فى باطنه بأنه مجرم يستحق العقاب . ولذلك يسلم المجرم نفسه أحياناً دون أن نحوم حوله أية شبهة ، فكم من منكر لجريمته ينهار فجأة فيدلى باعتراف كامل عنها ، إنه تأنيب الضمير وهو أقسى من عدالة الأرض ، لأنه صدى الشعور بالمسئولية التى لا يمكن الهروب منها — فأين مكان [ القدر ] هنا الذى لو كان صحيحاً لاستلزم إعفاء المجرم من العقاب باعتبار أنه سبق قهراً لارتكاب جريمته ...

وهنا نجد كيف أن القوانين الوضعية تلعب دوراً هاماً ، وإلا ما كان لها من داع يستوجبها لأنه لو كان البشر مسيرين فى تصرفاتهم ما جازت محاكمتهم ولا عقابهم ... وهذا يتناقى مع حرمتهم ومسئوليتهم ، ومن ثم فقد قيل : « أن الإنسان حر فى دائرة القانون » أى أن القانون لا يحد من الحرية ، لكنه وهو يضبط تصرفات الناس يكفل حرمتهم !!

فالإنسان مسئول ، باعتباره كائناً حراً ، مطالب بتنفيذ القانون الأخلاق بما له من وكالة أدبية تستوجب أن يكون مسؤولاً عما يختار ويقرر ، كما أن عليه مراجعة قراراته وإعادة النظر فيها للتعديل أو التبدل ، وهذا كله يظهر فى محاسبة الانسان نفسه ومحاسبته لغيره مما يتجسم فى تأنيب الضمير وإبداء الأسف والاعتذار ، ونحن لم نر أحداً يعتذر عن خطئه بأن ذلك كان مقدرًا عليه وبأنه مغلوباً على أمره فيه !!

ولابد إذاً من أن تكون لارادة الانسان حرية حقيقية حتى لا تكون أداة مسخرة مسلوبة ، وتعلم جيداً بأن البشر جميعاً أحراراً فى اختيار الخير أو الشر وليسوا مرغمين على فعل أيهما ، فإن كل من يرتكب شراً يشعر فى قرارة نفسه أن هناك سيلاً أسمى وأنبىل كان يمكن له أن يسلكه !! كما أن المجتمع الذى يرضى

النبوة عن خيانتة سوى سبق رؤية الله لها بأنه هو بالذات الذى سيختارها دون أن يفرضها عليه أحد ، وهذا ما وصفته به فى القول : «أحب اللعنة فأنته ولم يسر بالبركة فتباعدت عنه » ( مز ١٠٩ : ١٧ ) وواضح من النصوص أن المسيح سلمه للشيطان بعد أن كان هو قد سلم نفسه فسمح المسيح للشيطان أن يدخله !! وأما محاولة نفى مسئولية يهوذا وصالبي المسيح والزعم باستحقاقه جائزة لا وبلا مادامت قد أنتجت هذا الخير العظيم ، فإننا نواجهها بحقيقة رهيبية وهى أن سيطرة الله على أفعال الخير وضبطه لكافة أعمالهم بل وتحويله الأشياء السيئة التى يفعلونها إلى أشياء حسنة فيتحول بذلك شرهم إلى خير ، فإن ذلك كله لا ينفى عنهم مسئولية فعل الشر : لأن الله سيعاقب كل فاعل على ما يفعل بحسب ما فى نيته وليس وفقاً لنتيجة فعله — فالذى ينوى على الشر حتى ولو لم يتم أو تظهر له نتيجة واضحة بل والذى يتممه فعلاً بحسب نيته السيئة لكن الله يحوله خيراً ، فإن الله سجازيه فعلاً على ما نوى وقام بفعله بغض النظر عن النتائج التى استخلصتها قدرة الله من وراء ذلك ... !!

هذا هو منشأ الالتزام [ بالقانون الأخلاق ] الذى غرسه الخالق العظيم فى البشر منذ البداية ، وهو سارى المفعول دائماً بالرغم من انقسام البشر إلى طوائف ومذاهب بحسب الانتهايات التى يقررونها لأنفسهم بمحض اختيارهم ، ولهذا السبب تتكلم الانسانية السامية بالهجة الدافعة إلى الفضيلة بين سائر الأمم ، وهى لن تكف عن مخاطبة أبنائها بالقيم السامية والمثل العليا لأنهم متماثلون فى حياة واحدة مشتركة ، وخاضعون لهذا القانون الأخلاقى الواحد ، الذى بمراعاته يصبح كل من يقبله انساناً بالحقيقة والفعل؟! وهذا يمتد فى شموله إلى التعاطف الاجتماعى الذى يظهر فى شكل المشاركة الوجدانية متخذاً مظهر التراحم وحسن الجوار ودفع البلاء والمعاناة عن المجتمع البشرى ، فإذا حدثت مخالفة لهذا القانون تقف الانسانية المعذبة باكية من أجل المخالفين ، وخلف دموعها تقف [ العدالة ] الإلهية تسخر من كل تعد وتستهزىء بكل جور بل ترفس مواكب الظالمين وتطوح بالطفة عبر التاريخ وتعلم سكان المسكونة الامتثال والخضوع لأحكامها العادلة التى تصحح الأوضاع وتبث الطمأنينة فى النفوس الحزينة !!

## • القدر والتكليف الأدبي :

لا شك أن كل عاقل منصف يرى في [ القدرية ] مناقضة لمقومات الكيان الانساني ، وتعطيلاً لحرية الانسان ومسئوليته ، وهذا هو ما نعيه بالضبط [ بالتكليف الأدبي ] . وسنرى بالبحث الدقيق مدى تعارض [ القدرية ] مع قدرات الانسان الأدبية والروحية — وهي التي تثبت حرية إرادة الانسان وتمنع من أن يكون [ ألعوبة القدر ] وخاصة فيما يتعلق باختياراته ومصيره !!

وتبدأ مشكلة — الجبر والاختيار — عندما يرى الانسان أفعالاً كثيرة تحدث منه بدون اختيار ، فيرى لذلك أنه مسير فيها ، ويرى أفعالاً أخرى تقع على حسب ما اختار فيرى أنه مخير: إذن فهناك أمور للاختيار دخل فيها ، وأمور ليس للاختيار دخل فيها ، ومن هنا نشأت المشكلة !!

أما الأمور التي لا دخل للاختيار فيها لدى الانسان فهي تلك التي تتحكم فيه مثل القوانين الطبيعية كقانون الجاذبية مثلاً يشده إلى أسفل تلقائياً وكذلك قانون النمو فليس للانسان دخل فيه أو عمل ، وكذلك ادارة أجهزة جسمه وذلك لكون تركيبها الحالى على هيئة حيوانية آلية إذ تحتاج إلى التنفس وما أشبه إلى أن ينتهى الدور الحيوانى اتماماً للقول : « ليس الروحاني أولاً بل الحيوانى وبعد ذلك الروحاني » ( ١ كو ١٥ : ٤٦ ) فليس لانسان أن يتحكم في الدورة الدموية مثلاً ، لا في جهازه الهضمي ولا العصبى ولا التناسلى ولا أى جهاز آخر . لا يستطيع الانسان أن يتحكم في شيء من هذا إذ لا إرادة له فيها ولا في عملها . ولا شك أن الله حكمة في أن يكون الانسان مسيراً في هذه الدائرة بالذات ، فهذه الأجهزة تؤدي عملها المتواصل حتى والانسان نائم وهي لا ترتبط بإرادته قط !

وتتغير حالة الانسان عن ذلك ويكون مختاراً في الخاصية التي تجعله انساناً وهي العقل والارادة والضمير .. ففي هذه المنطقة التي يعرض فيها على الانسان الفعل ليفعله أو يمتنع عنه أو يعمل عكسه يوجد الاختيار ، ويبدأ التكليف من الله عز وجل ... ! وهو يبدأ بالعقل وجوداً ونسجواً لأنه أداة الاختيار بين البدائل إذ أن مهمة التكليف هي في الأمر الاختياري الذي يحدد له الانسان هدياً : وهو هنا يفعل أو لا يفعل .. فيكون التكليف إذن هو في منطقة الاختيار حيث يوجد التمييز ، وهو شرط العمل الاختياري إذ أن الاختيار لا يكون إلا مع القدرة على هذا العمل والقدرة على العمل الآخر . والدليل على توافر حرية الاختيار : إن المكره على شيء لا يعاقب عليه لأنه إذا أكره سقط عنه التكليف والمسئولية !!

علماً بأن هذا الاختيار قد يختلف لو أن هناك وجهات نظر أخرى أو مشاعر غير التي كانت في أذهاننا مما كان يعطى الوزن الصحيح للأمر فيجعل بالامكان لدى صاحبه أن يفضل شيئاً في وقت ما ويفضل شيئاً آخر في غيره ... وهذا يعني أننا عرضة للانحراف في التقدير فيكون الصواب كالحطأ لدينا ... مما يتضح منه أن حكمنا فيما نختار قد يكون صائباً أو خاطئاً بمقدار ما لدى ادراكنا من الوضوح والتمييز ، هذا إذا لم تكن متمردين على ما وصل إلينا من نور !!

هذا يكشف ما بين ذكاء الانسان و ارادته من علاقة بحيث أنه إذا اتسعت المعرفة عند انسان كان بذلك أميل للوقوف عند الأفكار يحللها قبل القيام بتنفيذها فلا يقدم على أمر ما إلا بعد أن يكون قد درسه من كافة الجوانب ، بعكس من قلّت معرفته وضعفت قدرته على التحليل فإنه لا يرى في الفكرة التي أمامه سوى جانب واحد يتدفع نحو العمل على أساسه فحسب ... فيُسرع نحو تنفيذ الأفكار التي يحسها واضحة وهي على كثير من الغموض وذلك لأنه لم يستخدم عقله — وإمكانات هذا العقل — على الوجه الصحيح وبالدرجة الكافية باعتباره المقياس الذي يميز به بين البدائل !!



أما القديرون فاتهم يزعمون أن أفعال الناس مقدره عليهم ولا يمكن تلافيا ، بل أنها لا تقبل التغيير والتبديل وذلك لأنهم يرون أن الله سبحانه قد قضى بما كان وبما يكون وبما سيكون بقضاء سابق نافذ ، وهذا في الواقع هو [ القدر ] يعتقدون به ويستسلمون له بعد أن بذلوا جهدهم في ربطه بالله ، وأياً يكون شكل هذا الربط فإن المفهوم الذى يستخلص من عقيدتهم هذه هو أن الانسان طبقاً لذلك مضطر لاجراء كل أعماله بمؤثرات خارجة عن نفسه ، وهذا يجعل حرية ارادته معطلة بالطبع !! كما أن زعمهم القدرى هذا يعتبر قيداً على حرية الله المطلقة التى لا يحدها قيد ما كما سبق البيان !!

ولذلك ذهب بهم الظن إلى أن الإنسان إنما يقوم بأعماله أياً كانت مضطراً ، وهذا ينفي عنه المسئولية بالطبع ، لأنه كيف يحاسب إذاً على أعمال صادرة كلها أصلاً من الله ؟! بل أن نفس اختياره لها يخضع فيه لارادة الله !! الانسان بحسب ذلك يعتبر مسيراً ، وهو إذ ذاك ليس إلا دابة بكماء أو آلة صماء تديرها قوى إلزامية وبواعث اضطرارية بنواميس لا تنسخ ولا تتبدل ، وكأنه بذلك بدون عقل يدرك واردة تختار ... مع ما في ذلك من ضياع لحقوق الوسائط — أى شتى العوامل التى ينتج عن تفاعلها الأحداث !!

وواضح مما تقدم أن فيه إعداماً للحرية ونبدأً للتكليف الأدبى ، إذ لا يعتبر الانسان فى هذه الحالة مسئولاً عما يفعل ككائن حر مريد ، جاداً فى كل ما وكل إليه ، عارفاً بمقامه وكالته الأدبية هذه ، إذا أنه لا يمكن أن يساق إلى عمل أمر لا رغبة له فيه ، وكأنه مغلوب على أمره ، فى حين أن الواقع يشهد بأن كل واحد يتحرك نحو ما يختاره بحرية تامة ، إذ أن كل انسان يسعى وهو شاعر بحريته ، مقر باختياره : لأن الحرية الانسانية أعظم كمال للانسان ، إذ أن فى القدرة على تمييز الأشياء والاختيار بينها أكبر امتياز يمكن أن يكون للبشر ، لأن به يتم تقدير الانسان لنفسه ومعرفته حق قدرها :

ولذلك كان من المتفق عليه أن الانسان وقد منح العقل والارادة لا يتصرف بغير تفكير ولا بدون اختيار ، وهذا هو الذى يجعله يتصرف فى دائرته بكمال الحرية دون أن يكون مسوقاً بأية عوامل خارجية قهرية وذلك لأن الله وقد أودع فى الانسان عقلاً مميزاً وإرادة حرة لا يرغمه على عمل ما يخالفهما ، وهذا هو أساس المسئولية ، وهو يُظهر مقام البشر الأذى الذى يتميزون به !! وهذا ما قرره القديس اغناطيوس بقوله : « إن الانسان حر فى ارادته حرية كاملة تتيح له استقلالاً تاماً فى اختياره ، ولذلك فإن عليه وحده تقع تبعه أعماله » .

وأيدته القديس يوحنا فم الذهب بالقول : إن أعمال الانسان الصالحة والطالحة وثوابها وعقابها ، ليست إلا نتيجة ارادة حرة . فنفس الانسان مزدانة بسلطة كاملة على ارادته وأفكاره ولو كانت ضد الله نفسه ، فإن بمقدور الانسان اتباع مشورات الله أو مقاومتها ، فلسنا مدفوعين إلى عمل ما بضرورة عمياء ولا بقوة إرغامية من أى نوع » .

ويتبين من ذلك أن لنا ارادة حرة لها القدرة على القبول أو الرفض كيفما نشاء ، على التقرير أو الانكار وفقاً لما تختار : قدرة ظاهرة فى أن للانسان أن يختار فعل ما يريد من تلقاء نفسه دون ارغام عليه — وهذا هو جوهر الشخصية الانسانية :

وهو ما يشارك به الانسان فى الحياة الروحية بينا خاصية المادة الجمود ومطاوعة القوانين الآلية ، أما البشر فإنهم يتميزون بهذه الخاصية [ الروحانية ] وهى سر الحركات التحررية والانطلاقات الفكرية التى يتكون منها تراث الانسانية الخالد !!

وهذا ما أشار إليه الكتاب المقدس فى إحدى المناسبات عن [ أبولوس ] بأنه : « لم تكن له إرادة البتة أن يأتى الآن » ، وعن مؤمنى كنائس مكيدونية بأنهم : « أعطوا حسب الطاقة وفوق الطاقة من تلقاء أنفسهم » ( ١ كو ١٦ : ١٢ ، ١٢ كو ٨ : ٣ ) ، وفى ذلك تتجلى قدرة كل نفس بشرية فى تقرير ما تراه لذاتها إذ أن بالعقل والارادة يتقرر نوع العمل الذى يختاره الانسان ويسعى فيه

وتتحرك ارادته نحوه وهى محرك حر داخل الانسان به يعتبر مخيراً ... ونحن نعرف ذلك بالتجربة بعد أن قام الدليل عليه : ومن ثم فقد ظهرت الارادة لا فى دائرة المعقولات فقط بل فى ميدان الرغبات أيضاً ، ثم إزاء أحداث العالم التى تأخذ فيها الارادة وتعطى فترغب فى بعضها وتنفرد من البعض الآخر !!

هذه الارادة الحرة أى [ القدرة على الاختيار ] هى امتياز ومسئولية معاً ، وهى أساس تعامل الله مع البشر إذ أنه يعتبر أن لارادتهم سلطانها دون إلغاء أو تجنيب ، لأن الانسان ليس مجرد عنصر من عناصر الطبيعة وإنما هو كائن أدنى حر ، ومن ثم فإن قبوله لمشيئة الله واختياره لها يتحتم أن يتم بفعل التسليم الارادى من جانب الانسان — وهذا هو الذى يحدد نوعية الحياة والمصير !!

وفى هذا الضوء يعتبر [ القدر ] مانعاً أساسياً من التكليف بمنعنا من القيام بالواجب المطلوب منا ... ومع أن الله كافة الوسائل لاتمام مقاصده إلا أنها ليست قدرية يقوم بها جبراً وإنما هى اختيارية بحتة ، فعندما لا نتبه للفرصة المقدمة لنا لاتمام واجب معين تعرض مشيئة الله فرصته علينا فإن تلك المشيئة قد تحول الفرصة إلى غيرنا لاتمام قصدها هذا ، دون أن تعفينا من مسئولية إهمالنا فى انتهاز الفرصة التى قدمت لنا وعدم تقديرها ، وما يترتب على ذلك من تجنبنا للواجب الذى كان مطلوباً منا ... وسواء كانت هذه الواجبات من أجل خيرنا أو خير الآخرين أو لأجل عمل الله ، فإن مشيئته العليا تعرض علينا قبول تنفيذها لها اختيارياً دون أن يكون فى ذلك [ قدرية ] ما ، ولذلك فإننا إن رفضنا تتحول عنا مكافأة التنفيذ ويحل بنا العقاب ، وتحمل النتائج هنا بنفى القدرية تماماً ، ولا يجعل لها مكاناً فى هذا المجال !!

ومن ثم يعتبر هذا التكليف الأدنى أهم مظاهر سيادة الانسان على نفسه فى كافة المواقف ، وهو يقوم على تعزيز العقل للتمييز وضبط الغرائز بتنظيمها فى أداء مهامها وإعلائها حتى لا يكون سوء استخدامها مجلبة للضرر وخاصة وأن الله أوجدها لحفظ الفرد والنوع ( مثل غرائز الجوع والعطش وحب التملك والاستطلاع وكذلك الغريزة الجنسية التى يتمثل فيها حب البقاء ) ومن خلفهما

دور الإرادة الحرة التي تقرر الاختيار بين مختلف الأشياء والأوضاع ، وهي التي تدفع الانسان لمراجعة الماضي وربطه بالحاضر والمستقبل لاختيار الأفضل من بين سائر الممكنات !! وهذا يحقق حرية الانسان في أن يمارس اختياراته حسب الحالة أو الرغبة الكامنة في قلبه وهذه هي الحالة الوحيدة المعقولة التي تتفق مع مسؤوليته العقلية والأدبية وتجعل من حق صاحبها أن يختار ويراجع نفسه بعدئذ فيشعر بالارتياح إذا أحسن الاختيار وبالتأنيب والأسف إذا أساء فيه ، وله قبل أن يبت في اختيار ما أن يفكر في اختيارات بديلة يقارن اختياره بها حتى يترجع لديه !!

### • القدر والقانون الأخلاقي :

عرفنا مما سبق تعارض [ القدرية ] مع مسئولية الانسان الأدبية بوصفه أسمى الكائنات ، لكونه يتميز بأنه يختار بالفكر ما يريد أن يكون عليه بالفعل ، إنه دائماً يواجه محنة الاختيار ، وبطمع دائماً في أمل ما وراء صحة الاختيار ، لكنه يتجنب رؤية نتائج سوء الاختيار فلا يرى فيه مظهراً خطراً يمس التكوين العقلي والكيان الأدبي في الصميم ، ولذلك فإنه كثيراً ما يتصرف بحالة تعارض رغباته والتفضيلات التي في قلبه إذ أن له حرية الاختيار حتى من بعد السقوط العام الذي شمل البشرية كلها وذلك بفعل ما تبقى لديه من قدرات خاصة بالحاسة العقلية ورغبات الإرادة ، لأن الانسان — حتى في حالته الطبيعية — له ملكات باطنية وبجانبها حواساً ظاهرة لاكتساب معرفة الحقائق بواسطتها ( وذلك بالرغم من موته الروحي ) كما أن فيه الضمير الذي هو مرجع الحكم على الأشياء ، وعند الحكم — أبداً كان نوعه — يأتي دور الإرادة لتختار نوع العمل الذي تسعى إليه وتحرك الانسان نحو إنجازه تلقائياً بل والسرور بفعله !!

وعندئذ تأخذ الإرادة مكان الصدارة ويكون لها الأولوية فهي الآمرة أي التي تصدر الأمر كما أنها تملك حق الاشراف على متابعة تنفيذه ، وفي إمكانها أن تختار الضد وفقاً للجوانب الخارجية والميول الداخلية ومن ثم فإننا نجد أن الانسان شاعر في كل اختيار بأنه يستطيع أن يختار العكس مع أن ظروفه الخارجية وأحواله الداخلية لم يتغيرا فلا يمنعان قوة التنفيذ لما يتم اختياره ...

وإنها لميزة عظيمة أن يكون للإنسان القدرة على العمل بحرية بواسطة إرادته وليس كالألات أو العجماوات — إذ أننا بذلك نصبح سادة أفعالنا ، ومن ثم جديرين بالمدح عندما نحسن قيادتها ، وكذلك عندما نختار الصدق على الكذب ، فلا بد أن يكون لنا من الفضل أكثر مما لو كان اختيارنا هذا أمراً محتوماً أرغمنا عليه ...

\*\*\*

ومن ثم قد يكون فينا مشاعر متصارعة أو مبادئ متصرفة في نفس الوقت ولكن لا يمكن مع ذلك أن تكون اختياراتنا متعددة ومتعارضة في آن واحد لأنه لا يستطيع أى شخص أن يفضل ويختار شيئاً ما على ما فضله واختاره !!

وعلى النقيض من ذلك تقول جماعة [ القدرين ] « أن الله هو المتسلط وأن كل ما يحدث هو من الله — أى أن الله باعتباره الخالق وهو الفعال لكل شيء — الكل من يده بل أنه هو نفسه الفاعل وذلك حتى بالنسبة للشر بكافة أنواعه ، ومن ثم فإنهم ينادون بالاستسلام التام للقدر لخمية نفاذه ... وقولهم هذا ضرب من الخيال لأن الله قضى بوجود الشر سماحاً أى أنه سمح للكائنات أن تجر به باختيارها وحريتها ...

ومع أن هناك أفاضاً لا نستطيع فهمها ، إلا أنه في سائر الأحوال يعتبر الألم في دائرة سماح الله لا مشيئته ، وكثيراً ما يسمح الله بحدوث أشياء لأن أصحابها أرادوا عملها بلا ترو وذلك من تلقاء أنفسهم فحسب ، فإن الفعل يأخذ صفته الأدبية من حالة القلب لأنه ينبع منها ، ويعتبر كل إنسان مسئولاً عن الحالة الأدبية التي عليها قلبه سواء كانت فطرية أو مكتسبة ، لأن الله أعد بالفداء العلاج لهذه الحالة في كلتا الناحيتين ، كما أن الظلم بأنواعه من يد البشر وإرادتهم وهم مسئولون عنه ، غاية ما في الأمر أن الله سمح لهم أن يجروا هذه الأفعال بأن سلمهم للطريق الذي اختاروه !!

نفسه التي لم يكن الإنبياء بها مقدماً لكونها معروفة أى منظورة من قبل في العلم  
الاهي ، ليحرره من مسئولية قيامه بها ، لأن رؤية الله لها لا تعنى سبق قضائه  
بها ، لأن مثل هذه الحتمية القدرية تلقى بمسئوليتها بالضرورة على الله !!

ويكفى أن نرى يهوذا من بعد إتمام خيائنه قد انتابه شعوره بالندم مقروناً  
باعترافه الصريح البادى في قوله : « قد أخطأت إذ سلّمت دماً بريئاً ... » وبعد  
أن طرح الفضة في الهيكل وانصرف مضى وخنق نفسه ( مت ٢٧ : ٤ و ٥ )  
وهو بذلك لم يحاول أن يلقى تبعه مسئولية خيائنه على غيره ، لا على شركائه  
فيها من رؤساء الكهنة ، ولا على إبليس المخرض له ولا على إرادة الله بل قبلها  
على نفسه تماماً ... فلم يكن يوسع يهوذا مثلاً أن يقول : « وآسفاه فإن مصيرى  
محتوم ولا مفر لى من تسليمى المسيح » لأنه لو كان الأمر هكذا ما وقع تحت  
تأنيب ضميره ، الأمر الذى انتهى به إلى شقن نفسه !!

وكان ذلك نتيجة رفضه قبول تأثير الامكانيات التى أعطيت له ، والتي  
تدل على أنه كان مؤمناً فقد كان أحد الاثنى عشر ودعاه المسيح أيضاً ولكن  
كما يقول ذهبي الفم : « لم يكن مجرد حسبانته ضمن الاثنى عشر ولا دعوته بذى  
فائدة له ، لأن فكره لم يكن ثابتاً في الفضيلة !! ورغم أنه قضى وقتاً طويلاً  
في صحبة المسيح ، وأعطيت له المواهب بل وتعين أميناً للصندوق — ولكنه مع  
هذا كله لم يتحسن !! »

أما إعلان المسيح عنه وقد سمعه بأذنيه من قبل شروعه في الخيانة ونصه :  
« إن ابن الإنسان ماض كما هو مكتوب عنه . ولكن ويل لذلك الرجل الذى  
به يُسَلَّم ابن الإنسان . كان خير لذلك الرجل لو لم يولد » ( مت ٢٦ : ٢٤ )  
وقد اقتبس أحد المعارضين النص الأخير محرفاً وأورده بأنه كان ينبغي ألا يولد ،  
مع أنه وارد في النص [ لو لم يولد ] بمعنى أن التمنى في عدم ولادته متجه بالنسبة  
له فيما لو لم يكن قد ولد ، لا بالنسبة لله في أن لا يدعه يولد قط ، والفرق  
واضح بين المعنيين ... يؤكد بالضرورة مسئولية يهوذا عما فعل ، ولم يكن إعلان

بالأوضاع المقلوبة تقع تبعه مساوته على أعضائه أجمعين فيفقد بذلك مثله العليا  
وإنسانيته أيضاً !!

والارادة هنا هي التي تجعل الانسان كريماً أو عظيماً بما له من الحرية في  
التصرف وذلك لأنها من مظاهر سيادة الانسان على نفسه وعلى الأشياء ، ولذلك  
كان من أركان الحكمة أن يعرف الانسان كيف ولماذا يجب عليه أن يقدر نفسه  
أو يحتقرها ، وذلك في ضوء ممارسة اختياره الحر : لأن الأفعال الصادرة عن حريتنا  
هي وحدها التي تقبل المدح أو الذم بسببها ، وهذه الحرية إذ تهيئ لنا السيطرة  
على أنفسنا فإنها معيار تقدير الإنسان لنفسه وذلك يرجوعه إلى نوع اختياراته  
سواء كانت حسنة أو سيئة ، وأيضاً في الشعور بعزيمة صادقة على استخدام الارادة  
استخداماً طيباً وذلك بعدم الامتناع ارادياً عن الاضطلاع والقيام بكل ما يراه  
الانسان أنه خير الأمور !!

كما أن هذه الإرادة الحرة هي التي يفترض الإنسان وجودها في كل إنسان  
آخر ، وهي منشأ التواضع الفاضل ، إذ أننا حين نفكر في ضعف طبيعتنا وفي  
أن أخطائنا الماضية أو اللاحقة لا تقل عن أخطاء غيرنا ، فإن هذا يؤدي بنا إلى  
عدم تفضيل أنفسنا على غيرنا ، وإلى الاعتقاد بأنهم مثلنا حائزون على الإرادة  
الحرة ... وإن لجميعنا وكالة ممنوحة لنا من الله تمكننا من أن نحسن الاختيار فتتوافق  
مع القانون الأخلاقي دون أن ننحرف عنه بالتمسح في [ القدرية ] ونسبة كافة  
أعمالنا إليها باطلاً ... !!

ويستخلص ديكرارت من ذلك : « أن علم الانسان بحريته وإرادته وقدرته  
على السيادة على أحوال نفسه هو الشيء الجدير بالتقدير والرضى » وهذا هو  
أساس تغيير حالة الانسان الذي يرفض الجبرية ، وذلك لأن الضمير والوحي  
يقران كلاهما حرية الانسان ومسئوليته : فهو مسئول عن أفعاله الخارجية لأنها  
تم بإرادته ، وكذلك عن مبادئه ومشاعره الداخلية لأن عليه أن يصلح حالة قلبه  
حتى يلتزم بالصواب ويهجر الخطأ على أساس التمييز بينهما والتنفيذ التلقائي لما  
يتم اختياره في هذا الضوء !!

• • •

## الفصل الثالث

### القدر وتعارضه مع كيان الانسان

« وقال الله نعمل الانسان على صورتنا » ( تك ١ : ٢٦ )  
« انسان في كرامة ولا يفهم يشبه البهائم »  
( مز ٤٩ : ٢٠ )

• تمهيد :

قدمنا في مدخل هذا البحث منشأ [ عقيدة القضاء والقدر ] و [ المفهوم المتطور للقدر ] كاشفين بذلك مدى تأثير المذاهب المسيحية بالقدرية ، الأمر الذي أثبتنا من بعده منافاة القدر لطبيعة الله بما يفرضه عليه — وهو الاله العظيم المتعالى — من قيود وضرورات بسبب سوء تصويرها للتجسد ، وعقم تفسيرها ، للفداء ، ميينين تطرفها في ذلك إذ أنه سبحانه ليس عليه واجب ولا من يفرض ما يتنافى مع حريته المطلقة التي له بطبيعة وجوده المنزه وقدرته التامة ، وعدم محدوديته ، وسائر صفاته التي يقصر الفهم عن إدراكها ويقف العقل مبهوراً أمام جلالها ... الأمر الذي وصفه ديكارت فيلسوف الايمان بالقول : « إن كل شيء يخضع بالضرورة لله بما في ذلك أحكام كل قضاء وحوادث كل قدر ، أى كافة ما يجريه القضاء والقدر ، هذا إن صح للقضاء والقدر اعتبار ووجود » .

ولنا الآن أن نتقل إلى الجانب الآخر من هذا البحث ، وهو يختص بالجانب البشرى ، محاولين بنفس هذه النظرات التحليلية الوقوف على مدى علاقة القدر بالانسان وتأثيره عليه وكيف أنه يتعارض مع كيان الانسان تعارضاً صارخاً مما سنبينه فيما يلي :



## القدر وهل هو العناية الضابطة؟!

« من هذا الذى يظلم القضاء  
بكلام بلا معرفة » ( أيوب ٣٨ : ٢ )  
« فقلت هذا ما يعلنى تغير عين العلى »  
( مزمور ٧٧ : ١٠ )

### • أولوية الله :

لا شك أن الحقيقة الأساسية في تاريخ الزمن الوجودى ليست الخطيئة ولا الخليقة ولا الفداء نفسه والمصير ، بل أولوية الله المطلقة باعتباره الأول والآخر ، وأن له برنامجا يحرك بموجبه التاريخ ويشرف على حركته ، ومن ثم فإن التاريخ ليس إلا إظهار تحرك الله وعمله في حيز الحياة البشرية — وليست هذه العقيدة مركز الكتاب المقدس فقط بل هي أيضاً أساس الايمان بالله !!

ونظراً لأن الله هو الإله المطلق القائم بذاته والجامع في كيانه مجموع الكمالات ، لذلك لا يمكن لشيء ما أن يتحكم فيه بل هو الذى يتحكم في جميع الأشياء ويضبطها ، ومن ثم فإن من المتفق عليه بالإجماع أن لا شيء سيتمكن في النهاية من إحباط مساعيه تعالى ومنعه من إنجاز قصده الذى قرره في نفسه حسب مسرة مشيئته !!

وبذلك فإن السعى لتحقيق غرض يخالف لقصد الله إنما جزاؤه الفشل المحقق ، فصاحب الغرض المنتوى يحقق غرضاً آخر غير ما كان يهدف إليه ، وسيجد أنه ضد مصلحته نفسها ، لأنه طالما هو يعمل ما يخالف إرادة الله فإنه لن يجنى من وراء ذلك سوى الإضرار بنفسه دون حاجة للتدخل من جانب الله

الله لكونه صانع البشر وقد خلقهم طبق إرادته فإن مجرد مخالفتهم لمشيئته ليست سوى مخالفة لتركيبهم نفسه وهذا يؤول بهم إلى الضرر الجسيم الذى قد يصل بهم إلى العطب والهلاك !! ومن المعلوم أن الاعتقاد بخلق الله للإنسان إنما هو بداية إيمان الإنسان بالله وهو لا يستمد من البحث العلمى ، وإنما هو حقيقة جاءت باعلان الوحي الالهى . هذا هو مفهوم الحياة الدينية الذى يدفع بأصحابه إلى الاحساس بضرورة الاعتماد على الله وعدم الاستقلال عنه ، وبذلك يكون بالامكان تغيير الحياة والظروف إلى الأفضل ، لكون الله إلهاً يهيمه أن يعمل وأن يتدخل ويستطيع ذلك لأنه غير مقيد بقدرية حاسمة نهائية لا إمكانية للتغيير فيها ، وإلا فإن الصلاة له تعالى تصبح بلا جدوى على الإطلاق لأنها لن تلقى أية استجابة .

#### • الحلوية المطلقة :

وإذ نسلم بالاجماع بحقيقة خلقه تعالى هذه الخليفة فإننا نجد أنها ليست حقيقة علمية أو تاريخية بل حقيقة دينية يقبلها الإيمان دون الوصول إلى تفسير قاطع لكيفيتها ...

ولكن [ القدرية ] قد لعبت دوراً هنا بابتداعها نظرية [ الحلوية المطلقة ] البادية فى عقيدة [ وحدة الوجود ] Pantheism التى اتجهت إليها بعض المذاهب الصوفية بأن قامت تخلط — خطأ — بين الله والكون وتعتبرهما شيئاً واحداً بعينه ، وهذا أمر واضح البطلان : إذ كان الله ولا شيء معه وهو على ما كان عليه كائن ليست به حاجة للاستكمال بالكائنات — على حد قولهم وذلك لاتصافه بالكمالات المطلقة ، كما أن الكون — أياً كان سعته — لا يمكن أن يتضمن الله أو محتويه فينحصر فيه لكونه الكائن اللانهائى غير المحدود ، ولذلك فإنه داخل الكون كما أنه خارجه دون الوصول إلى نهاية له ينتهى عندها ، وشتان بينه فى ذلك وبين المخلوقات وهى ناقصة وكأها نسى !!

## • تأليه الطبيعة :

وبجانب الحلولية المشار إليها ظهر رأى آخر متطرف يعاكسها تماماً وهو الذى يقول بوجود إله خالق ولكنه لا يتدخل فى شئون خلقته أى أن الله خلق العالم ومنحه أسباب التطور الذاتى ثم تخلى عنه وتركه يدبر نفسه بنفسه : ويطلق على هذا الرأى نظرية [ تأليه الطبيعة ] Deism وأصحابها بذلك يفسرون أسباب وجود الشر فى شكل صخب الطبيعة وتدميرها ، وما يزعج به التاريخ من أحداث لا يبردها الله ولا يرضى بها ...

وواضح أننا فى كل من النظريتين نجد [ القدرية ] التى تعطل صفات الله بإذاتها فى الكون المادى الحادث أو عزها عن الكائنات ، وكأن ليس شعبة الله القدرة على التخطيط ، ولا لبره السيطرة على الشر ، ولا لعدله العمل على إحقاق الحق وإنصاف المظلوم !!

وواضح أن فى مثل هذه النظريات تجاوزاً للدراسة الموضوعية التى تهتم ببحث كافة الظواهر الطبيعية لاكتشاف العلاقات القائمة بينها ، وهى بالرغم من أهميتها لم تستطع اكتشاف القوة النهائية التى تسبب بالفعل حدوث الأشياء ، ولا تفسر لنا متغيراتها ، ولذلك فقد توقفت عند حد تقديمها لاحتالات لم تستطع أن تجزم برأى قاطع فى أى منها !!

وهنا يتقدم [ الاعلان الدينى ] فيعلن لنا [ الله ] كالمصدر النهائى للقوة التى أوجدت الكون ونظمته وفق القانون الطبيعى الذى وضعه الله نظاماً للكون يستخدمه فى ضبطه وتسييره وإدارته ، ولكن [ القدرية ] لم تقف عند حد ما سلف ذكره بل تجاوزته إلى الآلية المجردة : وهى رأى يلحق بسابقه يقول بأن المولى سبحانه قد قام بإيجاد الكون وتنظيمه كمهندس يصنع آلة وبعد أن يبدأ فى تشغيلها يتركها تدور تلقائياً أى اوتوماتيكياً وهو ما يسمونه [ بالآلية ] mechanism وهى عقيدة مرفوضة تماماً عند المتمسكين « بالإعلان الإلهى » الذى يقدم لنا [ الله ] ليس كالصانع فقط بل كالضابط أيضاً [ ضابط الكل ] بضبط

مستمر يسيطر بواسطته على قوى الطبيعة لاظهار سلطانه ومجده ... وذلك لأنه ضبط شامل للكل يستطيع به في النهاية أن يحول جميع الأشياء لاتمام قصده ، وذلك لأن شموله يمتد إلى التاريخ والكائنات بأسرها وهو لا يقف عند حد ، وهذا ما يعتقد أهله الايمان مقرين بأنه حقيقة صادقة تحمل إليهم الرجاء وتقدم لهم العزاء في سائر الأحوال !!

#### • العناية الضابطة :

يتضح من كل ما تقدم — على خلاف ما يقول به القديريون — بأن الله متدخل في كافة ما يحدث : ومن ثم فإن الأحداث كبيرها وصغيرها يسير وفق نظام وترتيب وقصد تحت إدارة الله لها ، بغاية الدقة والانتقان ، إلا أن ذلك لا يقضى على حرية الانسان ومسئوليته فيما يصنع من هذه الأحداث فرادى ، ولو أن الله يصوغ منها جميعاً قصة كبرى بعنايته لأجل مجده ، وفي حالة أوسع مدى من الفرديات !!

ولا شك أن تدخل الله سالف الإشارة ، إنما هو الدليل القاطع والبرهان الساطع على أنه سبحانه هو الملك الأعلى والحاكم الوحيد المتسلط والمهيمن ، فهو الذى يسوس بمطلق إرادته وفائق سلطانه جميع الخلائق — ولذلك فإنه مسيطر ليس على الكون المادى الذى أوجده فقط بل أنه أيضاً متحكم في مجريات التاريخ ، والزماد دائماً في يده ، وهو في سائر الأحوال حتى فيما يعلو على الأفهام يتحكم في سير الحوادث ونهاياتها ، لأن له السيادة التامة النهائية ... وسيادته هذه إنما تعنى قدرة التحكم ، فليس هناك شئ في الكون لا تستطيع قدرته أن تضبطه وتتحكم فيه : والله بذلك هو منظم الحوادث ومرتب أوقاتها — بعنايته الضابطة — وهو بذلك يحد من كبرياء الإنسان الذى يظن أن بمقدوره الارتقاء ذاتياً بدون الله ، وأن في استطاعته أن يملك زمام الأمور ويتصرف وفقاً لما يريد !!

ومما لا شك فيه إذاً أن العناية الربانية الضابطة قد جعلت من الزمان [ منظماً ] تتمم به ترتيب الأفعال — وذلك وفقاً لمشيتة حاضرة تباشر الاشراف

الدائم على كافة ما يحدث — وبموجب هذه المشيئة قد وجدت جميع الكائنات وتحدد لها أماكن وأزمنة وجودها ومسار كل منها الذى تتحرك فيه والحدود التى تقف عندها ، وهذا إلترام مفروض بالطبع على سائر الكائنات باعتبارها حادثة ، كل منها قد وجد فى نقطة معلومة من الزمان والمكان ، وكان لا بد للمشيئة العليا أن ترسم خطط سيرها فى الزمان ابتداء وانتهاء ، وما يشمله هذا الخط من توزيعات خاصة بالأرزاق والأعمار وأماكن الإقامة والعمل ، وبدون ذلك يصبح العالم بدون قانون يحميه من العبث والفضوى ...

ومع ذلك فإن هذا [ الناموس الكوفى ] المفروض لا يتعارض مع الحرية التى يتم بها تحقيق هذه التوزيعات بنقلها من دائرة الامكان إلى حيز الواقع : فإن مثل هذا التحقيق يقتضى الحرية ، لأن من متضمنات الحرية وجود إمكانية الاختيار ، وكل اختيار إنما هو اختيار بين ممكنات ولا شك أن الله بعنايته يختار الأفضل ، حتى إذا ظهر اختياره وقبله الانسان ، فإنه ينتقل بذلك من حالة الحرية إلى حالة الضرورة ( أى الالتزام ) دون أن تتأثر حرته بهذا الانتقال !!

\*\*\*

وليس معنى هذا أننا نرى فى ذلك السلطان المطلق الذى يتجلى فى أعمال العناية الربانية [ قدرية ما ] ، أننا كمسيحيين نرفض هذه القدرية لأننا نؤمن أن الله خلقنا أحراراً ، دون أن ننفى عن جلاله سلطان تحديد مسارات الخلائق وآجالها ( أى نهاياتها ) لئلا تكون عنايته الضابطة هذه نوعاً من القدرية — ولذلك فإننا نقبل تحديدات العناية الضابطة دون أن نعتبرها تسير خبط عشواء كالقدر أى بغير قانون أو قاعدة وكأنه من اللامعقول الناتج عن غير الحكمة والنظام ، والتابع من الفوضى والارتجال ، وذلك لأن الكون يحكمه النظام والقانون بكل دقة وإحكام !! ومن أدلة ذلك ما ورد بالكتاب المقدس عن الله أنه : « صنع من دم واحد كل أمة من الناس يسكنون على كل وجه الأرض وحمم بالأوقات المعنية وبحدود مسكنهم » ( أع ١٧ : ٢٦ ) ، مما يضع كل أمور الحياة الزمنية تحت قانون المشيئة الالهية التى حتمت الحدود وعينت الأوقات :

وهذا هو فعل العناية الضابطة لكي لا تدع مجالاً للفوضى في عالم الله دون أن نتجاوز إلى اعتبار قانون الضبط الالهي هذا قيداً على واضعه إذ هو ليس نظير خلائقه لأنه الخالق جل وعلا ، وبهذا الاعتبار فإنه هو الذي منه تصدر الأحكام وفي سلطانه أن ينفذها أو يعدلها أو يلغيها ...

ولذلك فإنه يحدد الحوادث في الشكل والمدى والتأثير ولكنه لا يفعل ذلك بقضاء سابق أو قدر لاحق بل بمشيئة حاضرة — وليس معنى تصرفها إنكاراً لحرية الخلاق ، ولا هي بدافع لهم إلى السلبية التي لا تليق بغير الحيوان وخاصة أن الانسان كمخلوق على صورة الله عنده قدرات خلاقة يمكنه أن يغير بها ظروفه ، وذلك إذا اجتهد وسعى وقام بالمطلوب منه على أكمل وجه ، فإنه يخلق لنفسه مصيراً آخر غير الذي وجد نفسه فيه مما كان يمكن أن يستسلم له ، لأن الحياة بطبيعتها تميل إلى الترقى والتكامل .

وفي هذه الحالة نجد الله في عون الانسان طالما هو في عون نفسه ... ولا يتناقض مع ذلك قط استسلام الانسان للأمر الالهي وأحكام العناية الربانية وذلك بقبولها والتسليم لها ، بل تظهر حكمته في الخضوع لضرورات الأحداث لا باعتبارها قدراً مفروضاً عليه يفقده حرته ، بل باعتبارها فرصة للتدخل في العالم الخاضع للعناية الربانية وبإذن هذه العناية نفسها ...

• • •

فلا تعارض إذاً بين حرية الانسان وخضوعه للمتغيرات التي تجربها في حقيقة الأمر العناية الضابطة التي لها سلطان السماء وأمرها ... وهذا يكشف على أنه سبحانه ليس عليه قيد ما لا في زمان ولا في مكان ولا بأقدار سابقة أو لاحقة ، وإنما هو يشرف على جميع الأشياء بمشيئة حاضرة جالبة لكل خير للخاضعين لها خضوعاً تاماً تتجلى فيه ثقة الايمان ذات الضبط المطلق !!

ومن هنا يبدو أيضاً تكييف الأحداث كمسألة عسيرة وخاصة عندما نواجه التساؤل العام : لماذا يوجد الشر والألم في العالم — بما في ذلك من حوادث مؤلمة وكوارث رهيبه — وهل يمكن أن يكون الله مصدرها وهو الاله الصالح المحب ؟!

وجوابنا المبدئي هو أن الله لم يخلق العالم هكذا لكن حدثت متغيرات جعلته هكذا ، ومع ذلك عنايته تتولى التداخل والضبط والاصلاح !!

وواضح أن هناك تسليماً إجماعياً بقوانين الطبيعة والوراثة وظروف التاريخ وإثارات التعامل ، الأمر الذي يظهر معه بالضرورة سماح الله بأشياء كثيرة لا يقرها ، ومن المعلوم أن هذا السماح لا يعنى أنه مشيئة ولو أن كل محتويات السماح رغم ذلك مضبوطة في نطاق المشيئة ومحكومة بالعناية الضابطة !!

على أن ذلك قد كشف بطبيعة الحال عن خطأ الحكم بالعقل المجرد على العناية الربانية الأمر الذي ينتهي إلى ظلم أحكام القضاء الالهي ، وازدياد الخطأ والقصور في الحكم هنا ، إنما يظهر على وجه خاص عند المآسى والأحزان فيحجب ظلامها نور العناية الربانية ويجعل أحكامها تبدو غامضة ومعقدة ... تتصور بسببها أن يمين العلي قد تغيرت ، وليس ذلك سوى رد فعل نحاولتنا استخدام العقل في بحث معاملات الله والاحاطة بأسرار عنايته السامية التي قد يستحيل علينا اكتشافها إلا بعد فترة زمنية قد يصل بنا مداها إلى الأبدية !!

\*\*\*

يتضح مما سبق بيانه بأن [ العناية الضابطة ] ليست قدراً ولا هي بشكل من أشكال القدرية ، وإنما هي عنوان السيادة الالهية وحكمها العادل النزيه الذي لا يفر ولا يوافق على أية تفرقة أو محاباة ... إذ هو يعامل الجميع على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لكونه لا يعرف المحسوبية ولا الانحياز !!

وهذه العناية في نفس الوقت لا تقصد أن تعتدى على الحرية البشرية إذ ليس من قصد الله أن يقتحم حياة الانسان وقلبه فيرغمه ضد ارادته ورغبته إذ لا يمكن أن يكون هناك أي إرغام يفرضه الله من هذا القبيل وإلا أضحي الانسان مجرد لعبة في يد الله الحي !!

## القدر وقضية الاختيار المطلق

« عالمين أيها الأعمى الصميون من الله اختصاركم . إن  
إنهلمنا لم يصر لكم بالكلام فقط بل بالقوة أيضاً  
وبالروح القدس » ( ١ نى ١ : ٤ )

• القدر وقانون الجزاء :

لا شك أن مسئولية الانسان — وهى شعور طبيعى فيه — التزام واجب عليه يدفعه إلى التخلص من التقصير والاهمال ... لأن هذه المسئولية قائمة فى حدود ما يعرف وما يستطيع ، ولذلك فإن كافة ما ينبع من سوء تصرفات الكائنات مما ينسبونه افتراء لمشية الله إنما هو من فعل هذه الكائنات ذاتها ولكنه يحدث بسماع منه تعالى لأن الأعمال الشريرة خارجة عن مشيئته أياً كان نوعها وإلا لما وجب قصاص فاعلها ، أما أعمال الخير والصلاح فهى وإن كانت فى مشية الله لا سماحه لكنها هى الأخرى لا تتم إلا بفعل حرية إرادة الكائنات — ومن هنا يظهر [ قانون الجزاء ] وهو مما بناى [ القدرية ] ويتعارض معها بشدة ، لأن الإنسان — كل إنسان — حر فى فعل ما يختار مع ما يتبع ذلك من نتائج سواء كانت مكافأة إن كان الفعل خيراً ، أو عقاباً إن كان شراً ... !!

ومن هنا وجب الانسان إن يدين نفسه للحق وهو على يقين بأن الحق ولو كان مؤلماً خيراً من الخطأ ولو كان عذراً ... لأن هذا حكم حق نابع عن إدراك حق لسلوك الانسان ومسئوليته ، ومع ذلك فما أكثر الأباطيل التى يقيمها البشر فى وجه الحق خاصة ممن يعرفون الباطل ويتصورونه حقاً ... ولكن حتى الذى يدافع عن باطل ويكذب على الناس ليبرىء نفسه فإنه ، بينه وبين نفسه لا يبرئها — وقد بأتى الوقت الذى فيه يدينها بعد محاولات تخدير ضميره وخداعه إلى حين !!



هذا هو [ قانون الجزاء ] الذى يحاول الزنادقة والملحدون وأدعياء الدين تحديه بلا جدوى ، وذلك لأنه من النواميس الثابتة التى وضعها الله فى داخل نفس الانسان ، صوناً للانسان من الضلال ، وحفاظاً على النظام الأدبى والقانون الأخلاقى اللذين بدونهما تعم الفوضى ويختل نظام العالم .

ومن ثم فقد فشلت محاولات من يجعلون ارادتهم حكماً ومقياساً يعكسون بهما الأوضاع ، ويفسدون الميزان الذى يميز بين الصواب والخطأ ... وحسب قياسهم هذا يحسبون أن كل ما يتعارض مع رغبتهم شراً ، وكل ما يتفق مع خيالاتهم بل حتى مع شهواتهم الظالمة خيراً ، مما يدفعهم إلى تعظيم ذواتهم وجعلها المرجع والقياس ، الأمر الذى يؤدي بهم إلى الضلال ، فيحسبون رذائلهم فضائل ، فإذا أصابتهم نتائج اختياراتهم هذه وحل بهم العقاب وفقاً لقانون الجزاء ، فإنهم يحاولون التخلص من هذا الموقف بأن ينسبوا ذلك للقدر دون أن يسلّموا بأنه إجراء قضائى تستلزمه العدالة الالهية ... !! وذلك لاحقاق الحقوق ورد المظالم بما فى ذلك من الاثابة على الخير بمنح السعادة لفاعليه ، والعقاب على الشر بربط التعاسة بمرتكبيه !!

وواضح من ذلك أن قانون الجزاء هو — قانون عام — تطبيقه واجب على الجميع ، ولا شك فى أنه يمتد إلى حرمان المتهاونين من الخلاص حتى لو زعموا بأنهم من المختارين ولم يلتزموا استناداً إلى ذلك بالحالة التى يجب أن يكونوا عليها والتى تفرض عليهم بسبب الدعوة السموية أن يكونوا قديسين ( عب ٣ : ١ ) لأن الوحى يربط بين التهاون والهلاك ( أع ١٣ : ٤١ ) ، ولن ينفعهم عندئذ الاختيار القدرى الذى ينادون به لأنه يتنافى مع قانون الجزاء الذى نراه يمتد إلى ما بعد نطاق الحياة الحاضرة بحسب وصف حكم الله العادل بالقول : « الذى سيجازى كل واحد حسب أعماله ، أما الذين بصبر فى العمل الصالح يطلبون المجد والكرامة والبقاء فالحياة الأبدية . وأما الذين هم من أهل التحزب ولا يطاوعون للحق بل يطاوعون للثام فسخط وغضب شدة وضيق على كل نفس إنسان يفعل الشر ... ومجد وكرامة وسلام لكل من يفعل الصلاح » ( رو ٢ :

٦) ومن هنا جاءت النصوص محذرة لشعب الله كالقول : « فرأى الرب وردل من الغيظ بنيه وبناته وقال أحجب وجهي عنهم وأنظر ماذا تكون آخرتهم » ( تث ٣٢ : ١٩ ) وأيضاً قول الوحي : « مختاروه أكلتهم النار » ( مز ٧٨ : ٦٣ ) وأيضاً : « قولوا للصديق خير لأنهم يأكلون ثمر أفعالهم . ويل للشيرير شر لأن مجازاة يديه تُعمل به » ( أش ٣ : ١٠ و ١١ ) وأيضاً « حقاً أنهم شعبي بنون لا يخوفون فصار لهم مخلصاً ... ولكنهم تمردوا عليه وأحزنوا روح قدسه فتحول لهم عدواً وهو حاربهم » ( تث ٦٣ : ١٠ ) وكقول أرميا « هأنذا جالب شراً على هذا الشعب ثمر أفكارهم لأنهم لم يصغوا لكلامي وشريعتي رفضوها » ، وما أكثر هذه النصوص المنذرة والتي تصل إلى أقصى المدى فيما خرج من شفتي المسيح نفسه عن الذين يقولون يا رب ... ويتنبأون باسمه بل يخرجون شياطين ويصنعون قوات كثيرة بغير فعل لارادة أبيه السماوي ، وهو بنفسه سيصدر عليهم الحكم حسبما أعلن في القول : « فحيثذ أصرح لهم إلى لا أعرفكم قط . اذهبوا عنى يا فاعلي الاثم » ( مت ٧ : ٢١ — ٢٣ ) فعدم معرفته لهم سببه أن العصيان يسقط أيام الانتذار الأولى ، أما اعتبار أعمالهم الوارد ذكرها إنما فذلك لأنها كانت استخدامات ذاتية من قبلهم للمواهب المعطاة لهم بدون أن يكونوا في مشيئة الآب !!

ومن هنا ظهرت فكرة عقاب الخطيئة وربطها بالألم بموجب هذا القانون الالهي الذي يحتم بالضرورة اتيان الجزاء المستحق على فعل الضلال ( رو ١ : ٢٧ ) فلا يمكن لانسان ما أن يخطيء ويفلت من العقاب « وتعلمون خطيئكم التي تصيبكم » ( عدد ٣٢ : ٢٣ ) ، ومن ثم فإنه وإن أبطأ القصاص إلا أنه لا بد من وقوعه ... لأن الخطيئة هي عدم التزام الحدود التي رسمها الله للكائنات ونوعها الارادي الموصوف بالتعدي — أي تخطى حدود الله ، وهو ما بدأ به لوسيفر — الشيطان — بخروجه عن قانون النظام الالهي ، لا بد من عقابها وإلا عمت الفوضى للخروج عن الإلتزام إلى التجاوز الذي يستوجب العقاب وهو في عهد النعمة أشد مما كان في زمن الناموس وهذا ما تشهد به رسالة العبرانيين في

الأصحاحين السادس والعاشر !! ومن هنا وجدنا أن النفس البشرية لا تجرى على ارتكاب المعصية إلا إذا غفلت عن الجزاء عليها — أى عقابها — لأنك حينما تستحضر شيئاً ويغيب عنك الجزاء تقع الواقعة ، وكذلك الحالة بالنسبة للطاعة فلكى يعرف من يمارسها كم هي لذيدة لا بد له أن يستحضر الجزاء عليها ...

ولذلك فإن [ قانون الجزاء ] هذا يؤكد بأننا لا بد أن نحاسب على عملنا وقصدنا لأننا مسئولون عنها لكوننا لم نفعلها مرغمين بل باختيارنا الحر ومن ثم فإننا مسئولون عما نفعله بحسب ما يكون فى داخلنا من القصد والنية !!

### • القدر ومشكلة الشر :

يعتبر وجود الشر فى العالم مشكلة مثلثة الجوانب وهى المنشأ والانتشار والمصير ... ولكن ما هى حقيقة هذه المشكلة وما مدى ارتباطها بالقدر ؟

أما من جهة المنشأ : فهناك السؤال القديم المتجدد وهو كيف نشأ الشر وماهى حقيقته ؟!

ومن المتفق عليه بالاجماع أن الشر لم ينشأ فى العالم المادى بل فى العالم الروحى — هناك ظهر [ أصل المرارة ] — والأصل هو منشأ الشئ الذى ينبت منه ونقطة بدئه وكان ذلك فى إبليس [ الخاطيء الأول ] ولذلك وصفه الكتاب المقدس بالاطلاق بلفظة [ الشرير ] لأنه كان أول من ابتدع [ الانتم ] وهو يعنى فى اللغة الذنب ومعناه الكثنائى المحرك الداخلى للخطية أو الباعث الخفى لارتكاب الشر ... ! ويصف المسيح هذا الباعث فى إبليس بقوله عنه أنه « لم يثبت فى الحق ، لأنه ليس فيه حق » ( يو ٨ : ٤٤ ) وهذا يكشف عن طبيعة الشر ومنشأه ، مما يظهر فى تعريف وبستر للخطية بأنها [ تعدى على ناموس الله ] و [ الانحراف عن المشيئة الالهية ] وهى تنشأ عن وجود الإرادة الحرة : « لأن ناموس الأدبى لا يكون شرعياً إلا عند وجود اختيار حر عاقل » — لأن الخطية كما يقول فنى : « باعتبارها التعدى لا يمكن أن تصدر إلا عن إرادة حرة لها حق الاختيار » — ولذلك فالرأى الصائب يقرر بأن إبليس قد سقط فى [ التعدى ]

بارادته الحرة !! والخطيئة في ضوء ذلك ليس ذاتاً مجسمة بل حالة معنوية لأن الذات لها كيان ووجود والخطيئة ليست لها أصلاً كيان ولا وجود ، لأن الله لم يخلقها وهي ليست ضمن مخلوقاته — إنها حالة أوجدها المخلوق بسقوطه الارادى ، وهي حتى في التصاقها بالكائنات ليست مندججة أو مختلطة بكيانها لا في العالم الروحي ولا المادى !!

ومع ذلك فإن هناك من يقول بأن ولادة الشر في الكون هي سر غامض وبأنه هو المقصود بسر الالتم ، إذ لم يكن هناك علة سببية لوجود الخطيئة لأن سقوط الشيطان كان ميلاداً سريعاً لرغبة شريرة ولدت في كيانته بارادته الحرة ، إذ لم يكن هناك شر أصلاً في السماء يحيط به ليجر به ولكنه سقط بتحويل نظره إلى ذاته من تلقاء نفسه دون أن تكون هناك علة للسقوط من الخارج ، وكانت الارادة الموجودة فيه في حد ذاتها تجربة وامتحاناً له حتى لا تكون طاعته بالضرورة العمياء بل بالاختيار الارادى الحر !

وأما الخطيئة في أبويانا فلم تنشأ مستقلة عن المؤثرات الخارجية بل أن التجربة بتامها من الخارج ، لأنه لم يكن هناك ميل شرير في الداخل ، والمغرب لم يجد الخطيئة في نفس آدم وإنما وجد الامكانية للسقوط في حرية الارادة ، فآدم لم يكن ضحية الظروف في سقوطه لأنه كان كاملاً في حريته : يؤيد ذلك إن شجرة معرفة الخير والشر التي كانت موضع الامتحان لأبويانا لم تكن محاطة بسور يمنع تقدمهما إليها وكذلك لم يمنعهما الله من إدارة حياتهما الخاصة وفقاً لما يختارانه ... !!

ويقدم لنا الاصحاح الرابع عشر من أشعيا ، وهو الذى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحزقيال ٢٨ سقوط الشيطان الذى يسمى [ زهرة بنت الصبح ] أى كوكب النهار ( حامل النور ) — وهذا الاسم لوصفه بالكروب المظلل المذكور في حزقيال ٢٨ ، ويفهم من الأقوال المدونة عنه في هذين الاصحاحين بأن : الخطيئة ولدت في كيانته لحظة أن قال — في قلبه — « أصدع إلى السموات ( سموات العرش ) أرفع كرسي فوق كواكب الله وأجلس ..... أصير مثل العلى » ( أش ١٤ : ١٣ و ١٤ ) — وهكذا بدأ تعديه بتجاهله إرادياً لحدوده فقصد أن يرفع نفسه

ضد الله ليصبح إلهاً بالنسبة لنفسه محاولاً بذلك أن يسلب الله من مجده الذى لا يعطيه لآخر ( أش ٤٢ : ٨ ) ويصف بولس الرسول دينونة إبليس بأنها إنما كانت بسبب التصلف ( الكبرياء والغرور ) ( اتى ٣ : ٦ ) ، وهذا التصلف هو الذى حوله من رئيس ملائكة إلى شيطان — وكما يبدو من النصوص عن هذا الكائن بأنه كان أول المخلوقات وأكثرها مجداً — كملك الكروبيم — وكما كان يجب أن يكون أكثر انضاعاً باعتبار أن كل ما كان له إنما أخذه من الله ولهذا كان يجب أن يكون لله !!

ويبدو من حزقيال ٢٨ أنه كان الأعظم بين الملائكة ، وكان كاملاً أمام الله إلى أن سقط في الكبرياء لأنه طمع في اتخاذ العرش لذاته ليصبح هو السيد المطلق على الكون كله : كان كاملاً لا نقص فيه أى بلا لوم إلى أن وجد فيه الاثم — لقد سقط باسائة استخدام عطايا الله الممنوحة له [ الجمال — والفخامة — والحكمة ] ، أراد أن يخدم نفسه بحكمته ليكتسب لها عظمة أكبر ففقد العظمة الحقيقية التى كان الله قد أعطاها له ، لقد كان خاتم الكمال أى مجموعه ، مملوءاً بحكمة ، وكامل الجمال ، ولكنه جهل أن هذا كله كان منحة له من خالقه الذى لم يكن ينتظر منه أن يكون جاهلاً أو غير مكترث نظراً لمسئولية مركزه ، كما جهل أيضاً أن عقاب الدينونة سيكون نصيبه فيما لو أساء بمركزه هذا ، والله يرثيه هنا ويظهر الحزن عليه لأنه مع أنه ملتزم باجراء الدينونة — لحفظ النظام والزام الخلائق بالولاء لجلاله — إلا أن ذلك هو عمله الغريب مع أنه عمله اللازم !!

ويبدو من ذلك أن هذا المخلوق جهل معرفة ما لا يجب أن يكون ، ففاته الانتفاع من فرصة معرفة الله : انشغل بجماله وجعل منه هالة للتقديس فارتفع قلبه وابتهج بهذا الجمال الذى فسد به ، ومع أنه كان بلا عيب وقت خلقه ، إلا أنه بدأ السقوط بالمشغولية بالذات وبالكبرياء المنتسبة عنها — وباختياره هذا الطريق ذاك الذى خلق ملاكاً كائناً مستقيماً أصبح شيطاناً مارداً لثيماً !! تجسدت فيه الكبرياء واردة الذات — ونجد هنا بالطبع حالة الشيطان الأصلية وسقوطه !!

فقد خلق كاملاً عظيم الحكمة والبهاء ، ولكننا لا ندري كم دامت هذه الحالة معه إلى أن سقط — عندما شرع في التآمر على عرش الله — وهكذا أصبح أعظم الملائكة جميعاً رئيس أعداء الله والإنسان ...

ولقد وجدنا فيما تقدم الجواب على السؤال التقليدي الذي كثيراً ما يسأله الناس وهو : لماذا خلق الله إبليس ؟ والجواب أنه ما خلق إبليس قط ، وإنما هو الذي صار هكذا بسقوطه الذي استعرضناه !! فقد كان صالحاً بخلقه لكنه فسد باختيابه عندما أخطأ بارادته — وعن ذلك يقول أوريجانوس الاسكندري : « الذين يقولون أن الشيطان ليس خليفة لله مخلوقون . فيقدر ما هو شيطان ليس بخليفة الله ، أما الشخص نفسه ( كمخلوق ) فهو خليفة الله . وذلك كالقول بأن القاتل ليس خليفة الله ، لكنه كانسان هو خليفة الله !! » ويقول القديس كيرلس الأورشليمي : لم يخطيء الشيطان عن إلزام كأن فيه نزوعاً طبيعياً للخطية ، كما أنه لم تكن هناك تجربة من الخارج أتت بالاثم إليه ، وإلا ارتدت علة الخطيئة إلى خالقه أيضاً . إنما هو مخلوق صالح جلب الاثم على نفسه بارادته الحرة فصار إبليساً ودعى هكذا بسبب أفضاليه ، كان خادماً لله صالحاً فصار شيطاناً بحق لأن الشيطان يعني [ الخصم ] !!

• • •

ومع ذلك يتساءل معظم الناس : [ كيف يمكن أن يكون الشر حقيقة واقعة في عالم يهيمن عليه إله الخير والصلاح !! ] لأن وجود الشر أمر مستغرب بالنسبة لوجود الله الكلي الصلاح والقدرة — لأنه إزاء حالة وجود الشر إما أن يكون الله غير قادر على محوه أو أنه لا يريد ذلك ، وكلا الأمرين يقدمان مشكلة عويصة لا سبيل لانكارها ، ويبدو من وجهة أخرى كأنه من المستحيل حلها — وذلك لأننا مع كوننا نؤمن بأن الله يحكم هذا العالم وأنه صالح وقادر ، إلا أننا نجد مع ذلك أن الشر فيه — حسبما يبدو — يعيق عمل الخير في حياتنا وفي مجتمعنا ... !!

وبعد أن كشفنا عن حقيقة معنى الشر وكيفية دخوله إلى العالم فإنه لا سبيل لنا لانكار وجوده ، والانسان المفكر لا يجد بدأ من التسليم بذلك لعلمه أن الشر يحيط به دائماً في كل مكان وزمان : وواضح كما سبق الذكر أن أصحاب تأليه الطبيعة والملحدين لا يجدون في الشر مشكلة فكرية — لأنهم استبعدوا فكرة الله حتى لا يكون مسئولاً عن الشر — وأما نظرتهم للشر كمشكلة عملية فقد أوصلتهم إلى اعتباره نتيجة للأشياء في وضعها الراهن فحسب !! على أن هناك من يصورون المشكلة بطريقة أخرى بتقديم هذا السؤال عنها وهو : [ لماذا لا يقتل الله إبليس ما دام هو كلى القدرة والصلاح ؟! ]

ولكننا نعلم من وجه آخر أن الصلاح صفة تتعلق بالكائنات ذات الشخصية وليس بالأشياء في حد ذاتها ، ولذلك فلا يمكن أن يكون الشخص صالحاً إلا بالاختيار — أى أن الصلاح لا يمكن أن يتولد إلا بعمل تقريري لشخص مسئول ، والحياة سلسلة من الاختيارات التي تدرج في الأهمية — وهي تجد الكائنات العاقلة التي تسمو عن الحيوانات ، وعن مجرد أن يكون البشر مجرد آلات .

وبالتأكيد كان بإمكان الله أن يخلق كائنات صالحة فقط ولكن دون أن يكون لها اختيار ، ولقد رفض الله أن يضحى بالحرية مقابل الصلاح ، وفضل أن يخلق كائنات عاقلة مريدة — أظهرها البشر — أحراراً واتجاههم للشر محتمل من أن يكونوا مجبرين على الصلاح حتى لا يكون صلاحهم قادراً إلزامياً عليهم لا حرية لهم فيه — ومن هنا بدأت المشكلة وظهرت في سماح الله بدخول الشر إلى العالم لامتحان خلائق حرة به ، كان هذا هو ثمن الصلاح الاختياري الذي كان لا بد منه عند خلقه خلائق لها حرية الإرادة !!

ومن هذا الوجه نحن ملزمون بالاعتراف بأن الشر في منشأه كان ضرورة لأجل ممارسة حرية الاختيار ، إذ بدونها لا يكون هناك مجال للاختيار وتعدم بذلك إمكانية الارتقاء الأدبي والأخلاق لكونها خلائق محدودة وناقصة باعتبارها مخلوقة متناهية أمام خالقها المطلق الكمالات !! ... لذلك كان لا بد للملائكة ثم لآدم

ومن بعده ذريته أن يجوزوا الامتحان كل في وقته ودوره كأساس لجعل من ينجح منهم في الامتحان ثابتاً من قِبَل الله وليس عن طريق الجبر والتعيين المطلق الذي لا يكون للكائنات إرادة فيه !!

ومن هنا كان منشأ الشر مرتبطاً بحرية إرادة هذه المخلوقات : الإرادة التي بها تستطيع أن تقف ضد الله لو أنها اختارت أن تفعل ذلك إذ أن الله لا يسعى ولا يريد من هذه الكائنات بما فيها الانسان أن تكون في جانبه إرغاماً وجبراً ، ويكون ذلك بالطبع قدرها المحتوم الذي لا مفر منه إذ هو بغير بديل ... فالله إذا لم يكن ليفعل غير ما فعل من هذا القبيل — أى السماح بوجود الشر لإتاحة الفرصة لعمل حرية الإرادة على الاختيار ومواجهة محنة الامتحان لهذه الكائنات بالتجارب الناتجة عن وجود الشر في العالم ... !! وعن ذلك يقول ستانلي جونز : [ أن الشر في الذهن ضلال ، وفي العاطفة ألم ، وفي الإرادة خطية — والأخير هو أشر الأنواع ، لأن الألم من الخارج إنما هو نتيجة ارتباطنا بالبيئة التي حولنا ، بينما هو في الداخل بسبب اختياراتنا الخاطئة ، وهو لذلك أقسى وأمر !! ]

علماً بأنه ليس للشر وجود حقيقى مجرد أو مستقل — إذ هو في الواقع سلبيات الصلاح والخير وسائر الفضائل فهو من هذا الوجه غيابها عن مشهد الحياة الواقعية ، ومن جهة أخرى فإنه لا يعدو أن يكون سوء الاختيار من جانب الانسان والانحراف عن الصلاح بسوء استعمال الانسان لتدبيرات عناية الله ، إذ أنه ليس من الممكن قط اعتبار الله مسئولاً عن وجود الشر أو عن دخوله الفعلى إلى العالم !!

— أما من جهة انتشار الشر : فذلك يرجع إلى أنه لا يمكن منعه — وذلك بصفة أساسية في فترة امتحان الخلائق — لأن ذلك المنع غير ممكن ما لم ترفع بسببه حرية الإرادة أيضاً مما يستتبعه الحرمان من القدرة على الاختيار وهي التي أعطاها الله للكائنات العاقلة ، ولذلك فإن الانسان كثيراً ما ينقاد وراء رغباته — دون الثقات لمشيئة الله — ومع أن الله لا يكف عن تحذير الانسان باستمرار إلا أنه قد ترك له حرية الاختيار التي تقوم عليها محاسناته وهو سبحانه



يعاون الانسان إذا كان جاداً في التخلص من الخطيئة ، ولكنه يتخلى عنه إذا لم يكن كذلك فيزداد شره انتشاراً ... والله يفعل ذلك لأنه لا يجبر أحداً على فعل مشيئته — إنه يعرضها فقط ويترك للانسان أمر قبولها أو رفضها ...

ولكن الله لا يقف مكتوف اليدين عندما يصل الشر إلى أقصى مداه بالوقوف ضد مشيئته فنجدته يفتناظ ويغضب ، ولكنه لا يرغم المقاومين على السير وفق مشيئته رغم ارادتهم وإنما يتحول عنهم فقط كعقاب لهم ويسلمهم لقوى الشر التي أسلموا أنفسهم لها بإرادتهم فتفتك بهم ... وبذلك فهو تعالى يعمل ضد الشر بحكمه والتحكم فيه وإنزال العقاب عليه في مواجهة انتشاره ، لهذا فإن الكثير مما يحدث من مصائب وكوارث لا يجب تفسيرها على أنها إرادة الله لأنها قد تكون من النتائج الطبيعية للأفعال الشريرة ...

وواضح حقاً أن في العالم شروراً كثيرة بعضها سببه الكوارث الطبيعية ، وبعضها الآخر ناتج من تنازع البقاء ، كما أن هناك شروراً نرثها هي تركت خلقها لنا من سبقونا ، وأخرى تأتينا من أناس آخرين ممن يخطون بنا ، إلا أنه من الواضح أيضاً أن الله يضبط الشر — بكل أنواعه — تماماً ، ويستخدمه لإتمام قصده وهو الخير !!

وبذلك نعلم يقيناً أن الشر ينتج خيراً ، وأن الله لذلك قد خلق العالم لعلمه بالخير الناجم عن خلق الخليقة ، وأنه يفوق كثيراً الشر والألم الحادثين فيها وذلك بفعل الضبط الالهي الذي يرى فيه المؤمنون صلاح الله الذي به يسيطر على الشر ويحدده ضمن حدود ، لكي لا يتركه — في انتشاره — يجتاح حياة المؤمنين ، ومن ثم فإن الله قد يسمح للشر بأن يستمر لفترة من الزمن — ولكن تحت سيطرة ضبطه — وفي نهاية المطاف فإنه سبحانه يقضى على ذلك الشر وينبه مستخرجاً منه خيراً عظيماً لا ندره ولم يكن يخطر على البال ! وهنا يجب أن يقبل إيماننا — أثناء انتشار الشر واستعلائه — ما لا نستطيع عقولنا أن تفسره ، وبذلك نضع ثقتنا كاملة في الله رغم كل المشاكل المتعلقة بوجود الشر في العالم — مقرين بأنه ليس كل الأشياء صالحة ولكنها جميعها تحت سلطان وهيمنة الله الصالح صلاحاً

مطلقاً يتفرد به دون سواه !! وبإزاء الضبط الالهي المتداخل يتم قمع الشر ومظاهره  
ويستيقظ الضمير بذلك لمسئوليته تجاه نواميس الله !!

ونعلم من وجه آخر بأن الله لم يكتف بمواجهة انتشار الشر بقوته  
الضابطة ، لكنه يقتلع آثاره من جذورها بمحبته الحانية غير المحدودة لأننا وإن كنا  
لا نجد تفسيراً كاملاً لكل ما يحدث لنا ، ولا نفهم لماذا يتألم الصالحون وينجح  
الأردباء ، إلا أننا على يقين من أن الله يعمل بطريقة مؤثرة للغاية لهزيمة الشر وتحويل  
الألم الناتج منه إلى بركة !! ومع أن الله لا يلام عما يحدث في ضوء ما ذكرنا ،  
لكنه أذ هو غير محدود في الحكمة والقوة والحجة فإنه بالامكان الثقة فيه بالرغم  
من الظواهر التي تبدو عكسية ... لأن مهارته الفائقة ستحول في النهاية الغياوات  
والأغلاط إلى وسائل تخدم الخير : ومع أنه سيبقى الكثير لدينا مما لا يمكننا أن  
ندركه ولا نستطيع أن نفسره ولكننا بالنظر إلى صليب المسيح حيث تجلت محبة  
الله اللانهائية نجد الحل الأمثل إذ أنه ليس حادثاً منعزلاً ، بل هو مركز الشفط  
تحت كل الظروف إذ هو يعلن عن موقف غير متغير من جانب الله قلوبهم بسببه  
تصفية الخطيئة وتحويل الألم بل إبادة الموت نفسه ، بفعل الحب الالهي المتألم النابع  
في قلب الإله السرمدي نحو من يقبلونه ، فلا يدفعهم الألم لليأس والتذمر —  
كما يفعل بغيرهم — بل يجدون فيه رياضة روحية للصبر والاحتفال الأبتاري ،  
وبذلك يحسبونه كل فرح عندما يقعون في التجارب !!

— وأخيراً من جهة المصير : فإننا نرى هنا عدم جدوى من يبرون أنفسهم  
بأن ينفون عنها سوء القصد والنية وكذلك من يتبعون المبدأ الزائف الذي يقول :  
[ إن الغاية تبرر الوسيلة ] ، فإن الله لا يشمخ عليه هنا ، بل لا بد أن تأتي النتائج  
عكسية تلزم أمثال هؤلاء الاعتراف بمسئوليتهم واستحقاقهم المصير الذي يؤول  
إليه أمرهم تلقائياً كرد فعل لانحرافهم وعدوانهم ... لأن الشر يفنى نفسه ويأكل  
صاحبه ( حز ٢٨ : ١٨ ) « ويصير القوى مشافة وعمله شراراً فيحترقان كلاهما  
معاً وليس من يطفىء » ( أش ١ : ٣١ ) .

كما نرى من وجه آخر كيف ظهرت حكمة الله في تحويل الشر في النهاية إلى خير ، واستخدام الألم كوسيلة تعمل لخير الانسان وذلك بأن يدفعه في طريق التقدم للحصول على منافع عظيمة باعطائه الفرصة ومعها المسئولية للقيام بتصميمات وانجازات يحقق بها مصيره بنفسه مقررأ نوعية هذا المصير وهو حر مختار بغير إرغام ، وهذا في حد ذاته ينفي [ الاختيار المطلق ] الذى هو نوع من [ القدرية المقنعة ] التى رأينا عدم جواز قبولها من كافة الوجوه فكم بالحرى بالنسبة للمصير الأبدى !!

• • •

ونعلم أخيراً أن الوقت آت وهو قريب الذى فيه لا تحتمل السماء الشرور التى انتشرت في الكون على سعة امتداده ، بل بظهور الرب واستعلان ملكوته يُبطلها جميعها ، عندما يجمع جميع المعائر وفاعلى الإثم ويطرحونهم في أتون النار حيث يكون البكاء وصرير الأسنان ( مت ١٣ : ٤١ و ٤٢ ) . وقد يقال هنا هل يتناسب عقاب الخلود في النار مع خطيئة العاصى وأمدتها عمره القصير؟! ليس من جواب سوى الايمان بعدائه وأنه هو الذى حدد ذلك ، على أساس أن الجريمة ضده تعالى جريمة في القمة وليس هناك جريمة أكبر منها لأنها موجهة ضده وهو غير المحدود فيكون عقابها بنفس النقط ، وخاصة وأنه قد قدم نعمة الغفران الذى تجلب في الفداء فلا نجاة لمن يرفضه .

وأما الادعاء العصرى بفناء الأشرار المطلق ( بشر وشياطين على السواء ) لتطهير الكون من الشر ، وكرحمة من الله على هذه الخلائق ، فهو زعم باطل لا يقوم على أساس لأن الشيطان وملائكته ، وهم أسبق في الوجود من الخليقة الآدمية باقون وسيستمر وجودهم أبدياً رغم أنهم كانوا السبب في خطية آدم ودماره هو وتسله — والمشكلة إذا ليست فيما ذهبوا إليه من ضرورة إنهاء الشر من عالم الله ، بل في بقاءه واستمرار وجوده — فلا يستقيم مبدأ التسليم ببقاء الشيطان لعصور مديدة لا يُعرف مقدارها وقد تبلغ الآف بل ملايين السنين حتى

الآن مع انتظار ملاحظاته لا يقافه كقوة الشر إلى الأبد — لأنه إن كان هناك أدنى احتمال بإبادته — لكونه الشرير — فلماذا لم يسرع الله بذلك وينتهي منه من زمن بعيد !!

أما حقيقة الأمر فهي أن مصير المالكين سر عظيم يُتَّوَجَّعُ سر الإثم : ولا بد أن تكون هناك ضرورة أديّة لدى الله تجعله يسمح للشر الذي وُجد مرة أن يبقى موجوداً بعد ولكن تحت العقاب فإن « الملائكة الذين لم يحفظوا ربابهم بل تركوا مسكنهم حفظهم إلى دينونة اليوم العظيم بقيود أبدية تحت الظلام » وهو لم يشفق عليهم عندما أخطأوا بل في سلاسل الظلام طرحهم في جهنم ( الهاوية السفلى ) وسلمهم محروسين للقضاء « ( يه ٦ ، ٢ بط ٢ : ٤ ) ومن بعد نجد أن الأشرار من ملائكة وبشر « يعذبون بنار وكبريت ... وبصعد دخان عذابهم إلى أبد الأبدين ولا تكون لهم راحة نهراً وليلاً وأيضاً إبليس الذي كان يضلهم طرح في بحيرة النار والكبريت حيث الوحش والنبي الكذاب — وذلك بعد الألف سنة — وسيعذبون نهراً وليلاً إلى أبد الأبدين » ( رؤ ١٤ : ١١ ، ٢٠ : ١٠ ) لأن وجود الشر يحتم عقابه ، ومن يستطيع أن يخبر بالمواتع الأدبية التي تمنع الله من إنهاء وجود مخلوق ما نحووه هو شره من عالمه على حد قولهم وكذلك ليس هناك من يستطيع أن يكتشف ما يمنع الله من ممارسة حقه في رد الجنس البشري إليه عن طريق القداء كما يزعم بعضهم !!

نستخلص مما تقدم أن وجود الشر في العالم لم يكن قدراً محتوماً وإنما ارتبط بحرية إرادة الكائنات العاقلة ، وإنه لا بد أن يعاقب مبدئياً في الزمان ويلحق به مكابدة عقاب نار أبدية مما ينفي إعفاء المختارين من كل عقاب وضمان خلاصهم بلا قيد ولا شرط على حساب اختيار الله المطلق لهم !!

ولكننا ترى في نفس الوقت أن الله يستخدم الآلام لجعل الناس يدركون قيمة القداء : إذ لا غنى عن الآلام في هذه الحياة لكوننا غير كاملين ، والألم من وسائل تحقيق التكامل ، الذي نبلغه عند مواجهة الشر النهائي الذي يصيب البشر وهو الموت وسنجد أنه في الحقيقة الباب الذي يؤدي إلى الخير النهائي للأمناء

الطائعين ... ومن ثم فإن لمثل هؤلاء أن يتأملوا حياتهم في ضوء الأبدية ، فكثيرا ما يحدث للمؤمن حادث يعتبره شراً أول الأمر ثم يتبين بعد مرور وقت أنه كان خيراً ، وفضلاً عن ذلك فإن الكثير مما يؤلم في هذه الحياة سيكون سبباً لازدياد أفراح الأبدية !!

ونعلم من وجه آخر أن الله — كالقاضي العادل والحاكم الأعلى — يتحكم في الجميع دون أن يفلت الزمام من يده قط ، ولذلك فهو يعرف كيف يعاقب الشر وله القدرة المطلقة على ذلك :

ولذلك فإنه كثيرا ما يحول شر الشرير لعقاب شرير آخر ، فيسلط على الشرير مَنْ هو أشد منه عقاباً له على شره ، ومن بعد ذلك فإنه سبحانه يقوم بمعاينة هذا الأشر نفسه الذي استخدمه للعقاب ... وهذا ما قصده سليمان بقوله : « يتسلط انسان على انسان لضرر نفسه » ( جامعة ٨ : ٩ ) وأشار إليه أشعيا في الاصحاح العاشر من سفره !! وفضلاً عن ذلك فإن الله يستخدم شر الشرير لامتحان الأمانة وتمحيصهم ، ورغم أن الشرير لا يقصد من وراء شره إلا الشر ، لكن الله قصد به الخير ، وهذا ما أعلنه يوسف لإخوته بقوله : « أنتم قصدتم لي شراً . أما الله فقصد به خيراً » ( تك ٥٠ : ٢٠ ) ، ومع أن الله هو الذي يراقب ذلك ويشرف على تنفيذه إلا أنه منزّه عن الشر لصلاحه ، دون أن ننفي عنه قدرة استخراج الخير من الشر ، كما فعل باستخدامه الصليب لخلاص البشر والاضطهاد الذي وقع على الكنيسة الأولى لنشر الرسالة !!

#### • القدر والتقديرات السابقة :

ظهر في تاريخ العقائد الدينية من يقول بأن الله لا يعلم الشيء إلا ومقدّره ومريده ، وأما ما قبل تقديره فيستحيل أن يعلمه ، وهذا تحديد لعلم الله المطلق من جهة ، وربطه بالقدر من الناحية الأخرى ، الأمر الذي استكمله [ القديرون ] باعلان جبرية خضوع الانسان [ لقدر ] محتوم يكاد يفوق حد التصور إذ يصل إلى الاعتقاد بأن كل شيء مقدر أزلاً ، فقدره الطاعة وكذلك قدرة العصيان

مقدّرتان على البشر في الأزل على حد سواء ، وكذلك السعادة والشقاء فهما مقدّرتان أيضاً لا تتغيران، وهم يقولون تأييداً لذلك : [ إن الله يخلق القدرة على فعل الشيء قبل حدوثه أو مع ذلك الحدث ] .

على هذا الأساس بنى القديرون نظريتهم بأن كل شيء في الحياة يخضع لقدر الله وقضائه الواجبين للتسليم والاحترام إذ بهما تتم القناعة التي نجد فيها الراحة والأطمئنان لاقتناعنا بما قسمه لنا [ قدر الله ] ... بعكس من لا يعجبهم قدرهم ولا يرتضون به فيدفعهم ذلك إلى طلب تغييره حسب هواهم ، وحسب عُرف الناس ، بغية الوصول إلى مستوى معين فرضوه لحياتهم وجعلوا منه هدف سعيهم حتى لو عجزوا عن تحقيقه !!

ولكن من الأمور المقررة لدى المفكرين بأن [ القدر ] على الصورة المتقدمة لا يقف عند حد تقنين تقديرات سابقة بل أنه كثيراً ما يفاجئنا بما نعجز عن إدراكه فنجد ما نتوقعه لا يكون ، وما لا نريده يصير ، وليس بوسعنا أن ندرك الحكمة المسيطرة على كل المواقف والتي بموجبها يتغير التخطيط والتصميم والتنفيذ ويتحول من طريق إلى طريق مما نرى فيه مرونة [ القدر ] لا جموده !! ولذلك نجد في نصوص الكتاب المقدس ما لا يميز لنا أن نجرب الرب ، بأن تلقى أنفسنا بأيدينا إلى التهلكة ، بحسبان أن ذلك مقدراً ، فلقد وضع الله فينا غريزة حب البقاء وأعطانا عقلاً وتمييزاً للمحافظة على أنفسنا وحياتنا ، ولذلك قد يموت الإنسان في غير وقته — بحسب كلمات الوحي في سفر الجامعة « لماذا تموت في غير وقتك ؟ » ( ٧ : ١٧ ) — وذلك بسماع إلهي يكون سببه إهماله نفسه أو بالانتحار مثلاً أو مخالفة قوانين الطبيعة أو عدم اتخاذ الحذر والحيلة من الأخطار المحيطة ...

ومع أن آجالنا محددة بقضاء إلهي ( أى : ١٤ : ٥ ، مز ٣١ : ١٥ ، مز ٩٠ : ١٠ ، جا ٣ : ٢ ) قد عيّن بدء الحياة في هذا الوجود المنظور وختامها بالنسبة له وما بينهما من حلقات سلسلة أمور الحياة الجارية التي تختص كل منها بوقت معين ( أع ١٧ : ٢٦ ) ، لكننا لا نعلم متى يحدث كل منها ولا كيف

تكون — ولكننا نعلم من وجه آخر بأننا مسئولون أن نأخذ كامل الحذر من جهة كافة ما يهدد حياتنا وعلينا مراعاة مسئوليتنا هذه : لأن حساب الاصطدام في الحوادث أو الوقوع في الأخطار بأنه من فعل [ القدر المحتوم ] إنما هو من قبيل تغطية إهمالنا في واجب الانتباه المطلوب منا ، فضلاً عما يؤدي إليه من التواكل والتواني إذ هو يمنع السعي والاجتهاد اللذين بهما تتغير الأحوال ويتبدل المصير !!

ومع ذلك فليس تحديد عمر الانسان المعلوم لدى الله قيلاً عليه أو ملزماً له « لأنه عارف أيام الكملة وأما الأشرار فإنهم لا ينتصفون أيامهم » ( مز ٣٧ : ١٨ ، ٥٥ : ٢٣ ) ، والادعاء بتعليل الموت بالنسبة للشريير — كنتيجة طبيعية لشره فحسب — إنما هو تصوير من وجهة نظر خاصة — وهو لا يفسر لنا موت الصالحين والأبرار ( جا ٧ : ١٥ ) ولا الحوادث التي تدهم العجزة والأطفال ، الأمر الذي يستلزم الاقرار بأن الموت حكم مقضى به عدلاً على الجميع بلا استثناء حتى لا يكون للإيمان محاباة تُغرى عليه ...

وفضلاً عن ذلك فإن معجزات تداخله وهي تعتبر في حكم قوانينه وإن كنا لا ندرك كيفية ذلك ونعجز عن تفسيره ، فكم شفى حالات مبيوساً منها وقضى على شباب يافع بالرغم من اتخاذ كل الوسائل الممكنة لانقاذ الحياة دون جدوى ، مع أن له من الموت مخارج ، وقد ظهر ذلك برفعه حكم الموت عن حزقيا الملك بعد أن أعلنه به ماداً في أجله خمسة عشر عاماً أخرى ( أش ٣٨ ) ومعلوم أن هذا الامتداد داخل أيضاً في تحديدات القضاء الالهي — وهي لا تتوقف عند قانون السبب والنتيجة وإنما تتجاوزه لوأضعه الذي لا قيد عليه ليحدده مما يبين مرونة [ القدر ] أي القضاء المنسوب لله هنا دون أن يكون قدراً جبرياً محتوماً ، ومن هنا وجدنا أن الذي يأخذ للشيء أسبابه من مسائل الدنيا — أياً يكون مؤمناً أو كافراً — فإنه يسمى لانقاز عمله وبالتالي يأخذ خيره وهو بذلك يشارك في صياغة قدره !!

وكذلك الحال بالنسبة للأرزاق وسائر أوضاع أحوال البشر على الأرض فإنها وإن كانت مقررة بقضاء إلهي ، إلا أن الانسان في الوقت نفسه مسئول عن السعي للحصول على رزقه وتحسين أحواله الزمنية — حتى أن الذين لا يشتغلون بسمهم الوحي بالفضولية ويحكم عليهم بالحرمان ، لأن الله الرزاق من حقه وفي سلطته أن يمنع الرزق أو يوقفه عقاباً على شر أو بسبب التكاسل ... فالعمل واجب وبدونه لا إستحقاق لأجر — لأن الفاعل مستحق أجرته — أي الرزق الذي يعتبر كل انسان محتاجاً إليه . وكذلك يجب الابتعاد عن أى طريق معوج في الحصول عليه وكذا في إنفاقه أيضاً ... !!

فإذا كان هذا هو شأن قضاء الله بالنسبة لتقديراته السابقة للشئون الزمنية وقد رأينا بأنها لم ترفع عن البشر مسئوليتهم بل وضعتهم تحت التزام تام من جهة المحافظة على الحياة والحصول على الرزق والعمل والسكن ... إلخ ، أفلا يكون بالأحرى هذا الالتزام قائماً في شأن إدراك الحياة الأبدية والمحافظة عليها دون حاجة لادخال عقيدة الاختيار المطلق التي تتناقى مع المسئولية سالفة الذكر في أخطر مراحلها مرحلة تقرير المصير الأبدى — الأمر الذي نتبين منه إستحالة التقييد في أحكام القضاء الإلهي !!

ولا جدوى هنا من الطريقة الاستنكارية التي ينتهجها البعض بمنع السؤال عن تلك الأحكام باعتبار أنها في سلطان الله المطلق — وكذلك الإبهام بأن التحذيرات التي تملأ صفحات الكتاب المقدس إنما هي مجرد حث الإرادة البشرية التي بها يتم الله قضاءه بثبات المختارين ، ولا يقصد الله بها بتاتاً ما تتضمنه من تهديدات إذ أن هذه تتناقى مع الاختيار الجبري الذي يعتقدونه فيالغرابة ما ذهبوا إليه !!

### • القدر ونوعية الدعوة :

وقفنا بما سلف بيانه على حقيقة هامة وهي أن : حرية الإختيار مكفولة للجميع لأن الله سبحانه يريد أن الجميع يخلصون — ولكن كيف نفسر ذلك بقول



المسيح : « لأن كثيرين يُدعون وقليلين ينتخبون » ( مت ٢٠ : ١٦ ، ٢٢ : ١٤ ) ، وقد وردت هذه العبارة في المرة الأولى مرتبطة بالفعل في الكرم مبينة لنا بأن كثيرين يدعون للعمل في كرم الرب ولكن قليلين هم الذين يصلحون لهذا العمل ، لأن انتخابهم له مشروط بالانضاع والخضوع لحكم صاحب الكرم العادل بدون النظر إلى المكافأة أو التذمر في شأنها لأن هذه الحالة تبرهن على أن أصحابها ليسوا خداماً مختارين للخدمة ... وإنما هم يخدمونه على أساس المبدأ التجارى الصرف !!

أما المرة الثانية فقد وردت مرتبطة بالدعوة إلى عرس ابن الملك وكيف أنه بعد أن امتلأ العرس من المتكئين دخل الملك لينظرهم فرأى هناك إنساناً لم يكن لابساً ثياب العرس فسأله يا صاحب كيف دخلت إلى هنا وليس عليك ثياب العرس ؟ وهنا لا نجد جواباً فقد أجمه ذنبه ولم يستطع أن يقول هذا قضاؤك يا رب أو هو القدر المفروض على الذى لا مفر منه ، وسكوته هنا لم يكن لرهبة الموقف فحسب بل لأنه لا يستطيع أن ينكر مسؤوليته في أنه قد قبل الدعوة دون أن يستوفى شرطها وهو أن يلبس ثياب العرس ... !!

ولا شك أن السبيل الأوحى لتفهم كلمة الله هو أن ندعها تقول ما تقصده ، وتقصد ما تقوله — ومن الغريب هنا ما رآه بعض اللاهوتيين من أن المقصود بما قاله المسيح عن [ الدعوة — والانتخاب ] إنما هو تثبيت اختيار المختارين في حين أن ما ورد بالنصوص يدل على أن الكثرة التى وجهت إليها الدعوة رفضت الحضور وامتلاء العرس بغيرها ، وفي لوقا ١٤ نجد أن المدعويين قد استعفوا عن قبول الدعوة برأى واحد مما جعل الملك يعمم الدعوة لكل — كانت الدعوة الأولى الوارد ذكرها في إنجيل متى لجموع اليهود لكنهم رفضوها ويتبين من نفس النص أن قليلين هم الذين قبلوا الدعوة فتم بذلك انتخابهم — ونحن لازلنا نرى عشرات الألوف يستمعون لبشارة الانجيل التى تدعوهم للعرس الأبدى ، لكن قليلين هم الذين يقبلون الدعوة ، فالكثيرون قد دعوا عن طريق رسالة الانجيل لكنهم يرفضون تلبية الدعوة وأما الذين يقبلونها فهم المختارون الذين يتم انتخابهم للجلوس في عشاء عرس الخروف !!

وواضح أن الدعوة مقدمة للجميع — ورغم أنه لا يقبلها إلا كل من يؤمن — إلا أن الرب يسوع أمر اثباتاً لعموميتها بأن تكون [ الكرازة بالانجيل للخليقة كلها ] فالدعوة إذاً للجميع ، وليس واحد مستبعداً منها ، الكل داخلون في نطاق هذه الدعوة .

ومع أن المعنى الواضح لأقوال الرب يسوع سالفة الذكر هو مجرد التمييز بين [ المدعويين ] و [ المنتخين ] ، وإن عدداً ليس بقليل من المدعويين الذين قدمت لهم دعوة الانجيل ، لم يتم انتخابهم سواء دخلوا الخدمة وهم بلا علاقة حقيقية مع الرب أو اندسوا في العرس دون أن يلبسوا ثوب العرس ، إلا أن أصحاب المذهب القدرى المتشدد قد حسبوا أن الدعوة المقصودة هنا هي ما يسمونه [ الدعوة الفعالة ] التي تحمل معها عملية مؤثرة فائقة الطبيعة — على إرادة المختارين — لضمان قبولها ... وهذا يؤدي بالطبع إلى أن الله بقرار مطلق يترك بعض الناس ويمنع عنهم النعمة المطلوبة التي تمكنهم من التوبة والايان — وبذلك يكون من الظلم عندئذ أن يعتبروا مسئولين وأن يعاقبوا لسبب عدم — إيمانهم . وحاشا لله أن يكون ظالماً !! ومع ذلك يتضح من أقوالهم أن الدعوة دعوتان : خارجية وداخلية ، الأولى إنما تكون بسماع كلمة الكرازة بالانجيل وأما الثانية فتكون بمرافقة تأثير الروح القدس للكلمة في من يسمعها - وواضح أن هذان عملاان متكاملان يتم بهما قبول الدعوة وأن الله وفرهما للجميع ، فهو يأمر جميع الناس بالتوبة ، ويريد أن الجميع يخلصون ... وأن يقبل الجميع إلى التوبة ، وهو لذلك يدعو الجميع بواسطة الكلمة والروح القدس بدون استثناء ... ويؤكد ذلك بقوله : « هلموا أيها العطاش جميعاً - ومن يعطش فليأت ومن يرد فليأخذ ماء حياة مجاناً » - ووعده يقول : « ارجعوا عند توبيخي . هاأنذا أفيض لكم روحي ، وأيضاً أسكب روحي على كل بشر » .

يتضح من ذلك ومن نصوص أخرى عديدة أن الدعوة تفعل في المدعويين الذين يطيعون فقط فإنهم عندئذ حين يسمعونها تصير لهم الدعوة فعالة ، وأما الذين لا يريدون قبولها فإنهم لا يستفيدون شيئاً منها ولا تكون الدعوة فعالة فيهم

لأن عدم ارادتهم تمنع عنهم مفعول الدعوة وفوائدها وقد توعد الرب الذين لا يطيعون دعوته بأوخم العواقب ... !!

وهنا يقول أرمينوس : « لا يوجد أساساً فرق بين الدعوتين الداخلية والخارجية وإنما تختلف الحالة بحسب تلبية الدعوة أو رفضها ، فالبعض يسمع الدعوة ويقبلها . والبعض الآخر يرفضها . فالسامعون مدعوون دعوة فعالة والرافضون مدعوون دعوة غير فعالة رغم عدم التمييز في ماهية الدعوة وغايتها وقوتها وذلك لأن خلاص كل انسان يتوقف على سماعه الدعوة العامة المشتركة دون تصور أن القوة الالهية تجعل تلك الدعوة فعالة في المختارين للخلاص دون سواهم !! »

وواضح من ذلك أنه ليس هناك [ قضاء وقدر ] في قبول الدعوة أو رفضها ، أقل ما يقال فيه أنه في حكم الخبايا التي لا يجوز نسبتها لله المنزه الكامل الصفات والذي هو لذلك يقدم دعوته للجميع ولكنه لا يجبر أحداً على قبولها ضد ارادته : إنه يترك لكل واحد أمر تقرير مصيره بقبوله للدعوة أو رفضه وفقاً لما يختار !! وتشهد الدعوات جميعها الواردة في الكتاب المقدس لهذه الحقيقة وهي أن الله لا يرغم الانسان بل يدعوه لكي يستجيب تلقائياً بملء حرته ... !!

يتضح من ذلك عدم معقولية السكون السلبي الذي ينسبونه للبشر جميعاً مقروناً بالجمو الذي يرتبط به - وكأنه لا أثر للارادة أو أى فعل لها فيهم - حتى يتدخل الله في خلاص من يختارهم عن طريق ما يسميه هؤلاء القديرون الدينون - [ بالدعوة الفعالة ] ، لأن ذلك يتناقى مع كلمة [ ارادة ] نفسها إذ أنها تعنى بأنه لا يوجد إكراه ، والمقطوع به هنا أن كل انسان يبحث عن الخلاص لا بد أن يجده ، وفي نفس الوقت لا يمكن أن الله يرغم أى انسان على شيء ما - لأنه لو أرغم الانسان على شيء معين لا يكون بعد مستولاً عنه !! ومن ثم فإن الوسيلة الوحيدة التي يستخدمها الله في حوار مع الانسان هي قوة الاقتناع التي هي نفسها الدليل على حرية الانسان وقدرته على الاستجابة لدعوة الله باختيار إرادته الحرة وإلا أصبحت دعوات الله للانسان مهزلة إذا كانت تصدر حرية الانسان أو تحطمها ... !!

ولذلك فإنه مما لا شك فيه أن عمومية الدعوة التي تقدمها النعمة للبشر إنما هي من النوع المطلق الذي لا محاباة فيه ولا انحياز - وبقينا أن الله سبحانه ينتظر من البشر أن تفودهم إرادتهم الحرة لقبول تلك الدعوة ، وحينما تؤدي الإرادة دورها هذا في حدود فهم العقل يتم ذلك القبول ، وأما الذي لا يريد قبول الدعوة فلن يجبره الله ولا غيره على قبولها - لأن لإرادته بالضرورة حرية حقيقية وذلك لكي لا يكون البشر مرغمين في اختيارهم الخير أو الشر بل يتم ذلك بإرادتهم دون غصب أو اكراه ، والله لن يتدخل جبرياً لخلص البعض دون غيرهم . ولا يوجد نص واحد في كلمته يعلن بأن الخلاص هو مختارين بلزمهم الله بقبول الدعوة حتى لو لم يكونوا راغبين فيها ، ويحرم غيرهم من تقديم الدعوة الفعالة لهم فيتركهم للجحيم الأبدى !!

ومن ثم فلا يمكن قبول الادعاء بأن إرادة الله قد تدخلت تدخلًا جبرياً لخلص فئة معينة من البشر بطلق عليها [ مختارين ] دون غيرهم ، وإن هذا التدخل هو الذي يجبرهم على قبول دعوته ، وإنه غير موجود بالنسبة لمن لا يشاء الله خلاصهم ، لأن الله سبحانه ليس بظالم حتى يرغب البعض على قبول دعوته ويترك البعض الآخر رافضاً لها ... ثم يقال عن ذلك بأنه يتفق مع مجموع صفاته وسلطانه دون منطلق معقول يبرره !! إذ لو كانت نعمة الله ترغم بعض البشر على قبولها - أي المختارين - وإن لا سبيل لهم إلى مقاومتها ولا خيار لهم في الأمر ، فإن الله يصبح بذلك عرضة لتهمة الظلم في ادائه ومعاقبته الإنسان الذي لا يؤمن !! ولو كان المراد غير ذلك لكان استدعاء الله سائر الناس للإيمان قاطبة نصياً وتعباً لا فائدة فيه ، وماذا يكون تقديمه الدعوة غير الفعالة لغير المختارين سوى من باب النفاق الذي لا يجوز أن ينسب للعزة الإلهية ، فضلاً عن أن الاجتهاد في نشر الدعوة في كل مكان لكي يدخل الناس جميعاً إلى الإيمان الخلاصى إنما يكون بلا جدوى - لأنه إن كان أحد هؤلاء المدعويين فيهم من قدر الله عليه من قبل في الأزل أن يطيع أو لا يطيع فعلى كلا التقديرين لا فائدة في عناء تقديم الدعوة إذ لا بد لكل فرد بموجب قدره السابق ضرورة من الإيمان أو العكس !!

ولذلك فإنه بالامكان أن نجزم في الاعتقاد الأخرى والأصح برهاناً وهو أن الله خلق الانسان مخيراً لا مسيراً ، فاعلاً بالارادة والمشيفة ما يقرره لنفسه ، قابلاً للأفاعيل المتضادة ، وأنه يمكنه إذا سعى في طلب الحق وطوح عنه الهوى وأطاع نواميس المعقول والمنقول ولم يتهرب من نيرها واستضاء بنورها ، اصطفاها الله وانتخبه ورفعها وكرمه !! ومن ثم فإن نعمة الله المقدمة - وهي المعول عليها في خلاصنا - واجبة القبول بارادتنا لا بالاعتصاف الجبرى أو القدرية المحتومة !!

وإننا بذلك لا نتكر فضل النعمة الالهية وإنما نقرر فقط إمكانية أن يقبلها الإنسان أو لا يقبلها وأن من قبلها استحق الرضا ومن رفضها استوجب الغضب ... كما أننا نقرر كذلك بأن هذا القبول يجب أن يكون استمرارياً إذ لا نجاة لأحد من التجربة بغير معونتها ، على أن قبولها هذا لا يتأتى بغير ارادتنا دون إكراه أو غصب !! فليس هناك أية عبارة في الكتاب المقدس تدل على أن الله يتجاهل في تعامله مع الانسان ارادة ذلك الانسان الحرة لكونه كائناً أديباً حر الإرادة !!

ثبت لنا بذلك بطلان الادعاء بأن هناك نعمة خاصة ترتبط بالدعوة الفعالة أو الداخلية وإنها للمختارين فقط وهي على سبيل المعجزة لأنها تؤثر فيهم تأثيراً سريعاً مطلقاً تأسيساً على نضاء الاختيار الذى خصهم به الاله في حين أن ارتكاز الدعوة على عمل الروح القدس لا يعتبر تحديداً لها بل هو في الواقع تنويج لعملها الحر غير المحدود - فأقوالهم إذا مردودة لأنها تتناقى مع عدل الله المطلق ونزاهته التامة وكذلك مع حرية ارادة الانسان في اختيار مصيره النهائى بدون إلزام ... حتى أن من يلبى الدعوة فهو المختار :

ومن هنا انتفت [ القدرية ] عن [ الدعوة الالهية ] وهي عامة مقدمة للجميع إذ ليس فيها تفضيل قوم على قوم ، ولا اختيار فئة دون أخرى ، إذ أنه بدون عموميتها ينتفى صدقها وجديتها بل يصبح تقديمها عديم الجدوى ، لأن ذلك كله يتعارض مع الاختيار الجبرى المطلق الذى يطعن الكرازة - أى تقديم بشارة الدعوة - في الصميم ، إذ لا داعى لها بما تحتويه من مشقات وتكلفه من ضرورات

تصل إلى احتمال ضروب الشدائد والاضطهادات ، فلولا التحقق من أن هذه كلها أشرف الغايات ما أمكن التجمل بالصبر على كل هذه المكاره في سبيل تقديم انجيل الخلاص لتحقيق إبراز [ المختارين ] فيمن يقبلون الدعوة - وليس لمن قد قضى الله باختيارهم بقدر سابق - وهم الذين عناهم بولس الرسول بقوله : « لأجل ذلك أنا أصبر على كل شيء لأجل المختارين لكي يحصلوا هم أيضاً على الخلاص الذى فى المسيح يسوع مع مجد أبدي » ( ٢ فى ٢ : ١٠ ) ، وفى الواقع لم يكن هناك داع لكل هذا التعب والعناء لو كان الانتخاب بالاختيار المطلق أمراً مقطوعاً به ومنتهاً فيه ، ولكننا نجد على العكس من ذلك أن النعمة تدعو لكنها تترك للإرادة الحرة فى كل انسان قبولها أو رفضها ، ويعتبر ذلك من الممكنات لديها وليس هو فى حكم المستحيل ، فالنعمة تأتي وتدخل فى النفوس الراغبة فيها بحريتها الكاملة لتجرى من التغييرات ما يدعو للدهشة والعجب ، ولكنها لا تدخل بغير إرادة الانسان ، فإذا لم يرد فلن يجبره أحد قط - لأن الانسان حر فى كلتا الحالتين !! وإنه لمن المستغرب - حقاً تبعاً لذلك - لماذا لا يقبل الكل هذه الدعوة المصيرية !!

### القدر وحقيقة الاختيار :

تعتقد الكلفينية بحسب ماقرره مؤسسها جون كلفن بأن القضاء أزلى محتوم وأن خلاص المختارين فضل من ربهم ، وأما هلاك المرفوضين فهو قدرهم المحتوم الذى لا سبيل لتغييره ، وأن ذلك كله هو حكم ضرورى قد فرضه الله على نفسه بموجب علمه السابق - ولا حرية للانسان فيه ...

ولكن الله أقام الرجل العظيم جون وسلى ليعارض الكلفينية فيما ذهبت إليه ويتمسك بالمبادئ القديمة التى درج عليها آباء الكنيسة وقد اتخذها أساساً بالمذهب المعروف بالثودستية التى أقامها على أساس حرية الإرادة لتقرير المصير ، والمسئولية فى ضرورة التقديس كضمان شرطى للخلاص النهائى ، وأن التعيين السابق إنما هو مبنى على سبق المعرفة لمصير [ المختارين ] ممن يقبلون الخلاص

فيصبحون كذلك ، وليس تلقائياً من جانب الله على أساس أسباب غيبية يدعون باستحالة معرفتها على حد قولهم إذ هي تخص الله نفسه دون نظر إلى القواعد التي تليق بتصرفاته وكيفية تعامله مع خللائقه ... !

على أن ما سلف ذكره لم يكن نقطة البداية في هذا الجانب من الصراع الذي دار في المسيحية حول عقيدة الاختيار : فقد بدأ بالقدّيس أغسطينوس في عصر مبكر ، واشتهر تعليمه - الذي عُرف [ بالنظام الأوغسطيني ] بأنه هو إيمان الكنيسة الغربية ، وهو يقابل [ النظام البيلاجي ] المنسوب إلى [ بيلاجيوس ] وكان راهباً مدققاً في حياته وواعظاً بليغاً جعل هدفه الارتفاع بالحياة المسيحية فقرر بأن يجعل للإنسان حرية أكبر تتناسب مع مسؤوليته ، وظهر النظام النصف بيلاجي كنتيجة للاصطدام بين النظامين سالف الذكر .

وجاء عصر الإصلاح فظهر نظام آخر اشتهر باسم [ النظام الكلفيني ] يقابل ويدحض النظام النصف بيلاجي ومن هنا نجد بأنه لم يكن جون كلفن هو الذي أوجد عقيدة الاختيار وإنما نقلها عن اغسطينوس وجعلها جزءاً من علم اللاهوت الذي كتبه في كتابه : انشاءات الديانة المسيحية الذي اتخذته البروتستانتية بوجه عام مرجعاً لعقائدها ، لكنه سرعان ما ظهر نظام آخر دعى « بالنظام الأرميني » ليقابل النظام الكلفيني ويرد عليه ...

• • •

بدأ ذلك النظام عندما ظهر « يعقوب أرمينيوس » ، وكان أستاذاً لعلم اللاهوت بجامعة ليدن من سنة ١٦٠٢ ، ومع أنه كان راعياً لكنيسة هولندا الكلفينية : وظهر وعاظ في هولندا ابتدأوا يتكلمون كلاماً مخالفاً أشهرهم كورنثرت الذي أحس بجمود الكلفينية وخطر التمسك بالتفسير التقليدي للمسيحية وللتخلص من كل الشكليات نَسَبَ السلطة بأكملها لكلمة الله وحدها ، جاعلاً الكتاب المقدس المرجع الوحيد لصياغة العقيدة السليمة عن طريق البحث الحر الذي لا تقيده كتب التفسير والرموز - وإزاء ذلك قررت الكنيسة في هولندا

بحث هذه التعاليم المعارضة للكلفينية ، فطلبوا من الأستاذ أرمنيوس أن يرد عليه ليهدىء الموقف : أخذ أرمنيوس يدرس هذه التعاليم وإذا به يعتقد أنها ويتبناها مؤسساً بذلك النظام اللاهوتي الذى دعى بإسمه منذ ذلك الحين فصاعداً والذى كان يدعو له أولاً سراً ثم جهراً إلى أن انتشر بغاية السرعة رغماً عما اعترضه من مقاومات أثارت الجدل العنيف بين من انتسبوا إليه وعرفوا « بالأرمنيين » ومن استمروا فى الانتساب إلى كلفن وعرفوا « بالكلفينيين » ، وقد استلزم هذا الجدل عقد عدة مجامع فى مدينتى « دورت » و « أورانج » تطلبت من « الأرمنية » أن تقدم بنود دفاعها — التى سنستخلص منها ما يناسب البحث فى الفصلين الأخيرين منه — وانتصرت الأرمنية ( التى كانت تعتبر هرطقة فى بادئ الأمر ) ودخلت فى فكر الكنيسة فى أوروبا وأمريكا وارتبطت بذوى الميول المتحررة باعتبارها المنفذ من « النظام الأغسطينى — الكلفينى » بإذابة الجمود نحو التقوى الحية وضرب التراخى فى الآداب المسيحية ، وصارت « الأرمنية » بذلك حالة أكثر منها نظرية ، وتخطمت مقاومتها وخاصة بسبب تعمق روحها بواسطة « وسلى » وأيضاً بسبب حقها الجوهرى فإنها قد هزت الفكر المسيحى فى أمريكا ، حيث أظهرت نفسها لا كمجرد عقيدة لاهوتية نظرية تعارض جهازها الكلفينية بل كدفاع عن حرية الرأى وذلك إلى اليوم !!

ويعيننا بعد هذا التقديم الموجز أن نسردها رأياً فى « حقيقة الاختيار » مستخلصاً مما ورد فى بنود دفاعها المعروفة باسم « Remonstrants » والتى صاغها أتباع أرمنيوس بعد موته فى سنة ١٦١٠ كشرح وتبرير لوجهة نظرهم ، ونضيف إليها تعقيبات وسلى وغيره لزيادة الإيضاح : —

#### • البند الأول : شرط الاختيار :

أن الله يقصد أذى غير متغير من قبل إنشاء العالم ، قرر أن يختار للخلاص من بين الجنس البشرى الساقط والخطيء — وذلك لأجل خاطر المسيح وبواسطة المسيح — أولئك الذين بواسطة نعمة الروح القدس المقدمة للجميع ، يؤمنون عند



وفي أعقابه قال « وسلي » : لقد رفضت عقيدة الرفض المبينة على الاختيار المطلق وأنا مقشعر منها تماماً وأردف يقول : « بأننى لا أستطيع أن أعتقد بأن هناك نفساً واحدة على الأرض لم يكن لها ولو مرة واحدة فرصة الهروب من الهلاك الأبدى » .

فكل من لم ينل الخلاص المقدم له ، فإن هذه غلظته إن مات في خطاياها ووجد نفسه في الجحيم ، فإن ذلك هو اختياره الشخصى وليس إرادة الله !! أما الادعاء القدرى بأن عند الله أسباباً هلاك من يهلكون تخفى علينا ولا يعرفها غيره ، فمردود من جهة لأنه كشف لنا أسباب معاملته بأن أعلن بأن الذى يتقيه مقبول عنده وبأنه لا يسر بموت الشرير بل برجوعه ليحيا ، ومن الجهة الأخرى فقد أظهر محبته للجميع والتي بارزاتها يستحيل أن يعمل في أناس لخلاصهم بينما لا يعطى غيرهم فرصة مساوية ، وواضح ما في مثل هذا التصرف من جور وظلم لا يليق بأحد أن ينسبهما لله — بل إن اتهام الله بأمر كهذا جريمة لا تغتفر لأنه يتناقى مع عدالته وكذلك مع تقديمه الرسالة لكل الخليقة ... فهل يوجد هناك إذاً بعض الناس لا يمكنهم الذهاب إلى السماء — مع أنه لا يوجد شخص عاقل منهم لا يرغب في ذلك — لأنهم لم يقعوا في إطار الاختيار ( المطلق )؟! وما جدوى تقديم الرسالة لشخص يعلم الله مسبقاً بأنه لن يقبلها لأنه لم يكن ضمن المختارين؟! ثم أى منطق يقبل هذا الذى ذهبوا إليه من أن هناك أناساً لا يمكن أن يخلصوا — حتى لو رغبوا في الخلاص — لأنهم ليسوا من المختارين؟! وما ذنب هؤلاء إذاً وكيف يمكن أن يتوبوا لكي يخلصوا وهم من غير المختارين — وكيف يقال عكس ذلك لأناس بأنهم سيخلصون مهما تكن الحالة التي يكونون عليها إن كانوا من المختارين؟! ولماذا لا يخلص الله الجميع إذاً بدون استثناء؟! الواقع أنه تقف في طريقهم النصوص الصريحة التي يتضح منها أن الاختيار يجعل بموجب الأيمان الذى يتمثل في معرفة الحق ( في ١ : ١ ) وتصديق الحق ( ٢ تس ٢ : ١٣ ) مما نتيبن منه أنه مع أن فوائد الفداء قد أعدت للجميع لكن لا ينالها ويفوز بها إلا الذين يؤمنون :

أما قوهم بأن الله لم يرفض لكنه ترك فقط ، وأنه لذلك ليس هو الذى يهلك الشرير لكنه قضى أن يتركه يهلك بشره ، فهو سفسطة كاذبة يحاولون تدعيمها بالقول : « أن العدل حكم على الجميع فجاءت الرحمة ورأفت بالبعض - ولذلك فإن المرفوض مرفوض بخطيته قد تركه الله ليهلك بها ، وأما المختار فقد اختاره الله ليخلص ولولا أنه اختاره ما خلاص » - ومن ثم فإنهم يستطردون إلى القول : « بأن الهالك معين للهلاك بطبيعته وقد تركه الله هكذا وله الحق فى ذلك باعتباره قضاء سماح من جانبه وتحت مسؤولية الهالك نفسه » أما لماذا وهل هذا منطق معقول فلا جواب مع أن الاستخدام الصحيح للعدل والرحمة ، يختلف تماماً عما سلف ذكره فقد قضى الله أن يعامل الناس بموجب العدل والرحمة فعين الايمان شرطاً للخلاص وقضى بناء على ذلك بأن يخلص بمقتضى الرحمة كل من يؤمن بالمسيح ، كما قضى أيضاً بأن يهلك بمقتضى العدل كل من لا يؤمن .

ومن ثم فإن كل من يؤمن - بدون استثناء - يستطيع أن يخلص وإلا إن كان مرجع الخلاص هو الاختيار المطلق فكيف يكون الانسان مذنباً إذا هو هلك؟! وعلى ذلك لا يوجد نص واحد يؤيد الاعتقاد بأن الله فعلاً قرر سلفاً هلاك أى انسان كفرد ، بل على النقيض من ذلك نجد اهتمامه واضحاً بخلاص الانسان وإنه يعمل بكل وسيلة ممكنة ليوصل الخلاص إلى جميع الناس .

فإن كان الله لا يستطيع أن يخلص كل انسان - فلا يكون ذلك لأنه حدد مصير كل واحد من البشر من قبل - بل لأنه لا يستطيع فعلاً أن يخلص من يرفض أن يخلص . ومع أن قوة الله غير محدودة ولكنها تقف عند الحدود التى أقرتها طبيعة الله ومن ضمنها قدرة كل انسان على اختيار قبول الخلاص أو رفضه بسبب الارادة الحرة الممنوحة للانسان ، ولذلك مع أن الله يريد أن الجميع يخلصون ، ولكن هناك البعض لن يخلصوا لأنهم لا يريدون ذلك ، والله لا يستطيع أن يخلصهم قسراً وعلى الرغم منهم ... ومن ثم فإن الله يرغب فى معاونة الانسان الراغب فى الخلاص ولكنه لا يفعل شيئاً لانسان غير راغب فيه !! وبناء عليه

بقول د . فريد فيشر مؤلف كتاب : [ قصد الله والحياة المسيحية ] ، [ يمكننا أن نحكم بالنسبة لذلك أن الموقف الأرميني معقول ويمكن إثباته أكثر من الموقف الكلفيني ... ] لأنه لماذا لا يكون الاختيار مشروطاً وفقاً لما سلف بيانه وابطاحه ؟!

### • البند الثاني : عمومية الكفارة :

وهنا يصرح أرمينيوس : [ بأن المسيح قد صنع بنفسه كفارة نياية عن البشر الخطاة عوضاً عن العقاب الذى جلبته خطية آدم ، وأنه لذلك من المناسب والموافق أن يكون يسوع المسيح هو مخلص العالم لأن موته كان لأجل كل الناس على حد سوتى وعن كل واحد منهم بمفرده ، حتى أنه بذلك قد حصل لهم جميعاً بموته على الصليب على الفداء وغفران الخطايا المقدم لهم لينالوه بالايمان ، وذلك ليس فقط لكونه كافياً وموافقاً لهذا الغرض ، بل أيضاً إتماماً لقصد الله فى الفداء ] ...

[ ونظراً لأن نياية المسيح عن الخطاة موافقة لطبيعة الله ولمصالح حكمه العام فإنها قد مكنته تعالى من تقديم الخلاص لهم على شروط سهلة جعلت من الانجيل ناموساً جديداً يطلب الايمان والطاعة ] .

ويقول أيضاً : [ لقد كان هذا متفقاً مع عدل الله أن يسمح بهذا الشر العظيم أن يأتى على كل الناس بالولادة الطبيعية ، وذلك فى مقابل قراره بأن يدخل جزء ( تعويضاً ) مناسباً فى فداء المسيح الذى هو بلا تمييز بالنسبة للبشر جميعاً أى كل الناس على السواء لأنه فى هبة المسيح أعاد الله اصلاح الخطأ الذى ألحق بهم حين سمح لآدم أن يستخدم طبيعته الساقطة كواسطة لإنتاج النسل البشرى الخاطيء - أى أن الله قضى بخلق الانسان وبأن تكون له وكالة أدبية تجعله قابلاً للسقوط ولا تمنع إرادته من السقوط فقضى أيضاً بالسماح بسقوطه ، وإذ سبق فرآه سيسقط فى دينونة ونجاسة الخطيئة قضى أيضاً برسالة ابنه ليعمل ترضية كاملة عن خطايا كل العالم يعد فيها خلاصاً مجانياً لكل الناس بوسائط كافية للتطبيق

الفعال لذلك الخلاص بالنسبة للجميع أى أن الله قد قضى قضاء مطلقاً أن يعد خلاصاً للجميع !!

فمن ذلك يتضح أن الفداء لم يكن مجرد عمل نعمة مجانية بل عمل عدل ووفاء لحكم قضاء إلهي عن الشرور التي جلبتها خطيئة آدم ، وإنه لذلك مقدم لكل الناس بدون استثناء بعد أن وفي هذا الفداء مطالب العدل الإلهي في ذنب وخطية آدم الأول ، وتم به منح نعمة ونور لكل إنسان حتى يمكن للجميع الحصول على الحياة الأبدية به !!

• • •

وأول ما نجابه به هؤلاء القدرين الذين دفعهم اعتقادهم في الاختيار المطلق إلى تحديد الكفارة وتقييد قدرة الله للتخليص بها بالاطلاق بقولهم : [ أن الكفارة وسيلة فعالة ناجحة تحقق ما قصده الله بها وهو خلاص المختارين الذين قدمت من أجلهم - وأن هذا حسب ما يقولون يرفع من قدرها ] في حين أنه على العكس ينخفض من قيمتها وشأنها لأنه يحدد دائرة الانتفاع بها بقصرها على المختارين دون سواهم - وهذا ما جاهرته به الجماعات الكلفينية ( كالمشيخية والبيعموثية ) وهي التي تمثل مكاناً مرموقاً في المسيحية - ولكن ما ذهبت إليه دون تقدير للنتائج إنما يجعل الخلاص ضرورة ( قدرية ) خاصة بالبعض ، بينما نجعله في نفس الوقت مستحيلاً بالنسبة للبعض الآخر ( لأنهم ليسوا من محاسيب الله الذين أدخلهم القدر السعيد في حالة القبول لديه ) ، وهذا في حد ذاته يحدد قيمة موت المسيح الكفاري ولا يجعله عن العالم أجمع ( فلا يحرم منه إلا من يرفضه بإرادته ) بل يجعله قاصراً على المختارين فقط ، وهذا ما صرحوا به بحصر اللفظ في كتبهم كأصول الإيمان وغيره - فوأسفاه !!

وحيث أن ما يتصورونه من اختيار الله لفئة المختارين - مع أن هذه كلمة محبة كتابية قد دعى بها المسيحيون الأولون - إلا أنهم قد جعلوها تعنى تحديداً

مسبقاً من جانب الله بحسب ادعائهم بصورة حاسمة نهائية لا امكانية للتغيير فيه فكيف يكون الخلاص للجميع وتكون الدعوة للكافة بدون استثناء حسب أقوال الكتاب المقدس الصادقة .

ومهما يكن من أمر هنا فإننا لا نقبل أن يُنسب لانجيل الله [ الكذب والخداع ] ، فإن الحق واحد سواء كان لفرد بالذات أو لمجموعة ما ، وسواء قوبل بالقبول أو بالرفض ... !

فإذا قيل : [ لماذا لا يؤمن الكل إذا ؟! ] فإن الجواب على هذا السؤال هو أن ذلك يرجع إلى اختيار الانسان بارادته الخاصة وتحوله عن الله لأجل اتباعها وإصراره على ذلك سواء بعزمه على مواصلة طريقه الشرير أو محاولة تبرير نفسه وتثبيت بره ، فماذا يمكن أن يبقى له حينئذ غير الغضب ؟!

وهكذا يبدو واضحاً أن موقف الله يتحدد بناء على موقف الانسان من نحوه ، ومن ثم فإن الاختيار الصحيح هو الذى يعبر عن قبول البشر للرحمة المقدمة لهم كخطاة بواسطة الصليب وذلك بحرية اختيارهم على أساس التوبة والإيمان كشروط معلنة لهذا الخلاص !!

وتبعاً لذلك فإننا عندما ننال الخلاص نحس بأن الله اختارنا مثلما نحس بأننا قد اخترناه - أما الادعاء بأن الاختيار ليس مبنياً على ما سبق أن رآه الله في المختارين بقدر ما يستند على ما سبق فرآه في غير المختارين فهو أمر باطل يكشف عن عدم توازن أصحاب هذه العقيدة ( القدرية ) ، لأن الاختيار بالمعنى الأرميني - وهو المعارض للمزاعم الكلفينية - مشروط أى مؤسس على العلم السابق أى رؤية الله من قبل لايمان الذين سيخلصون في حين أن عدم الاختيار للخلاص يرجع لعلمه السابق بعدم توافر الحالة القلبية المطلوبة من الراضين أو المهملين ، أى أن العامل في الاختيار هو الاستعداد لقبول الفداء أو رفضه ليس إلأ ... !! ومن ثم فإن الراضين لنعمة الله - ولكل انسان امكانية ذلك - لا يبقى له أى عذر في هلاكه ولا يقدر أن يلوم غير نفسه !! وأما قول هؤلاء القدرين بأن البشر يستحقون أن يتركوا في خطاياهم عدلاً فيكون لله الحق في اختيار من

يشاء للخلاص فإنه باطل بعد ظهور النائب الذى أعلن مصالحة الله للجميع بعد أن استوفى العدل حقه وأمكن للرحمة أن تمنح فرصة الخلاص للجميع ، ومن ثم لا تكون علة الهلاك فى اختيار منسوب لله بل فى رفضهم للفرصة !!

...

لأنه وقد أعلنت النعمة الآن ومسيحنا جالس على عرشها مخلصاً وليس قاضياً ، نجد أن الاعلان الصحيح ليس هو أن هناك نعمة خاصة تقررت أولاً لفئة محظوظة ، بل أن النعمة بالاطلاق معلنة لكل بدون تمييز أو تحفظ حتى أن أشر خاطيء فى الوجود يستطيع أن يجد نعمة ولا شئ غيرها متى طلبها وذلك لأن الكفارة جعلت الخلاص فى متناول الجميع ...

ونعلم أن هذه الحقيقة واضحة كشمس الظهيرة أن موت الصليب قد أنهى مسألة الخطية فلم تعد حاجزاً بين الخاطيء والله - وهذا أولاً وأساساً من الناحية القضائية كتمهيد لصورته من الناحية الأدبية كذلك : فإن ذلك الموت قد جعله أمراً ممكناً لئلا البار أن يعلن نفسه مخلصاً ويكرز به بالغفران والسلام لكل الخليقة - ونظراً لأن الغفران مقدم لكل فإن معنى ذلك أن الجميع يمكنهم أن ينالوه ، وإن كان الله يطلب من الناس أن يتصلحوا معه فما ذلك إلا لأنه أعد المصالحة !! وإن كان يناديهم أن يأتوا إليه فذلك لأن الطريق مفتوح إلى عرشه بل وإلى قلبه - فمن المستحيل إذاً أن يحدد الاختيار قيمة موت المسيح أو فاعلية كفارته أو قوة اسمه للخلاص ، وذلك الذى بذل ابنه الحبيب لم يقدم وعداً مشكوكاً فيه يمكن لعقيدة الاختيار الجبرى أو غيرها أن تتلاعب به ، بل أعطاه إيجابياً لامعاً وأبدياً بقوله : « لكى لا يهلك كل من يؤمن به بل تكون له الحياة الأبدية » والايمان بحسب الرأى الصائب ليس هبة تهبط من الله على قوم مخصوصين ، لأن هناك إيمان طبيعياً ( بالفطرة ) فى كل البشر ، وعندما يستتبرون به فإنهم يقبلون نعمة الله ويستطيع هذا الايمان أن يوجه إرادة صاحبه نحو هذا القبول وطاعة كلمة الله ، ولذلك قيل عن الايمان [ أنه التصديق وفعل العقل المتحرك بواسطة الارادة الخاضعة لعمل روح الله ] !

وفضلاً عن ذلك فإنه لو كان كل شيء قد تقرر في الأزل من قبل ، ما كان هناك جدوى من الصلاة ، لأنها لن تلقى أية استجابة إذ ذاك ، إذ كيف يمكن عندئذ أن يسمع الله لصرخة مخلوق شحاطيء فيغير قضاءه السابق ، ونحن إذ ذاك لسنا أمام إله غير مقيد بل أمام [ قضاء وقدر ] لا نستطيع أن نضع ثقتنا فيهما .

فإذا كانت عقيدة الاختيار تنكر على الله قدرته في أن يبارك ويُخلص بالاطلاق فإنها بذلك تنحط إلى إنكار لنفس الحق الذي تركز عليه - وهو [ سلطان الله المطلق ] ثم هل يوجد في الكون برهان أعمق لمشورات الله وأما الصياغات الجافة لعلم اللاهوت والبعيدة عن الضبط الكتابي فإنها تنكر موت المسيح عن جميع الخطاة ، وإنه عند الايمان به يرتبطون بموته هذا - إذ لا حدود لدائرة عمل المسيح ولا لقدرة الله للخلاص بالاطلاق ، وإلا لفشل الغداء في أول وأسمى أغراضه ، إذ لا يمكن أن تكون هناك حدود قط لقيمة موت المسيح تجاه الله ، ومن ثم فلا يوجد ابن واحد لآدم ليس بمقدوره أن يعرف قوة الغداء وينال المصالحة التي أتمته !!

•••

وبالتالي هل من الممكن أن يكون الخلاص ( قدرياً بموجب تحديدهم له على هذه الصورة ) إذا كان مرتبطاً بقرار جبري مسبق أصدره الله في وقت ما في الماضي متضمناً خلاص فرد معين أو هلاكه ، وعلى ذلك فإن مستقبله يتوقف لا على نعمة الله في الحاضر ولا على بر الله الحي الذي يمكن أن يوجه إلى قلبه وضميره بالإنجيل ، بل إلى ما ليس سوى قرار قدرى حديدي ، ولربما تركزت الصعوبة بالأكثر في فرض هذا القرار على الله نفسه والزامه به بنفس القوانين القدرية المفروضة على خلائقه ؟ والجواب بطبيعة الحال هو [ حاشا ] إذ يستحيل أن تكون هناك قدرية مفروضة ومحتومة على الله أياً يكون شكلها .

ومن ثم فإن أصحاب هذه القدرية التي بلغوا أقصى مدى في حدها بادعائهم [ القضاء ] باختيار فئة تدعى [ المختارين ] بمنحها الله الايمان - على حد قولهم - ويضمن مصيرها ، بينما يترك الباقين لذواتهم ، الأمر الذي تعدوا فيه حدود الأمور الزمنية إلى المصائر الأبدية ، فجعلوا [ القدرية ] تتحكم فيها تحكماً مطلقاً قد حل فيه [ القدر ] نفسه محل [ الله ] ، حتى أنهم جعلوه قيداً عليه سبحانه وكأنه لا يستطيع أن يتحرر مما سبق أن قرره - بحسب ما ارتأوه - وهذه مصيبة كبرى ، بل أن فرض المختارين على الله فرضاً جبرياً إنما هو من تحديات المنطق والمعقول السليم بل والعدل نفسه بصورة منقطعة النظير .. !!

#### • البند الثالث : فاعلية النعمة :

لقد ادعت البيلاجية للانسان قدرة بالطبيعة على حفظ وصايا الله تماماً ، وأما النصف البيلاجية فقد قالت بأن هذه القدرة الطبيعية تحتاج إلى مساندة نعمة الله ، أى أن الانسان فى مقدوره أن يبدأ عمل التوبة والطاعة وفى الحال يعاونه الله ، أما أرمينيوس فقد قرر بأنه ليس لدى الانسان بحسب حالته الطبيعية أية قوة ليتعاون بها مع نعمة الله ، غير أن الذنب الذى وقع على كل الناس فى آدم قد محاه التبرير بهر المسيح الذى شمل كل الناس أيضاً ، وإن مقدرة الانسان فى التعاون مع روح الله لا ترجع إلى أى شىء يرتبط بحالته الطبيعية كساقط بل إلى التأثير العام الذى لفداء المسيح ، وذلك لأن الانسان ساقط إلى الحد الذى يحتاج معه للنعمة لتستميله وتمكنه من أن يبدأ ويستمر وينجح فى العمل ، لاتمام كل صلاح بمعونة هذه النعمة المعينة الموقظة وتعاونها بلاشرك فى الفعل فى العمل ، إذ لا يمكن للانسان أن يفكر أو يريد أو يعمل صلاحاً ولا أن يقاوم أية تجربة شريرة بدون نعمة الله فى المسيح ، وأما بالنسبة لطريقة عمل النعمة فإنها غير مقاومة بمقدار ما يكون لها من قبول ... أى ليست جبرية ، ويستطرد أرمينيوس إلى القول : بأن نفس هذه النعمة عاملة فى كل الناس من وجه حقيقى ، إلا أنها لا تؤثر فيهم بشىء إلى أن يتعاون معها الانسان إرادياً وبذلك تصبح فعالة بواسطة هذا التعاون .



وبينما يعلن [ أرمنيوس ] عجز الانسان عن القيام بواجباته الروحية من تلقاء نفسه وعدم قدرته على أداء أو اتمام أى عمل صالح بقوته الذاتية دون مساعدة إلهية إذ به يقرر أن الله قد أرسل النعمة الكافية إلى جميع البشر ودعا الجميع بدون استثناء دعوة كافية لقبولها وذلك لأن لكل انسان قدرة أن يقبل النعمة العامة أو يقاومها ، وأن حسن أو سوء استعمال النعمة هو الذى يجعل الانسان قديساً أو خاطئاً ، فإن تأثيرات النعمة الكافية يختبرها كل الناس وهى التى ترد للجميع القدرة على الصلاح وتحملهم تبعاً لذلك المسئولية الشخصية كاملة - ولذلك فإن الأطفال ليسوا تحت الدينونة لأن الدينونة لا تبدأ إلا عند اساءة استعمال هذه القدرة النعمائية ! وكل طفل يولد فى العالم حراً من الدينونة على أساس بر المسيح ولديه بذرة النعمة الالهية أو مبدأ الحياة الجديدة - مزروع فى قلبه ... لأنه كما بمعصية واحد وقعت الدينونة على جميع الناس وأثرت فى جميع البشر كباراً وصغاراً ، هكذا الهبة المجانية ببر واحد جاءت إلى الجميع للتبرير !!

ولذلك يقول [ أرمنيوس ] : [ أن هداية النعمة المخلصة بتأثيرات الروح القدس الكافية والفرص المتكافئة لنوال الخلاص تُمنح لجميع البشر ذاتياً ، ولذلك فإنه فى مقدور جميعهم بل واجب عليهم فى هذه الحياة أن يبلغوا الكمال الذى يوصف ( بالخلاص التام ) وهو ينشأ عن [ الهبة الكاملة ] ... فلكل نفس بشرية مقداراً من النعمة ( ما لم تكن تلك النفس قد ألفت بصاحبها جانباً ) فمن يستخدم مقدار نعمته بامانة يقبله الله فى يوم الدين أياً كان لأن الكل متمتعون بوساطة المسيح « نسل المرأة الذى سحق رأس الحية » ، وهم فى عصر النعمة سواسية بلا فرق فيما بينهم بالنسبة لها أى للنعمة : وذلك لأن الله قد أعد بالمسيح علاجاً معطياً لكل انسان قدرة بالنعمة ليعمل كل ما هو مطلوب منه كشرط لخلاصه - فهذا الفداء وهذه القدرة النابعة من النعمة للايمان والطاعة مقدمان لكل الناس ، وهما بالضرورة كذلك لجعل كل الناس مسئولين ومستحقين العقاب جزاء خطاياهم لأنه بذلك فقط تكون لديهم القدرة على الاختيار العكسى ... فهنا قد أسبغ الفداء على الانسان نعمة القدرة للصواب وهى التى تجعله مسئولاً عن الخطأ ... لأنه لم

يكن هناك إمكانية بعد سقوط آدم وحواء سوى ارسالهما إلى الهلاك أو السماح لهما بإنتاج نسل تحت العجز الذى أوجده الخاطية مع إعداد الفداء للجميع !!  
وإذ قد تم الفداء فإنه بحسب طبيعة الأشياء الفعلية كنتيجة لفة المسيح يعتبر كل انسان مسئولاً مسئولية شخصية ، لأن لكل انسان نعمة كافية تقدم له الفداء إن أراد قبوله ... وخراف المسيح هي التي تسمع صوته أى تطيع دعوته !! وإذا فإن معونة نعمة الروح القدس ضرورية بالاطلاق لكل الناس وهم خطاة لتجعلهم مسئولين عن قبول هذه النعمة لكي تأتي بهم إلى الخلاص !!

\*\*\*

وأما وسلي فيشرح اعتقاده هنا بالقول : [ إن النعمة التي تجلب الخلاص إلى النفس هي غير مقاومة في لحظة بدء الخلاص وأن معظم المؤمنين ليذكرون وقت تبكيت روح الله لهم على الخاطية تبكيتاً لا يقاوم ، بل أن غالبيتهم يجدون في كثير من الأحيان الله عاملاً في نفوسهم بلا مقاومة - ومع ذلك فإن نعمة الله قبل وبعد تلك الدقائق يمكن أن تقاوم وقد قومت ، وأنه على وجه العموم لا تعمل نعمة الله إلزامياً بل يمكن التجاوب معها أو عدم التجاوب ... وإننى لا أنكر أنه في بعض النفوس نجد نعمة الله لا تقاوم إلى حد كبير حتى يمكنها أن تؤمن وتخلص ، ولكننى لا أستطيع أن أعتقد بأن كل الذين لا تعمل فيهم النعمة عملاً لا يقاوم أى جبرياً يجب أن يهلكوا ، أو أن هناك نفساً واحدة لم يكن لها قط أية نعمة حتى بذلك تستزيد من الهلاك فيقرر لها الله . ]

\*\*\*

وفي مقابل الأقوال الموضحة أعلاه نجد الكلفينيين يتخبطون في متناقضات مذهلة فهم يقولون مثلاً : [ أن الله يخلص الخاطيء عندما يستجيب هذا الخاطيء للنعمة ] وفي نفس الوقت يصرحون : [ أن قوة الله وحدها هي التي تمكن الخاطيء من قبول الخلاص المقدم له من الله ] - وهم يستطردون إلى القول : [ أن الخلاص بكلية هو عمل الله في قلب الانسان ليسبب خلاصه بأن يهبى بتدبير رحمته وعنايته الظرف الملائم لاتمام ذلك ... ولكن على الانسان من جانبه أن يقوم باستلام الخلاص وذلك بالتجاوب مع نعمة الله ، إذ أن الله لا يرغمه على قبول الخلاص !! ]

وبينما يعلنون أن الايمان هو عمل يعمله الانسان وانه استجابة كل كيانه لقبول عطية الله ، لكنهم ينسبون خلق الايمان - الذى يجعل من الممكن قبول الخلاص - لله ، دون أن يكون للانسان دخل فيه على الاطلاق !!

ولكننا نعلم من كلمة الله أن موت الانسان الخاطيء ليس موتاً حقيقياً تاماً - كالموت الجسدى الذى لا يسمع فيه الميت ولا يشعر بل هو - موت مجازى وقت الدعوة ، ثم بعد الادراك لها الحرية أن تقبل أو ترفض ، ولولا ذلك ما جاز تكليف الخطاة بالمسئولية وما طلب منهم الله أن يرجعوا إليه ويتركوا الجهالات ويطلبوه لكى يحيا مما تبين منه صريحاً بأن الخطاة مسئولون عن أمر خلاصهم ومكلفون بالتوبة والايمان لأجل نواله !!

فمن أين جاءوا بزعم تجريد الخاطيء من كل شعور وتمييز وسمع بحجة أن الموت المنسوب إليه قد لاشى قوى النفس الباطنة لديه وهى التى تمنح معرفة الله بنور الطبيعة والضمير ، فإذا ابتدأ فى طريق معرفته تعالى نال منه مساعدة النعمة لنوال الخلاص ، إتماماً لقول الوحى : « المقوم طريقه أربه خلاص الله !!

ولذلك فإن الكتاب وإن كان يقر بعجز الإنسان ولكنه لا ينفى أنه مريد ذو إرادة ، فليس المراد بالعجز أنه عاجز عن أن يدرك شيئاً ما أو أن يريد ، بل إنه عاجز عن تجديد نفسه لأن هذا هو عمل الروح القدس ..

وهذا كله يستوجب عدم المغامرة بالمصير بناء على الثقة الوهمية بصدق عقيدة لا يمكن اعتمادها - لأنه وإن كانت نعمة المسيح تعمل ولكن من اللازم أن يتجاوب الإنسان معها ، لأن كل ما يعمله الله ينتهى إلى لا شيء ما لم يكن هناك تجاوب من جانب الانسان !!

## القدر ومشكلة الضمان الأبدى

« نصل أيضاً كل حين من جهنكم أن يؤهلكم  
إلنا للدعوة وبكامل كل مسرة الصلاح وعمل  
الإيمان » ( ٢ تس ١ : ١١ )

« لذلك بالأكثر اجتهدا أيها الأعموة أن تعملوا  
دعوتكم واختياركم ثابتين » ( ٢ بط ١ : ١٠ )

### التعيين السابق

هذا هو البند الرابع من بنود الدفاع عن النظام الأرميني وفيه يقرر أرمينيوس : « بأن تعيين الله السابق لا يمتد إلى ما يتعلق بإرادة الإنسان الحرة ، وإن اختيار البشر الأزل للخللاص غير مطلق ولكنه متوقف على المعرفة الإلهية السابقة بما يبدونه من الإيمان والطاعة ... وقد رفض فكرة التعيين السابق المطلق لخللاص أفراد معينين بالذات هم المختارون ويقول في ذلك : [ إن الله لم يختار أشخاصاً بالذات للخللاص ، ولكنه وضع صفات معينة للخللاص كالإيمان والقداسة والثبات ، وقضى باختيار من يمتلكونها وهم المؤمنون الذين يصيرون إلى المنتهى ] .

أما كون الله يعرف قبلاً من الأزل بيقين مطلق تام من هم الأفراد الذين سيتوبون ويؤمنون ويشبتون إلى النهاية فهذا ليس علة اختيارهم لأن هذا الاختيار مبني على ما سبق فراه فيهم ، ومن ثم فلم يكن تعيين الله السابق في الاختيار مطلقاً غير شرطى !!

ولذلك فإن أولئك الذين يحسنون استعمال النعمة ويتأهبون إلى النهاية يكونون هم الذين قد تعينوا للخلاص لأن الله قصد من الأزل أن يخلص من سبق فرأهم سيثبتون في الايمان والحياة المقدسة - دون أن ينفى ذلك أن الخلاص مقدم للجميع : فقد قضى قضاء مطلقاً بأن كل المؤمنين بالمسيح يجب أن يخلصوا ، أما غير المؤمنين فمرفوضون بسبب استمرارهم في خطاياهم ورفضهم إلى النهاية التوبة عنها ، لأن الله منذ الأزل اختار للحياة الأبدية أولئك الذين سبق فرأى فيهم الايمان ، ورفض أولئك الذين سبق فرأى أنهم سيستمرون في عدم التوبة - وعلى هذا الشرط تحدد الاختيار !!

ويظهر تمسك [ أرمينيوس ] بذلك على أساس عدم قبوله أن الله قد سبق فقضى بأعمال الكائنات الحرة الارادية ولا أنه قررها بأى شكل من قبل لتحقيق وقوعها بمقتضاه في المستقبل - فهو يرى أن معرفة الله السابقة تشمل بالتساوى كل الحوادث التي تقع سواء التي تتم تلقائياً بطبيعتها أو التي تحدث بأسباب ثانوية بحكم ناموس الضرورة . ومع أن الله يرى من قبل بتأكيد مطلق منذ الأزل نتائج الأعمال الحرة للوكلاء الأدبيين فيحتويها ويصوغها حسب خطته الأزلية - وذلك لأنه يعرف مسبقاً هذه الأعمال وكذا كافة الحوادث الأخرى فمعرفته تشمل بالضرورة كل الأشياء - ولكن هذا لا يعنى سابق تعيينها من قبله تعييناً مطلقاً ...

• • •

وواضح من ذلك أن مشيئة الله ليست اغتصابية ، ولا هي بغير حكمة وصلاح ، ولذلك فإنها تعطى الخلاص لمن يؤمن ولكنها تقسى العنيد الراض رغم أنها تمهله - كما جرى في حادثة فرعون - والتقسية هنا هي عمل قضائى من جانب الله لمن قسوا أنفسهم ، وعلى هذا الأساس [ يرحم الله من يرحم ] - وفقاً للشروط الموضوعية لذلك - فالمسألة هنا لا ترجع لسعى الانسان ومشيئته لأن هذا يناقض نعمة الله دون أن ننفي بذلك الشروط المطلوبة لنوال الرحمة ...

والتي تجاهلتها الكلفنية بادعائها بأن الله يفعل كل ما يريد بأى إنسان وأن لا حول لذلك الإنسان على مقاومة نعمة الله بحسب تعليمها عن [ النعمة التي لا تقاوم ] مع أن المنطق السليم يقول بأننا إذا سرنا في طريق [ الاختيار المطلق ] الذى بموجبه سبق الله ففضى بخلاص مختاره ومن بينهم كثيرون لا يرغبون في الخلاص وفضى بهلاك البقية مع أنه قد توجد بينهم نفوس عديدة ترغب في الخلاص - أفلا يكون ذلك انحيازاً ومحاباة ممتنعين بوجه عام بالنسبة للخالق والمخلوق أيضاً !!

ومن ثم فإن الله لم يعين أزلاً بقرار نهائى حاسم أى إنسان للخلاص أو للهلاك ، فإنه سبحانه وهو كلى الحكمة والنجبة لم يقرر من الأزل اختيار البعض وترك البقية - بل إن المنطق والعقل - وهما فى ذلك يستندان إلى نصوص الوحى - ينسبان كلا من الهلاك والخلاص للإنسان نفسه ، فالناس يختارون لأنهم خلصوا ، وليسوا خالسين لأنهم يختارون أى ، إن الاختيار هو نتيجة للخلاص وليس الخلاص نتيجة الاختيار ، فمختارو الله هم الذين يختارونه !!

• • •

ولكن الكلفنيين يستندون على القول : « فآمن جميع المعينين للحياة الأبدية » ( أع ١٣ : ٤٨ ) ، وهم يتمسكون بأن معناه هو [ تعيين أزلى سابق للايمان ] مع أن القرينة لانقيد ذلك ، إذ تبين منها أن التعيين قد تم حينذاك بواسطة الكرازة وأثناء سماعها - أى أنه تم وقت إيمان الذين سمعوا البشارة ، وليس أن الله رفض الباقين لأن مشيئته كانت أنهم هم أيضاً يخلصون ( لأنه لا يشاء أن يهلك أحد ) ولكنهم دفعوا عنهم كلمة الخلاص ولم يقبلوه فحكموا بذلك على أنفسهم أنهم غير مستحقين للحياة الأبدية ( أع ١٣ : ٤٦ ) ، والاستحقاق هنا ليس ذاتياً ، وإنما هو مجرد قبول الحياة الأبدية أو رفضها ، ومن ذلك يتبين لنا من نصوص القرينة أن سبب اختيار هؤلاء المعينين إنما هو طاعتهم وإيمانهم وقبولهم

الحياة الأبدية بارادتهم ، بدليل أن الذين رفضوها فعلوا ذلك من تلقاء أنفسهم بارادتهم ، كما أن الذين قبلوها حينئذ لم يجبروا على ذلك ، ومن ثم فإن هذا التعبير الذى يستندون إليه يتضمن عملاً الهياً حاضراً ...

أما تصورهم بأن النصوص الواردة في رومية ٨ ، والتي تبدأ من عدد ٢٩ عند القول : « لأن الذين سبق فعرفهم سبق فعينهم ليكونوا مشابهن صورة ابنه ... إلخ » والتي يصفونها بأنها خمس حلقات ذهبية تقرر الاختيار المطلق وتربط الأزل والأبد معاً بالنسبة له ، وأنها تتحدث عن اختيار فردى خاص فإن هناك مفسرين مقتدرين منهم جون نوكس يعتبرون هذه الآيات منطبقة على الكنيسة ككل - لأنها في صورتها الكاملة التى رآها الله منذ الأزل كما رأى خاتمها المجيدة في الأبد - وهى النهاية التى تتجه إليها أعمال الله الخلاصية في التاريخ ... فهنا كنيسة المسيح ( العروس ) التى تقرر اختيارها في الأزل ، ويقصد بها دائماً جسد المسيح الانتسابى أى المنظمة العامة الجامعة لكل المفدين أى المجموعة كلها التى تتكون منها - ولذلك وردت هذه الآيات - ومثلها ما جاء في رسالة أفسس - في صيغة الجمع مما لا يمكن استخدامها لجعل معناها الاشارة إلى اختيار فردى خاص ، وأما الأفراد الذين تتكون منهم فإنهم يدخلون إطارها بمحض ارادتهم الشخصية وكامل اختيارهم ...

فالكنيسة في مجموعها قد أرستمت أمام العقل الالهى قبل وجود الانسان بل وخلق الخليقة كلها ، لقد كانت في فكر الله في الأزل السحيق ، ولكن كل من هو عضو في هذه [ الكنيسة الحقيقية ] إنما هو كذلك بارادته الحرة الشخصية التى قبل بها المسيح مخلصاً شخصياً وآمن بحق الانجيل الكامل المقدم له ...

ولكن الكلفنية التى تهتم جداً بالتعيين السابق كمحدد لأفراد المختارين لا يروق لها غير الاسترسال فيما يدعم ذلك بأية وسيلة ، ومن ثم وجدناها تقرر بأن [ المختارين ] كأفراد ، هم كذلك لأنهم أعضاء جسد المسيح ولا يمكن لهذا الجسد أن يكون ناقصاً - غير كامل - بغياب عضو منه ، لأن ذلك أمر مستحيل ، لأن كل عضو قد صار جزءاً لا يتجزأ من الجسد الذى هو واحد

يطلق عليه [ المسيح ] ( ١ كو ١٢ : ١٢ ) وقيل في هذا الشأن : « لأننا أعضاء جسمه من لحمه ومن عظامه » ( أف ٥ : ٣٠ )  
وقد بلغ بها التطرف إلى حد القول بأن المؤمن - كعضو في الجسد - لا يستطيع أن يتزع نفسه منه إذ لا يمكن أن يُسمح له بذلك .

وقولهم هذا ينفي بقاء الارادة في المؤمنين ويتعارض مع حض الوحي لهم بضرورة الانتباه لمسئوليتهم إذ أن ثبوت الاختيار متعلق بها كقوله : « لذلك بالأكثر اجتهدوا أيها الاخوة أن تجعلوا دعوتكم واختياركم ثابتين » ( ٢ بط ١ : ١٠ ) ، والتثبيت هنا أمر لازم لمنع سقوط المؤمنين في الالهال أو التعدى ، باعتبار أن هذا الاختيار العام للكنيسة الحقيقية كلها هو ذو أثر بالغ ومعنى عميق لأنه يحمل خلفه فكرة [ التخصيص ] التكريسى ، وهو شرط واجب لاحتفاظ المؤمن بالمكان الذى أصبح موضوعاً فيه ...

ومن المعلوم أن العضوية في جسد المسيح لا يجوز فيها التشبيه المطلق مع الجسد البشرى ، إذ أن التشبيه هنا يجب أن يكون مع الفارق وهو مراعاة الفرق الشاسع بين العضو الحرفى في الجسد اللحمى وعضوية المؤمن المعنوية في جسد المسيح التى يجب أن يحذر فيها من الارتداد الذى لا عذر فيه ، وفضلاً عن ذلك فإن النص اليونانى قد جاء محمولاً على فكرة [ الأخذ من ] وهو الأمر الذى تمثل قبلاً في أخذ حواء من جنب آدم المفتوح كرمز لموت المسيح الذى كان به ميلاد العروس الكنيسة ، والوحي يضع العظام أولاً بالنسبة لتكوين حواء الطبيعى ، وهو كذلك بالنسبة لنا روحياً أى أننا أخذنا وجودنا الروحي من جسد المسيح - أى لحمه وعظامه ... والأمر في نهاية المطاف يلزمنا بالتوقف عند حد معين في خصوص نوعية اتحادنا بالمسيح فإن هذا الاتحاد معه ليس ذاتياً ، ولا كاشتراك في لاهوته ، لأن مثل هذا وقوع في حق الله وتزيد عن حدنا بالنسبة للهوة السحيقة التى كانت ومازالت تفصل بين الله وسائر الكائنات ، باعتبار أن الخالق غير الخلاق ! وليست وحدتنا فيه سوى اتحاد نسبي انتسابى ارادى كقوله : « اثبتوا قى وأنا فيكم » ( يو ١٥ : ٤ ) ، ويحمل الكلام فيما يختص به وتبين منه أن



هذه النصوص كلها لا يقصد بها الوحي تطبيقات فردية وإنما وصف عام لعلاقة الكنيسة الحقيقية ككل بالمسيح !!

### • كتابة الأسماء :

كان من الطبيعي أن تحتل عقيدة الاختيار المطلق مكان الصدارة في البروتستانتية في البداية لأنها كانت أصلاً ثورة ضد النظرية الكاثوليكية التي أسست الخلاص على العمل والاستحقاق البشريين - فكان لابد أن يبرز الخلاص بالنعمة المجانية بدون استحقاق ، ولكن كافة مبادئ الحق والصواب تمنعنا من أن نقول بأن [ المختارين ] قد تميزوا بأن حير تحرير أسمائهم قد جف من زمن بعيد ، بينما الآخرون يعانون من سخرية المواعيد الخادعة التي لن تتم معهم وبضغط عليهم في نفس الوقت بتهديدات الدينونة التي لا مهرب منها ، بينما في الحقيقة أن من يردد نيابة موت المسيح عنه بقوله : « إن ذاك حمل خطايها » باعتراف شكلي أو طائفي دون أن يكون له تحقيق واقعي لديه ، فإنما يردد أكذوبة سيدفع ثمناً رهيباً لها ، لأنه بذلك يحرف الحق الذي تمثله وتحتويه .

فإن موت المسيح نيابة عن المؤمن حق ، ولكن لا يقصد به جعل الخلاص مقصور على مجموعة المختارين بكتابة أسمائهم مسبقاً في سفر الحياة قبل أن يوجدوا على أساس التعيين السابق لهم ، الذي سبق أن مررنا به والذي اعترض [ أرمنيوس ] على القول بعدم التغير فيه بقوله :

- ١ - أن ذلك يجعل محاولتنا للحصول على القداسة والثقة بالخلاص الشخصي بلا فائدة والحض عليها إدعاء باطل .
- ٢ - إن البعض قد أعطوا للمسيح ليكونوا تابعين له دون أن يتعينوا للحياة الأبدية كهوذا الذي حاز الاختيار الوظيفي فقط .
- ٣ - أن عقيدة الاختيار والرفض المطلقين الغير متغيرين تقودان إما إلى الجمود والاهمال أو إلى القنوط واليأس .
- ٤ - فضلاً عن ذلك فإن الكتاب يتكلم عن نحو أسماء من سفر الحياة الأمر الذي يتضمن تغييراً في قضاء التعيين .

ويجب البعض على هذا الاعتراض الأخير أن هذه لغة استعارية ليس إلا ،  
وبأن الخو يعنى أنهم لم يسبق أن كتبت أسماؤهم في سفر الحياة ، وأنه هو بمثابة  
تسجيل كل طالبي الحياة الأبدية من قبل الفحص .

وقد ورد أمر الخو من السفر في خروج ٣٢ : ٣٣ في قول الرب لموسى :  
« من أخطأ إلى أحموه من كنانى » وهو مقصود به سفر تعداد أفراد الشعب  
القديم ، ولكنه ورد أيضاً في رؤيا ٣ : ٥ ، ٢٢ : ١٩ - ويظن البعض من جهة  
أن كتابة الأسماء في سفر الحياة مسألة قديمة مرتبطة بالاختيار المطلق ، ولكن يبدو  
من قول المسيح عن فرح الملائكة بخاطيء واحد يتوب ( لو ١٥ ) بأن ذلك سببه  
كتابة اسمه في سفر الحياة لحظة إيمانه ، وليس هناك نص يجعل هذه الكتابة أزلية ،  
ومن جهة أخرى فإنه نظراً لأن هنا السفر - سفر الحياة - لذلك فهو مخصص  
للأحياء فقط أى البار الذى ابتداءً يحيا بالايمان - ومن ثم فإن القول بأن المقصودين  
بهذا الخو المعترفون الأسميون الذين ليست لهم أسماء في سفر الحياة قول باطل لا  
يستند إلى أساس ، ومثله الادعاء بأن كل من ثبت في سجل كنيسة ما لن يمحي  
إسمه ، إذ أن العكس هو الصحيح المحتمل إذ لا وجه للربط بين سجلات الكنائس  
وسفر الحياة بوجه متطابق !!

وهناك من يرى بأن المعترفين الذين هم أموات بعد روحياً ليسوا هم في  
قضاء الله بالاختيار وإنما هم في سفره بالنسبة للامتيازات وأنه لذلك كان بمقدورهم  
أن يخلصوا لأن الدعوة أوسع من الانتخاب وهى مفتوحة ، على أن البعض يعتبر  
أن الحالة المقصودة في رؤى ٣ : ٥ هى ترشيح عام وأما الواردة في ١٣ : ٨ فإنها  
تصفية نهائية وهذا يجعل الأسماء في سفر الحياة خليط من المعترفين واختارين -  
ويرى البعض أن هذا الحذف إنما هو من سجل الغالبين لا المؤمنين العاديين بتصور  
أن سفر الحياة يحوى صفحات عديدة جانب منها مخصص لأولئك وجانب آخر  
لهؤلاء ... وكل هذا خلط بين الاسم المكتوب حين يتعرض للحذف وبين الاسم  
غير الموجود أصلاً ... ومن ثم فإن التحذير الرهيب من محو الاسم من سفر الحياة  
يجب أن يؤخذ على أن كتابة الأسماء في سفر الحياة لن تكون نهائية إلا في ضوء  
الفحص الشامل والثبت إلى النهاية !!

## الضمان المشروط :

وهو البند الخامس من بنود الدفاع عن النظام الأرمني إذ يقرر [ أرمنيوس ] بأن أولئك الذين قد زرعوا في المسيح بايمان صحيح وأصبحوا بذلك شركاء في الحياة المعطاء لهم بروحه ، قد منحوا قوة كافية للجهاد ضد الشيطان والخطية والعالم والجسد وأن يكسبوا النصر وذلك بمعونة الروح القدس لهم في كل تجاربهم . والرب بضمن لهم ذلك ماداموا مستعدين للجهاد وليسوا بغير نشاط فيحفظهم من السقوط حتى أنهم لا يمكن أن ينحرفوا أو يخطفوا من يدي المسيح - ولكنهم مع ذلك قادرين بواسطة الإهمال على ترك البدايات الأولى لحياتهم في المسيح بالرجوع ثانية لهذا العالم الحاضر الشرير ، ومن ثم فإنهم يتعرضون للتحويل عن العقيدة المقدسة التي سلمت لهم أو فقد الضمير الصالح أو صيرورتهم خالين من النعمة التي تنقرر لهم بصفة خاصة من الكتب المقدسة !

وإزاء هذه الشروط يقرر أرمنيوس بأن القديسين على الدوام عرضة للسقوط من النعمة والوقوع في خطايا تغيظ روح الله ، ومن الممكن أن يستمروا في هذه الحالة فهلكوا فيها وذلك استناداً إلى حرية الإرادة والتحرير على استعمال الوسائط والتحذيرات التي ليست افتراضية أو احتمالية إنما تؤدي إلى اعتبار ما يقوله الكتاب بأن الذين يثبتون في النعمة والقداسة هم الذين يخلصون كواقع واجب الالتزام به ومراعاته إلى النهاية !!

ومن بعده يتحدث وسلي عن : [ الحفظ النهائي ] فيقول : [ إنني أعتقد بأن هناك حالة يمكن الوصول إليها في هذه الحياة لا يمكن أن يسقط المؤمن منها نهائياً - وحتى في حالة الخطأ فإن بمقدور النائب عنه أن يحصل على اعلان جديد وواضح عن محبة الله ] ويستطرد بعد ذلك إلى القول : [ بأن كل شخص مبرر لا يعمل الصلاح بحسب ما له من فرصة ويتوقف عن اتمام كل الأعمال الصالحة المطلوبة منه والممكنة لديه سيفقد نعمة الله التي أخذها ، وإن لم يتب ويعمل الأعمال الأولى فإنه سيهلك أبدياً . ] أما من جهة [ السقوط من النعمة ] فإنه يقرر بأنه من الممكن أن يسقط شخص ما يكون سبق واستنار بشيء من معرفة الله وذاق الموهبة السموية وصار شريكاً للروح القدس .

ويقول داربي من أبرز مؤسسي الأخوة ما يأتي في هذا الموضوع: [ لا ريب عندي أن الله يصون ويحفظ كل قديس إلى النهاية كما وعد . ومع ذلك فإن التمسك بأمانة الله هذه دون أن نلقى علينا أية مسئولية أمر خطير يجعل البعض يعيشون حياة الإهمال ولا يكثرثون للتحذيرات الكتابية ... وعلى ذلك فعلينا أن نتمسك بيد الرب إلى النهاية ، لأن الحياة الأبدية هي نتيجة طريق ترضى الله . وعلى ذلك فمع أني لا أشك في أن لي حياة أبدية إلا أني لا أعتبر نفسي قد نلتها إلا إذا كنت سالكاً في السبيل إليها ، مع أنني عند ظفري بها سأجدها هبة ، ومع ذلك فهي مكافأة أيضاً لمن يسير في طريق الحياة الأبدية إلى النهاية !! وهذا ينفي الادعاء بأن كل المؤمنين غالبون على حد سواء !!

ونحن في ضوء هذا كله نذكر هؤلاء القديرين بأن الادعاء بتملك الحياة الأبدية تملكاً نهائياً قاطعاً - ونحن في هذه الحياة - فيه تجاوز ، لأن الرسول يوحنا الذي كتب في إنجيله عن نوال المؤمن الحياة الأبدية ، كتب أيضاً في رسالته عن وجود حالة تكون فيها الحياة الأبدية غير ثابتة ، وكذلك رغم قوله في الإنجيل عن المؤمن بأنه لا يأتي إلى دينونة إلا أنه يحثنا في رسالته بأن نسلك في العالم كما سلك سيدنا لكي يكون لنا ثقة في يوم الدين !!

وقد أنهى أحدهم مقالاً له عن [ المرتدين ] - وهم الذين رجعوا عن الحياة مع المسيح ، وليس من اللازم أن يكونوا من المؤمنين المتظاهرين أو الحقيقيين - وبغض النظر عما إذا كان ارتدادهم للهلاك أم يرجعون عنه ، فإنه في ضوء كل ما ذكرناه في هذا الكتاب نرى تفادياً [القضاء والقدر] صحة الاعتقاد [ بالضممان المشروط ] ، الأمر الذي على أساسه لا يستطيع أحد أن يفتخر بأنه قد خلص أبدياً ، وهو مازال على قيد الحياة ، إذ أننا لما نصل إلى السماء فحيثما فقط نحن مخلصون أبدياً ، لأن خلاصنا لا يكون أبدياً إلا بعد اجتيازنا لأخراجه لنا وهو الموت ، وأما الضمان الأبدي الذي يعلم به الكتاب - خلافاً للتعليم الكلفيني - فهو مع أن نعمة الله ستحفظنا من الخطية خلال هذه الحياة وإلى وصولنا للسماء ، إلا أنه بإمكان كل فرد منا أن يستمر مع الله أو يرجع للخطية فيتعرض للهلاك إذا حدث له الموت وهو في حالة إرتداد ... ليتنا نحفظ أنفسنا فلا بمسنا الشرير إلى أن تلاقى الذي دعانا لمجده الأبدي .

• • •

رقم الايداع : ٧٢٧٠ / ٨٥

تم بعونه تعالى مساء يوم الخميس  
السادس عشر من شهر مايو ١٩٨٥

مكتبة التوعية للخطباء  
٢٢ شارع الظاهر - القاهرة  
ت: ٩٠٦٧٠٦

## هذا الكتاب

- نشرف بتقديمه للمسيحيين بكافة طوائفهم ، بل لسائر البشر أجمعين ، إذ يناقش قضية ترتبط بمصيرهم الأبدى وهى قضية القضاء والقدر بمفهومه الحقيقى .
- إنه قمة القمم للمكتبة العربية عامة وللمكتبة المسيحية خاصة ، بل إنه درة الكتب وتاجها جميعاً بلا منازع إذ يتعرض لموضوع هام قلما تعرض له كتاب آخر لخطورته وعمقه فجاء هذا الكتاب جامعاً مانعاً .
- تفيد كافة الآراء المتعلقة بالقضاء والقدر فى ضوء كلمة الله والواقع والمنطق ويستنبط منها جمعياً الحقيقة الثابتة المدعومة بالأدلة والبراهين التى لا تقبل الجدل .
- ينير لك السبيل القويم للحياة الأبدية ، بل يضعك أمام مسئوليتك الشخصية تجاه نفسك وصلاحك لتنال إكليل الحياة .
- إنه يبحث فى منشأ عقيدة القضاء والقدر وثنويها وكيف أنها تتنافى مع طبيعة الله وتلاشى إرادة الانسان ، بل هى ضد عمل الفداء الالهى .
- يتناول بالتحليل الدقيق موضوع القدر ، وهل هو العناية الضابطة للكون أم أن الكون يخضع لإرادة عليا وسلطان فائق .
- يتصدى للقضايا المعاصرة التى حار فيها العلماء ، بل تحبطوا فيها خبط عشواء ، مثل مشكلة الاختيار المطلق ، والتعيين السابق ، ومشكلة الضمان الابدى ، وهل هو بلا حدود أو قيود ، أم هو ضمان مشروط ؟
- وأخيراً فإن هذا الكتاب ﴿ نظرات تحليلية فى عقيدة القضاء والقدر ﴾ هو مفخرة لكاتبه وقارئيه عسى أن ينفع به الله أبناء هذا الجيل بأن يجعله بركة وهداية لطريق الحياة الابدية لكل من يصل إليه !!